صلاح النصراوي
فرص في
مهب الريح
تأملاتي في تجارب عملية التغيير في العراق
دار بدائل
للطباعة والنشر والتوزيع
Badael Publishing House

فرص في مهب الريح

تأملاتي في تجارب عملية التغيير في العراق

صلاح النصراوي

مقدمة ثانية

بعد نحو سبع سنوات من اصدار هذا الكتاب جرت مياه كثيرة في أنهار السياسة في العراق على الرغم من ان المشروع الذي أطلقه الاحتلال الأمريكي عام 2003 ظل راكداً يواجه إخفاقا إثر إخفاق ويضع لا فرص تقدم العملية السياسية وحدها بل العراق ذاته في مهب الريح. كان نجاح القوى الحاكمة في تشديد قبضتها على السلطة بعد القضاء على الخطر المباشر الذي شكله تنظيم داعش إثر سيطرته على محافظات ومدن وأراضٍ في خمس محافظات قد ادى الى شيوع حالة من الإرتياح والثقة والغرور لدى النخب الشيعية الحاكمة بزوال التهديدات التي يتعرض لها النظام الذي تقوده مما أدى بها الى تشديد قبضتها على السلطة وأجهزتها ومواجهة تحديات القوى السياسية المكونياتية، من جهة والمعارضة الشعبية المتنامية، خاصة ضد الفساد وسؤ الادارة والإقصاء، من جهة أخرى. لقد أدى هذا الشعور بالعنجهية الى تحول مشروع العراق الجديد الذي تغنىَّ به الأمريكان وطغم الحكم التي تولت السلطة في العراق بعد الغزو الى مشروع طبقة سياسية دينية شيعية يقوم على الإحتكار من ناحية، ومن ناحية ثانية، الإقصاء الذي يشمل ليس المكونات الأخرى بل حتى النخب والقواعد الشيعية ممن تؤمن وتدعوا الى دولة ديمقراطية مدنية لكل مواطنيها.

وعلى عكس ما تمنت هذه الطغم الحاكمة فقد أدت هذه السياسات الأقصائية الى رفض شعبي وخاصة حين انعكست على شكل فساد متنامٍ وفشل مدقع في عملية ادارة الدولة ثم تطور ذلك الى تحديات طالت أسس الدولة والسلم الاجتماعي. كان أول تحدٍ هو الحراك السني الواسع عام 2014 والذي مهد الطريق الى التمرد الكبير الذي قاده تنظيم الدولة الآسلامية (داعش) والذي تمكن من السيطرة على أكثر من ثلث الاراضي العراقية واعلن الخلافة الاسلامية فيها قبل ان يتم دحره بمساندة دولية بعد ذلك بثلاثة اعوام. اما التحدي الثاني الخطير فقد كان الاستفتاء الذي اجراه الأكراد بهدف الانفصال عن العراق عام 2015 والذي واجهة مقاومة داخلية وخارجية شديدة قبل ان يعلن إبطاله من حكومة بغداد التي مارست كل أنواع التهديد والوعيد بهدف اجهاضه. اما التحدي الثالث الكبير فقد جاء من القوى الشبابية الشيعية التي انتفضت من جديد بوثبة عارمة عام 2019 عمت بغداد وكافة مدن الوسط والجنوب الشيعي ولم تنته الا بقمع دموي أظهر الوجه السلطوي الشرس لهذه الزمر الحاكمة.

على الجانب الآخر كان هناك فريق يرى أن الإخفاق الذي سيواجهه مشروع ما بعد الغزو سيؤدي لامحالة إلى وضعٍ لن تنجح فيه الآليات المتوفرة في معالجة المعضلات القائمة مما سيؤدي إلى حالة تَشَظّي مجتمعيٍّ على المستويين العمودي والأفقي سيؤدي بدوره إلى انهيار الدولة العراقية. فالذي كان يراه هذا الفريق هو أن الحل لهذا المأزق الوطني يكمن في خلق فضاء عام تعمل من خلاله حركات سياسية واجتماعية عابرة للطوائف تضع نواة لدولة مواطنة مدنية ديمقراطية؟ كان الحل هو اما ان ترتضي الجماعات الحاكمة بتفكيك ذاتها طوعيا او أن تنهض بذلك الانتفاضة الشعبية التي يشارك فيها كل ضحايا نظام المحاصصة والإقصاء والفساد.

وخلال السنوات اللاحقة شهدت العملية السياسية تعثراً واضحاً تمثل أولاً في صراعات حادة بين الأطراف السياسية التي تشكل واجهات للجماعات المكونياتية الرئيسية الشيعية والسنية والكردية وثانيا تطورات داخل هذه الجماعات ذاتها على شكل انشطارات وانشقاقات واعادة تموضع داخلي. جاءت عملية التفكيك واعادة التركيب هذه على وقع تغيرات في موازين القوى نتيجة للحرب على داعش والتي اعادت رسم الأدوار على الصعيدين الوطني والمكوناتي. تعرض التحالف الكردستاني بين الحزبين الرئيسين الى انهيارات وتشظي كما واجهت الجماعات السياسية السنية مهمات التوفيق بين مهمات تمثيل السنة الذين

خرجوا من المعركة مع داعش مثقلين باعباء وديون التمرد وسحقه وبين الضغوط التي مورست عليهم لأظهار ميول تصالحية مع النخب الشيعية ومع ايران لقاء ادماجهم في العملية السياسية. اما على صعيد البيت الشيعي فقد جرت عملية تفكيك مهمة خرج وفقها التيار الصدري الكبير من المشاركة في العملية بعد ان فشل في اقناع الاطراف الشيعية الأخرى بفكرة منحه حق تشكيل الحكومة وفق رؤيته كونه صاحب أكبر عدد من المقاعد البرلمانية بين الجماعات الشيعية. ولم يكن قرار الصدر من الانسحاب من البرلمان سوى رهان منه على فشل الجماعات الشيعية التي سعت الى ملئ الفراغ الذي سيخلفه تياره الواسع في السلطة وبالتالي استثمار ذلك في عودة للسياسية سيحددها يوما ما. أما التطور الأبرز فقد كان بزوغ دور الحشد الشعبي والفصائل المسلحة الأخرى المدعومة من ايران والتي تعمل باستقلالية عن منظومة الحشد وعن أجهزة الدولة العسكرية والأمنية. لقد ادى تصاعد دور هذه الفصائل ووصولها الى مجلس النواب والحكومة وتنامي شراكتها السياسية والأمنية والاقتصادية والمجتمعية الى رسم خارطة جديدة للعملية السياسية تتربع فيها على سدة الدولة قوى احتلت مراكزها اما بالأمر الواقع الذي خلقه الاحتلال الأمريكي أو بقوة السلاح.

ان القراءة الواقعية لمجريات العملية السياسة خلال السنوات الأخيرة للعقد الثاني للاحتلال توضح بجلاء بان الجماعات

السياسية الشيعية عملت بدأب بنية انهاء الحالة الانتقالية للحكم الى حالة دائمة تكون قد حسمت هي خلالها شكل العراق الجديد تحت هيمنتها وتحمل أجندتها وأهدافها وأفكارها وطباعها وكل ذلك مدفوعة بحسابات الجهل والغرور والرغبة بالسيطرة المُحكمة على الدولة وأجهزتها والتحكم بالريع النفطي والتلاعب بشركائها في الائتلافات الحكومية المتتالية التي تنشئها مع كل عملية انتخابات واقصاء اي نوع من انواع المعارضة السياسية وفي غياب تام للشفافية والنزاهة والمحاسبة.

ولم يكن ذلك ممكنا من دون اجراء انتخابات تنقصها أغلب المعايير الدولية الخاصة بحرية ونزاهة الانتخاب والمشاركة المتساوية والعادلة. فمنذ عام 2005 حيث جرت أول انتخابات في مرحلة ما بعد النظام الشمولي لأنتخاب جمعية وطنية تشرع للدستور وحتى آخر انتخابات تشريعية جرت عام 2022 جرت عمليات الاقتراع اما في اجواء الارهاب والفوضى والتدهور الأمني او بالخضوع الى ارادة القوى السياسية التي لم تتوان عن ممارسة كل ما تمكنت منه للضغط من أجل التاثيرعلى العملية الانتخابية ومن ضمن ذلك التزوير. وشهدت نسب التسجيل والمشاركة المتدنية باستمرار على تنامي ظاهرة العزوف والمقاطعة في عملية الاقتراع والتي حرمتها فعليا ليس فقط من الشرعية بل وأيضا من أي معنى. لقد شهد البرلمان الأخير الذي جاء اثر انتخابات 2022 سلسلة من الأزمات والاشكالات

والفضائح ومن بينها توالي ثلاثة رؤساء على منصته بسبب عدم قدرة الإئتلاف الحاكم أولا على توفير الدعم والحماية للرئيس الذي جاؤا به بطريقة التوافق، وثانياً بسبب تحويل المنصب الدستوري الهام الى أدات من ادوات المساومة وعقد الصفقات. وتشير تقارير المراقبة للأداء البرلماني الى عدم انعقاد البرلمان بشكل دائم او مستمر وانخفاض مستوى تدخلات الأعضاء كماً ونوعاً وتدني نسبة حضور الأعضاء للجلسات العامة في حين انها تكاد تصل الى نسبة الثلثين من مجموع عدد الأعضاء البالغ 329 عند عقد جلسات مهمة وذلك بهدف تحقيق النصاب.

اما نتيجة ذلك فكانت مجالس برلمانية عديمة الجدوى لا يمارس اعضاؤها الآتون باختيار زعماء الجماعات السياسية لقاء الولاء والانقياد الى رغبات هؤلاء القادة أي دور في التشريع او الرقابة او المحاسبة غير الانصياع لإرادة أحزابهم وانسجما مع أجنداتها ومصالحها وبالضد من القاعدة الدستورية بأن النائب يمثل الشعب ودائرته الانتخابية وليس مصالح زعيم حزبه الضيقة. كانت النتيجة الفعلية لكل ذلك هو انفراد جماعة صغيرة من قيادات الأحزاب الشيعية غير المنتخبين ينضوون تحت مسمى "الإطار التنسيقي" بتولي مسؤولية توجيه رئيس الحكومة ووزرائها والبرلمان وتحديد سياسات الدولة العليا دون أي اعتبار للمصالح الشعبية والوطنية وواجبات ومسؤولية التمثيل النيابي. هذا النوع من ادارة الدولة هو من نمط مبتكر من حكم الطغمة

المعروف في الأدبيات السياسية الذي يصاحبه في التجربة العراقية حكم (kleptocracy) اي طبقة السياسيين الفاسدين الذين يقيمون حكمهم على نهب موارد الدولة وغيرها من الممارسات خارج الاطار القانوني المرتبطة بالرشاوي ورعاية المصالح. لكن اقرب تشبيه لما وصلت لدولة العراقية هو انها أصبحت دولة علي بابا التي لا ينظر اليها هؤلاء سوى كونها مغارة يخبؤون فيها كنوزهم المسروقة ويحرسونها من الطامعين.

وفي النطاق ذاته المتعلق بتعثر وفشل النظام القائم منذ الغزو لم ينج الجهاز القضائي من الاتهامات من لعب دوري سياسي لصالح الفئات الحاكمة في انتهاك لدوره كسلطة نزيهة ومستقلة عن الحكومة والمجلس التشريعي وكهيئة تراقب تنفيذ القوانين وتحقيق العدالة ورفع المظالم. ولم يكن ذلك ليحدث الا بسبب السياسات التي اتبعت اولا بواسطة سلطة الاحتلال التي كان يرأسها بول بريمير وبعد ذلك الطبقة السياسية الشيعية التي دست انفها في النظام القضائي من خلال الترقيات والتعينات والتدخلات المختلفة والتي تمكنت من خلالها ان تدفع بدفة القضاء نحو مواضع ملائمة. لم يتمكن القضاء خلال هذه السنوات ان ان يقيم نظما للعدالة نافذ حيث ظهر هناك نظام قضائي موازٍ في المجتمع يمارس اعماله من خلال الاعراف العشائرية مما أحدث ازدواجية وأطلق يد الفوضى في النظام

القضائي العراقي. الا ان ابرز علائم التداخل بين السلطات تمثل بالدور الذي لعبته المحكمة الاتحادية العليا كمحكمة دستورية وخاصة في النظر بالنزاعات بين السلطات التنفيذية والتشريعية في الوقت الذي تفتقد هذه المحكمة لأساس قانوني ودستوري يتيح لقضاتها ممارسة هذا الدور اضافة الى اشكالية تتعلق باستقلاليتها سواء بعلاقاتها مع مجلس القضاء الأعلى او تعينات قضاتها بطريقية المحسوبية السياسية والمحاصصة الجارية في كل المجالات والوظائف الحكومية.

ستشل هذه التفاعلات والأزمات العملية السياسية والدولة والحكومة وأجهزتها الأمنية والادارية التي سيلاحقها الفشل والاخفاق وعدم الفاعلية الأمر الذي سيضع مستقبل البلاد على الحافة ويعرضه الى الانهيار. سيتضح هذا مثلا في مؤشرات دولية هامة مثل الفساد والأداء الحكومي والتنمية والبطالة والصحة والحريات وحقوق الانسان والمناخ والتعليم والسياحة والسعادة وغيرها التي ترد بمراتب متدنية خلال العقيدن الفائتين. اما تقارير المنظمات الدولية المعنية بالتنمية فقد ظلت ترسم صورة سلبية عن المسار التنموي في العراق وخاصة في مسائل أساسية مثل معدلات الفقر وجودة التعليم والصحة وتوفر فرص العمل وتوفر السكن اضافة الى تنامي مشكلات تحقيق الحكم الرشيد والنزاهة وسيادة القانون والنفاذ الى العدالة واللامركزية الادارية والمشاركة العامة في آلية صناعة القرار.

ان أكثر سمات المرحلة هذه وضوحاً هي الشعور الشعبي باللاجدوى واليأس من العملية السياسية ومن السياسة بوجه عام وفقدان الثقة بالمؤسسات التي يفترض انها اقيمت لكي تعيد بناء العراق الجديد على أسس دستورية وديمقراطية راسخة لا على أساس انفراد ثلة من رؤساء الأحزاب والجماعات في صناعة القرار وفي ادارة الدولة دون مشورة او مشاركة حقيقية من المؤسسات التشريعية والرقابية او المجتمع المدني بمؤسساته وآلياته المختلفة. ما يعنيه ذلك بلغة السياسة والاجتماع هو خيبة الأمل ببناء هذا العراق المنشود وانسداد افاق التحول من المرحلة الانتقالية الى وضع طبيعي للعراق واستدامة مرحلة اللايقين والشك في المستقبل.

جاءت التطورات الخطيرة التي صاحبت الحرب الاسرائيلية في غزة وفي لبنان طيلة عام 2024 وبعد ذلك سقوط نظام بشار الأسد في سوريا كجرس أنذار مبكر لما يمكن ان تؤول اليه الأوضاع في العراق على وقع تلك الصراعات ونتائجها المتوقعة اقليميا وكذلك انعكاساتها داخل العراق. كانت سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة في دعم نظام بشار منذ الثورة الشعبية العارمة في سوريا عام 2011 وانضمام الجماعات الشيعية المسلحة الى ما دعي بمحور المقاومة المدعوم من ايران هو السبب الرئيسي لتورط العراق في تلك النزاعات. لم تكن التدخلات العراقية تحظى بدعم الأطراف السنية والكردية التي كانت تعارضها من

منطلقات سياسية ومذهبية او لحسابات أخرى كما انها كانت تفتقر الى تأييد الغالبية الشيعية التي كانت متشككة في نتائجها ومتوجسة من توابعها أيضاً.

وفي الوقت الذي كشفت فيه التطورات الدراماتيكية في سوريا خطل السياسات التي اتبعتها النخب الشيعية الحاكمة وفشلها في حماية حليفيها في محور المقاومة؛ نظام الأسد وحزب الله اللبناني او في ما اطلق عليه في الأدبيات السياسية بالهلال الشيعي فقد اتضح ايضا هشاشة النظام السياسي الذي تقوده النخب الشيعية التي سرعان ما ادركت ان ماحدث في سوريا من انهيار النظام وصعود المعارضة السنية العربية سيشكل مصدراً مباشراً لتهديد وجودها بالسلطة. ستشعر النخب الشيعية بالخطر ايضا عندما تدرك ان ما حصل في سوريا وفي لبنان وجه ضربة للمشروع الايراني الذي كانت تحتمي به طيلة هذه السنين وان طهران قد تكون مستعدة لفك ارتباطها الوثيق بهم اذا ما تعرضت للاخطار وجودية. لكن أكثر ما أشعرها فعلاً بالخطر هو بدء الجماعات السنية والكردية بارسال اشارات يستشف منها امكانية استغلالهم لضعف وهشاشة الحكومة والجماعات الشيعية للضغط عليهم من أجل تقديم تنازلات لهم او ربما حتى لاسقاطها واسقاط العملية السياسية والنظام. سيتكلم قادة أكراد في العلن عن "الشكل غير المنطقي من الحكم في العراق" وعن "وضع العراق المتوتر او عن "المشكلات البنيوية لمنظومة الحكم وتحصين الجبهة

الداخلية في مواجهة مخاطر رجوع التطرف والتناحر الطائفي الذي عانى العراقيون منه". اما الزعماء السنة فسيبدؤون في الدعوة التي تنفيذ مطالب كانت دائما ما تواجه بالرفض الحازم من الطرف الشيعي كاصدار عفو عام عن المتورطين بالارهاب او المطالبة بحل الحشد الشعبي. غير ان ما يتناساه الزعماء الأكراد والسنة العرب انهم كانوا شركاء في ما وصل اليه العراق من انسداد في اعادة بناء الدولة والمجتمع من خلال الصفقات التي عقدوها مع النخب الشيعية من أجل تحقيق غايات وأهداف قصيرة النظر وأجندات فؤية آنية أدت الى ترسيخ نظام المحاصصة وتقنين احتكار السلطة واشاعة الفساد وتفويت الفرصة لقيام نظام توافقي وشراكية مجتمعية حقيقية.

الحدث السوري وبما يتضمنه او يرافقه من نهاية جبهة الممانعة وتراجع الدور الايراني ستعيد العراق للمربع رقم واحد مع بداية الاحتلال الأمريكي لأنه قد يعني نهاية التمكين الشيعي بالمعنى الذي فسرته النخب الشيعية العراقية وبتر حلقات الهلال الشيعي في المنطقة كما عبرت عنه النوايا المعلنة او المضمرة لكل الأطراف المنضوية في هذا الحدث من فصائل المعارضة التي اسقطت الأسد الى تركيا التي كانت العقل المدبر والمسهل له الى اسرائيل والغرب وأطراف عربية رئيسية رأت ان ذلك هو نهاية المشروع الشيعي الإقليمي وبدء عهد جديد في الشرق الأوسط. من المؤكد ان هذا الانقلاب الجيوبوليتكي في المنطقة والجذري

في العراق سيجبر شيعة الحكم على التوقف والحذر من النتائج المتوقعة ومحاولة بناء متاريس سياسية وأمنية لتحصين وجودهم في السلطة.لكن السؤال هو سيؤدي بهم ذلك الى مراجعات أساسية في كل ما جرى خلال العقدين الماضيين بهدف البدء بشكل حقيقي في مشروع اعادة بناء العراق على أسس جديدة كدولة طبيعية ومدنية ديمقراطية جامعة لكل طوائفها وقومياتها كما كانت التطلعات بعد سقوط نظام البعث الشمولي.

قد يكون الجواب على ذلك بان الأوان قد فات فعلياً على مثل هذا الخيار وان مياه كثيرة جرت وأكثر منها ستجري في النهر مما سيجعل أي عملية لأصلاح مسار العملية السياسية في العراق مهمة معقدة وشاقة ما لم يجر كسر الحلقة المقفلة التي وضعت هذه العملية العراقيين فيها وهي النظام الذي يقوم على الطائفية السياسية وتقاسم السلطة والثروة بين المكونات المذهبية والإثنية والدينية وفق عرف المحاصصة ونظام الأغلبية العددية. هذا يعني ان جذور الحل، أي بناء دولة طبيعية تقوم على ديمقراطية حقيقية وحمايتها تكمن في العودة الى صياغة عقد اجتماعي جديد لنظام جديد يقوم على المشاركة والمواطنة والانتماء المجتمعي وعلى دور الافراد في التمثيل والمشاركة وليس على أساس الهيمنة والاحتكار والاقصاء وفق الهويات والانتماءات الفؤية الصغرى.

يسلط هذا الكتاب الضوء على الفرص المهدرة في اعادة بناء الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي استنادا الى وقائع التجربة العيانية والتي كنت معنيًا بها شخصيًا سواء كمتابع عن كثب او حتى كمساهم والتي في ظني انه كان يمكن ان يؤدي استغلالها في وقت مبكر الى منع ظهور هذا النموذج من الفشل والتردي في الحكم الذي وضع الدولة والمجتمع في العراق في طريق مسدود. ما يتناوله هذا الكتاب كما اوضحت المقدمة السابقة له هو المحاولات التي جرت او تلك التي تم تقويضها من أجل الخروج من النفق المظلم الذي وُضِع فيه العراق من خلال طرح بعض الأسئلة والسعي لإيجاد أجوبة عنها من خلال عرض تجارب وأفكار شخصية تتمحور حول السؤال المحوري وهو هل كان بالإمكان تفادي هذه التجربة المريرة التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه والسؤال الثاني الذي يتبعه وهو هل لا يزال هناك أمل في بدائل أفضل؟

الكتاب هو محاولة ان يجيب بالايجاب على السؤال الأول من خلال استعراض الفرص المهدرة والتي كان اغتنامها سيساعد على تعديل المسار منذ بدايته والعمل على بناء مشروع عراقي للتغيير بدلاً من مشروع الغزو الأمريكي المدمر. لكن مع الأسف الشديد سيتضح ان اهدار الفرص لإنقاذ العراق من وضع شديد البؤس ينذر دائماً باحتمالات مفتوحة على الهاوية هو الإتجاه السائد لدى النخب العراقية التي لم تُضيع تلك الفرص فقط بل

امعنت عبر فسادها وخياراتها الكارثية الى ابقاء العراق على الحافة بانتظار سقوطه في المجهول. اما عن سؤال هل لا يزال هناك فرصة فالحقيقة كما اثبتتها السنوات الماضية ان الأمل الوحيد هو ان يستعيد العراقيون بلدهم من أيادي هذه القلة التي رفضت ان تصغي لا للحسابات الواقعية ولا لنداءات العقل ولا للمطالبات الشعبية بان تغير من سلوكها ونهجها وتنخرط في عملية اصلاح ذاتي للنظام الذي سيظل يتعرض للتهديات والمخاطر تاركا للعراقيين وحدهم انجاز التغيير.

مقدمة الطبعة الورقية

على الرغم من أن سلسسة المظاهرات والاعتصامات التي اندلعت في العراق نهاية شهر تموز وبداية شهر آب 2015 كانت تبدو في ظاهرها مجرد حركة احتجاج مطلبية ضد الفساد ونقص أو انعدام الخدمات العامة كالكهرباء والماء وغيرها، إلا أنها في واقع الحال كانت تعبيرًا عن حركة شعبية ذات أهداف سياسية واجتماعية واقتصادية واضحة لا يمكن أن يخطئ في قراءتها العقل المجرب الواعي.

وسواء كان الأمر يتعلق بالشعارات التي رُفِعت في المظاهرات أو التوجهات العامة التي عَبَّر عنها المشاركون، فإن ما جرى هو بمثابة رفض شعبي عارم للنظام السياسي القائم في البلاد ولتحالف الطُغَم الإثنية والطائفية التي هيمنت على السلطة وتولت شؤون الحكم وإدارة الثروات الوطنية منذ إسقاط نظام صدام حسين وحزبه الشمولي من خلال الغزو الامريكي عام 2003.

وبغض النظر عن الجدل الذي رافق المظاهرات بشأن توصيفها، وهل هي ثورة أم انتفاضة شعبية أم احتجاجات شارع؟ إلا أنَّ المُؤَكَّد أنها حركة احتجاجاتٍ مطلبية وسياسية شعبية حققت وهي في مرحلتها الجنينية إنجازًا مُلفتًا، وهو إجبار الحكومة والبرلمان على إقرار حزمة من الإجراءات الإصلاحية التي كانت ضمن

مطالبها العديدة، حتى ولو تم الالتفاف عليها لاحقًا من قِبَل زُمَرِ الحكم والقيام بتعطيلها.

وكان استمرار التظاهرات وانضمام قطاعات عريضة من الفئات الاجتماعية في بغداد وباقي مدن الوسط والجنوب دليلًا على إمكانية تحولها إلى حراكٍ شعبيٍّ واسعٍ متعددِ الوجوه، يمكنه أن يستقطب جماهير أكبر من أجل تحفيز عملية التغيير. ومن المؤكد أن هناك جانبًا كبير الأهمية يتعلق بالحراك الشعبي في عراق ما بعد الاحتلال؛ لأنه هَدَّ أساس النظرية التي رَوَّجَ لها الكثيرون من مُنَظِّرِي الغزو، وهو أن تغيُّر النظام الذي أحدثه الغزو الأجنبي هو الذي منع امتداد ثورات الربيع العربي إلى العراق، باعتباره أنجز التحول الديمقراطي الذي كانت تهدف إليه الثورات مبكرًا وقَبْلَهَا بكثير. وقد دحضَ الحراكُ الشعبي الذي انطلق أيضًا عام 2011 تلك الادعاءات كما برهن أيضًا على إمكانية تغيير العراق من الداخل لو توفرت الشروط لذلك.

ولم يكن انضمام التيار الصدري وزعيمه السيد مقتدى الصدر إلى هذا الحراك في ربيع عام 2016 وتصعيده إلى حركة احتجاج شعبية في بغداد وباقي مدن الوسط والجنوب إلا دليلًا على الأهمية التي أولاها الجميع إلى قوة الشارع وإمكانية اللجوء إليه في التغيير وفي الدفع باتجاه إحياء السياسة العراقية التي تعفنت نتيجة هيمنة جماعات المصالح والتي سخرت الطائفية والإثنية كسردية مهيمنة في الحياة السياسية العراقية.

إن نجاح الحراك الشعبي في العراق في تطوير ذاته في مرحلة لاحقة تلي الانتهاء من الحرب على تنظيم داعش الإرهابي من خلال رسم أهداف واضحة ووضع برنامج عمل سياسي دقيق واختيار قيادة حكيمة ومجربة، هو الذي سيحدد في النهاية ما إذا كان الأمر مجرد مظاهرات شارع مطلبية أم حركة تغيير جذرية وإصلاحٍ كبرى أم ثورة شاملة على الواقع المزري الذي يعيشه العراق منذ الغزو الأمريكي ولحد الآن.

من الضروري أن نُشير بدايةً إلى أن الحراك كان وليدًا، أو استمرارًا للحراك الذي انطلق بداية عام 2011 مع ثورات الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، ومثلما كانت تلك هَبَّاتٍ ثوريةً ضد أنظمةٍ فاسدة مستبدة ومن أجل الحرية والعدالة والكرامة والمساواة، كان الحراك العراقي الذي انطلق من ساحة التحرير أيضًا هَبَّةً ضد فساد حكومة نوري المالكي ونهبها للمال العام وعجزها الكلي عن إعادة بناء العراق المحطم، وضد ممارسات المالكي الاستبدادية والاقصائية وتفرده بالسلطة.

بالإمكان القول الآن أنَّ تَعَثُّرَ الحراك الشعبي في العراق في بداياته يعود إلى أسباب عديدة بعضها يتعلق بتباين التجارب التاريخية بين البلدان والمجتمعات المختلفة، وبعضها الآخر يتعلق بطبيعة المرحلة والتحديات التي يواجهها كل بلد والتي لابد من الإقرار -في الحالة العراقية- بأنها أكثر صعوبة وتعقيدًا مما

تواجه حركاتُ الشارع أو الانتفاضات الشعبية في أماكنَ أخرى في العالم، والتي انهزمت أمام عواملَ وتحدياتٍ أقلَّ صعوبة.

ففي بلد يواجه حربًا أهلية وصراعًا طائفيًا وانقسامًا إثنيًا وانهياراتٍ بنويةً في نظامه السياسي وتدخلاتٍ خارجيةً وتهديداتٍ وجودية لكيانه، لا يمكن أن يُقاس نجاح أو فشل حركة الاحتجاج الجماهيرية مقارنةً بنتائج حققتها حركات مماثلة أو انتفاضات في بلدان أُخرى تتمتع باستقرار نسبي، وتهدف إلى انتزاع حقوق سياسية واجتماعية واقتصادية من نظام دون مخاوفَ من أن يؤدي ذلك إلى تهديدات وجودية لكيان الدولة ذاته.

وعلى ضوء هاتين الحقيقتين، أي.. تَعَثُّر الانتفاضة العراقية وتعدد صفحاتها وطول مسارها من ناحية وكذلك طبيعة الوضع العراقي الخاص من ناحية أخرى فإنه بالإمكان القول بأن الانتفاضة العراقية لم تبدأ بعد وستمضي في مخاض طويل، ولربما عسير؛ لكي تخرج بخبرتها الثورية وفقًا لقوانين تطور المجتمع العراقي الخاصة ولقانون تطورها الخاص الذي ستصوغه بنفسها من خلال تجربتها الذاتية.

إنه من المبكر جدًا أن نحتفل بما تم في العراق خلال هذه الفترة باعتباره انتصارًا؛ لأن أي متابع حصيف يدرك بالتأكيد من خلال الخبرة التاريخية أن ما تم من خلال الموافقة على الخطوات الإصلاحية التي اقترحها رئيس الوزراء حيدر العبادي لا يُشكل

إلا جزءًا بسيطًا جدًا مما يطالب به العراقيون منذ سنوات ومما تشترطه الحِراكات الشعبية في كل المحافظات، كما أن هناك مخاوفَ حقيقيةً من إمكانية عدم تنفيذ هذه الخطوات، أو تنفيذها بشكل مُبْتَسِر، مما يفقدها قيمتها الحقيقية، أو يُعَرِّضُها لانتكاسة نتيجة مقاومة القوى المنتفعة وذات المصالح والرافضة للتغير من الوضع الحالي.

غير أن ما يمكن الاحتفال به بالتأكيد هو أن العراقيين -رغم كل الإحباطات التي يعيشونها- قد أثبتوا أنهم من طراز تلك الشعوب التي تبقى مثل البراكين مستكينة ضد الظلم والفساد والانتهاكات الفظيعة لحقوقها وكرامتها وصامتة في أعماقها سنين طويلة تقبض بيديها على جمر الكرامة والكبرياء حتى يحين أَجَلُ نُطقها فتصرخ بكل ما أُوتيت من قوة، لا شعورًا بالألم بل إيذانا بولادةٍ لبديلٍ اختَزَنَتْهُ في أحشائها طويلًا.

هنا بالذات تكمن أهمية الحراك الشعبي، رغم تواضعه في الحجم وفي بساطة التنظيم وفي اختزالية الشعارات، إلا أنه أطلق وميضًا للحظة خارقة للعادة في سماء العراق حين كان العراقيون قد استسلموا لليأس والقنوط أو كادوا، وحين أيقنوا ألّا حل لمأزقهم الوطني بعد الآن وأن كل ما تبقى لهم هو انتظار مصيرهم علي يد المثلث المشؤوم: الفساد، والطائفية، والإرهاب بكل ما يأتي به من خوف ورعب وألم ومعاناة ودمار.

ما فعله آلاف من المتظاهرين وحفنة صغيرة من المتظاهرات هو أنهم قدحوا بتلك الومضة قوة الخيال الكامنة في العقول وشيئا من الإرادة الرابضة في القلوب لدى كل العراقيين الذين سرعان ما وجدوا مفتاحًا للنجاة ورأوا بابًا للأمل يُفتح من جديد. إن قراءةً موضوعيةً لما حدث خلال أسبوع واحد من شهر أغسطس/آب من عام 2015 تُوِّجَ بأنْ يوافق أعضاء حكومة متعفنة وبرلمان فاسد على قررات تجتث سادتهم وتهددهم هم أنفسهم بالملاحقة، لهو دليل على أنَّ الحدث العراقي -مهما كانت تسميته- استثنائي بكل المعايير.

ما حدث بعد ذلك هو استمرار للصراع بين قوى الشارع المنتفضة وبين أعداء التغيير والإصلاح، وهو بالتأكيد نسخة أخرى من الصراع بين قوى الثورة والثورة المضادة في دول الربيع العربي وفي كل مكان.

من هنا يأتي دافعي لإبراز بعض وقائع التجربة العراقية والتي كنت معنيًا بها شخصيًا في هذا الكتاب بغية وضع الأمور في نصابها التاريخي، سواء بالنسبة للعراقيين الذين لم يتسنى لهم الاطلاع عليها، أو المعنيين والدارسين للتجربة العراقية، وخاصة أولئك الباحثين عن أجوبة للسؤال الذي ظل يراودهم منذ بدء تعثُّر العملية السياسية في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين وهو: هل ثمة مخرج من المأزق العراقي؟.

في خضم الثورات الشعبية التي عَمَّت عددًا من الدول العربية منذ نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 تردد السؤال عمَّا إذا كان العراق سيلحق بمَدِّ الربيع العربي وعمَّا إذا كانت هَبَّة جماهيرية ستقوم بالإطاحة بالنظام القائم الذي يرى فيه عراقيون كثيرون نظامًا فاشلا وعاجزًا قائمًا على الإقصاء والتهميش الطائفي والإثني وعلى الظلم، ولا يقل في استبداده وفساده وهدرِهِ للكرامة عن الأنظمة التي أُسْقِطَت في تونس ومصر وليبيا واليمن.

إنَّ كُنهَ السؤال يفترض أن للعراق وضعًا استثنائيًا، بسبب طبيعة وخصوصية النظام الذي أنتجه الغزو الأمريكي بعد إسقاط النظام الشمولي الدكتاتوري لصدام حسين، حيث يقوم شكلا على الانتخابات والبرلمان والتعددية، في حين بقي في مضمونه مفرغًا من أي تعبير ديمقراطي حقيقي ومن القواعد والمبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية ويرتكز بدلًا عن ذلك إلى تقاسم السلطة بين طُغُم (أوليغاركية) على قاعدة المحاصصة الإثنية والطائفية. إن ما كان يراه دعاة عدم حاجة العراق للالتحاق بقطار الثوارت العربية هو أن النظام الذي هندسه الغزو يعكس الواقع العراقي ومكوناته الدينية والعرقية، كما تتوفر لديه آليات ديمقراطية بإمكانها التعامل مع مطالب أية حركة احتجاية قد تنشأ، وما كان يراه أصحاب هذا الرأي أيضا هو أن حالة الاستقطاب الطائفي والإثني التي وصل إليها العراق لا تشكل

التربة الصالحة لحراك شعبي يمكنه أن ينتج حركة معارضة وطنية جامعة تشكل بديلًا للوضع القائم.

على الجانب الآخر كان هناك فريق يرى أن الإخفاق الذي سيواجهه مشروع ما بعد الغزو سيؤدي لامحالة إلى وضعٍ لن تنجح فيه الآليات المتوفرة في معالجة المعضلات القائمة فيه؛ مما سيؤدي إلى حالة تَشَظٍّ مجتمعيٍّ على المستويين العمودي والأفقي سيؤدي بدوره إلى انهيار الدولة العراقية، فالذي كان يراه هذا الفريق هو أن الحل لهذا المأزق الوطني يكمن في خلق فضاء عام تعمل من خلاله حركات سياسية واجتماعية عابرة للطوائف تضع نواة لدولة مواطنة مدنية ديمقراطية، وهو ما يمكن أن تنهض به الانتفاضة الشعبية التي يشارك فيها كل ضحايا نظام المحاصصة والإقصاء والفساد.

والواقع أن القيادات العراقية التي كانت تغريها ظروف عديدة وفرها الاحتلال لصالحها، والتي اعتَقَدَت بأنها ستظل ممسكة بزمام الأمور إلى الأبد، لم تتمكن من أن تخفي خوفها من احتمالات الانتفاظة الشعبية فأسرعت إلى العزف على نغمة التبجح بأن العراق سَبَقَ أشقاءَه العرب بالثورة، مشيرة إلى أن سقوط صدام كان التغير الرائد الذي حرك مطالب الإصلاح والتغيير في المنطقة، وازدادت تلك النغمة للرد على حركة احتجاجات متواضعة بداية عام 2011 بساحة التحرير في بغداد وفي مدن أُخرى في الجنوب والوسط، وفي كردستان، كان يسعى

منظموها للاقتداء بثورات تونس ومصر للاحتجاج على الواقع المزري ولإحداث التغيير.

موضوعيًا، فإن فكرة الربط بين سقوط نظام صدام حسين باعتباره نموذجًا سافرًا للاستبداد العربي وبدء حركات المطالبة بالتغيير في العالم العربي قد لا تكون بعيدة جدًا عن الصواب إذا ما وُضِعت الأحداث والتطورات في المنطقة في العقد الأول من قرننا هذا في السياق الزمني والتاريخي الذي حدثت فيه، غير أن سقوط الطاغية العراقي والربيع العربي سيفترقان بعيدًا جدًا، كلٌ في اتجاه، كَوْنَ الأول كان نتاج الغزو الأمريكي للعراق في حين أن الربيع العربي كان نتاج حركة الشارع والانتفاضات والهَبَّات الثورية التي أنتجت تلك اللحظة الملحمية في تاريخ المنطقة.

وفي حين أن تَبَجُّحَ المسؤولين العراقيين بريادة التجربة العراقية -بإسقاط نظام صدام حسين عن طريق الغزو الأجنبي- على الثورات العربية يمثل استهانة بكفاح الشعوب العربية وتضحياتها من أجل إسقاط طغاتها ومن أجل العدالة والحرية، فإنه شَكَّلَ أيضًا إهانة لتاريخ الحركة الوطنية العراقية ونضالات العراقيين ضد دكتاتورية صدام واستبداده وقَبلِهِ ضد الأنظمة الغاشمة والفاسدة عبر عقود طويلة.

غير أن سرعة تبدل الموقف الرسمي العراقي وقيام الطبقة السياسية الشيعية الحاكمة بالتنديد بالربيع العربي بعد اندلاع الثورة ضد حليفهم بشار الأسد في سوريا، فضح الوجه القبيح

لسلطة عراق ما بعد صدام وكشف وقوفها السافر إلى جانب الدكتاتورية والقمع ومعاداتها لطموحات الإصلاح وتطلعات التغيير في العراق والتي بدأت تتبلور بشكل جَلِيٍّ بعد الثورات العربية.

ويوفر القمع الذي جوبهت به حركات الاحتجاجات البسيطة التي جرت منذ عام 2011 دليلًا ساطعًا على خيانة الأطراف المشاركة في السلطة لكل المبادئ التي وحدت العراقيين في النضال ضد الدكتاتورية ولآمالهم في دولة مدنية ديمقراطية تعددية تُعَبِّرُ عن مصالح الجماعة الوطنية كافة، وفي نفس الوقت فإن الأسلوب القمعي الذي جُوبِهَ به الحراك الشعبي أثبت بعد زمر الحكم حتى عن القواعد الشعبية التي تدعي تمثيلها كما وفرت دليلًا لرفضها فكرة الحلول السياسية التفاوضية للأزمات واختيارها للقوة بديلًا عن ذلك، تكريسًا لفكرة الدولة القمعية.

إن فشل رئيس الوزراء حيدر العبادي في تحقيق وعود الإصلاح والاستجابة للمطالب التي قدمها المتظاهرون بعد أشهر طويلة من اندلاع تظاهرات صيف 2015 أَجَّجَ الغضب العارم لدى الأغلبية الساحقة من العراقيين، وكان سببًا لاندلاع حركة احتجاج كبرى في ربيع عام 2016 جَدَّدَت السؤال عما إذا كانت الثورة التي ينتظرها العراقيون لإحداث التغييرات السياسية والاجتماعية المطلوبة قد أزف موعدها، أم كانت تلك بشائر إرهاصاتها الأولى، أم أن ما حدث كان مجرد صفحة أخرى من

صفحات الصراع العبثي، أو حتى تجربة أخرى من تجارب الفشل التي عجزت عن تقديم البديل المطلوب.

ما أريد أن أصل إليه من خلال هذا الاستعراض الموجز للصلة بين ثورة عراقية لم تتحقق وبين ظاهرة الثورات العربية، هو التحدي الذي واجهناه نحن كعراقيين خلال المرحلة التي عَقِبَت سقوط صدام وكيف فشلنا فشلا ذريعًا في انتهاز الفرصة التاريخية التي تحققت لنا للبدء بإعادة بناء بلدنا من جديد على أُسس الحرية والعدالة والمساواة وأن نبني مجتمعًا يقوم على المواطنة والحداثة والتطور والتنمية والازدهار، وكيف أننا وقعنا في الفخ وقدمنا الوطن دون وعي أو تدبير على طبق من ذهب إلى عصابات خسيسة من اللصوص والأفَّاقين وأعوانهم الساعين بالترويع والترهيب والتدليس والسفاهة والجهل إلى إقامة عراق وهمي بدلًا عن عراق الواقع التاريخي المتجدد.

من المؤكد أن الغزو الأمريكي وإدارة الاحتلال لَعِبَا دورًا كبيرًا في حرف المسار الذي كان يمكن أن تتخذه عملية التغيير إثر سقوط صدام لو كان أُتيح للعراقيين الحرية والفرصة لاختيار طريقهم بعيدًا عن النموذج الفاشل الذي صاغته أمريكا بالاعتماد على السرديات التي روجتها عن عراق المِلَل والنِحَل والديمقراطية التوافقية المزيفة، كما أن التدخلات الإقليمية لعبت هي الأخرى دورًا كارثيًا في دفع العراق إلى حضيض العنف والانقسامات الطائفية والعرقية والوقوف على الحافة خدمةً

لمصالحها الأنانية وأجنداتها الخاصة، إلا أن الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها أبدًا هي أنَّ حفنة منحطة من الذين تمكنوا من الهيمنة على السلطة وصاغوا ما سَمَّوه بالعملية السياسية للمرحلة، هي التي تتحمل القسط الأوفر في هذا الفشل الذي قادنا بدوره إلى كل هذه المِحَن والكوارث التي نعيشها اليوم.

أُدرك بطبيعة الحال كل الهواجس والمخاوف والظنون التي تنتاب العراقيين كما تنتابني شخصيًا، ولكنَّنا محكومون جميعًا بالحياة وبالأمل، كما أننا محكومون بأن نتعلم من الماضي، وخاصة القريب، ومن عظاته ومن دروس التجربة العراقية والإنسانية. إنَّ ما يقدمه الحراك الشعبي لنا لهُوَ فرصة، وأريد التشديد على أنها فرصة، ولكنها فرصة مهمة وقد لا تتكرر، للبدء بعملية إنقاذ للعراق وإعادة وضعه على سكة إعادة البناء، وليس الإصلاح أو التغيير.

سوف أحاول في هذا الكتاب أن أستعرض بعضًا مما أعيه وأعرفه وشهدتُه وشاركتُ فيه خلال السنوات الماضية والذي أجد أن له صلة بالتجربة التي يخوضها هؤلاء الشباب الشجعان في العراق، عَلَّهُ يعوض عن غيابي عن المشاركة في الوقوف معهم في ساحة التحرير في بغداد مثلما وقفت قبلًا في ميادين التحرير في بلدان الربيع العربي.

ما سأسعى إليه خلال فصول هذا الكتاب أيضًا هو فتح باب النقاش على مصراعيه حول تجربة أكثر من عقد من الزمان

للخروج من النفق المظلم الذي وُضِع فيه العراق من خلال طرح بعض الأسئلة والسعي لإيجاد أجوبة عنها من خلال طرح تجارب وأفكار شخصية تتمحور حول سؤال مركزي واحد: هل كان بالإمكان منذ البداية تفادي هذه التجربة المُرَّة التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه؟ وهل لا يزال هناك أمل في بدائل أفضل؟

وللإجابة عن هذا السؤال وغيره، فقد حان الوقت للكشف عن جهدٍ عراقيٍّ جادٍّ لإطلاق حراك شعبي من أجل توفير تربة صالحة للتغيير كان قد سبق اندلاع الثوارت العربية ولكنه لم يحظَ بالفرصة المطلوبة لكي ينضج ويتحول إلى عمل فعلي لأسباب تتعلق بذات العوامل التي عطلت بَلْوَرَةَ برنامج عراقي للتغيير كان يمكن أن يُعَطل فرصة الغزو الأمريكي عام 2003 والتي سأحاول أن أتناولها خلال فصول هذا الكتاب.

وفي إطار هذه المقدمة هناك ما يسعنى تلخيصه، وهي شهادتي الشخصية للتاريخ، فإنَّ عراقيين بدؤوا محاولة جادة قبل الغزو الأمريكي من أجل التغيير السلمي الديمقراطي بهدف إبعاد العراق عن التدخل الخارجي والاحتلال الأجنبي، ثم واصلوا جهودهم بعد ذلك بدأب في مسعى لخلق حركة شعبية تسعى للتغيير السلمي في العراق من خلال تنشيط النخب في التيار الوطني العام وتعبئة الأغلبية الصامتة للعمل على تحقيق التغيير بالطرق السياسية وبناء نظام ديمقراطي وطني لا يرتكز إلى

سياسات المحاصصة الإثنوطائفية وتقاسم السلطة بين المافيات السياسية التي هيمنت على السلطة بالغلبة والجَور والفساد.

إن من الضروري أن أسجِل في هذه المقدمة أن الهدف من شهادتي هذه التي سأسجلها في هذا الكتاب أيضًا أن أؤكد عدم استسلام العراقيين، لا أمام اليأس وجدران الخوف وأساليب القهر ولا أمام الصور النمطية التي كانت تُرسَم لهم، وأنَّ نُخَبًا عراقية وشخصيات وطنية نزيهة ونبيلة بذلت ما استطاعت خلال هذه السنين الصعاب ما أمكنها من محاولات لإنقاذ العراق من محنته الوطنية، ولكنها لم تلق النجاح لأسباب عديدة، سأتناولها تفصيلًا في شهادتي المُوَسَّعَةِ هذه.

غير أن دافعي الأهم هو أن يتوفر لجيل جديد من العراقيين دراسة هذه المحاولات التي خاضتها أجيال من الوطنيين الذين سبقوهم كي يتفادوا الأخطاء التي وقع فيها أسلافهم وأن يتمكنوا هم أنفسهم من صياغة تجاربهم الخاصة لإنقاذ العراق من هذه المحنة ودفْع العراقيين للمشاركة الحقيقية في عملية تغيير وطني يُمسكون من خلالها زمام الأمور بأيديهم لا بأيدي محتلين أجانب ولا الطغمة التي نصبوها عليهم، ويصنعون مستقبلًا ديمقراطيًا وتعدديًا، بديلًا عن نظام المحاصصة اللصوصية القائم.

عبر الصفحات القادمة سيمر القارئ على مخاضات تجربة استمرت عدة سنوات كانت تهدف إلى بَلْوَرَةِ تحركٍ هدفه كسر الحلقة الشريرة التي طوقت مسعى التغيير في العراق من

الدكتاتورية والدولة الشمولية إلى الحرية والديمقراطية ودولة المواطنة المدنية. قد لا أستطيع الجزم.. ولكني كنت موقنًا في كل ما فعلت والأفكار التي قدمتها في المبادرة الوطنية العراقية والتي كانت آخر محاولة ساهمتُ فيها، أنها كانت ستشكل أرضية جيدة للعمل وقتها لبناء حركة عراقية تأخذ على عاتقها مهمة إطلاق شرارة التحرك للتغيير في العراق، سواء بالتزامن مع ثورات الربيع العربي، أو في الوقت الملائم له.

غير أن الرياح جاءت باتجاهٍ غير ذلك الذي وضعتُ فيه سفن آمالي وتطلعاتي، حيث أُجهض المشروع في لحظة ولادته بسبب فشل بعض المشاركين في إدراك حقائق الوضع العراقي المستجدة وتشبثهم بأفكار وصياغات بالية موروثة من حقب ماضية كانت السياسة تُدار فيها بالمؤامرات والدسائس والانقلابات، وهي نفس الممارسات التي أوصلت العراق إلى ما هو فيه من خراب وسياسة خاوية.

ورغم اعتقادي بأن كل تلك المحاولات المخلصة التي سبقتها كانت فرصًا مُهدَرة من فرص التغيير والإصلاح والتطوير في العراق ورغم شعوري الشخصي بخيبة الأمل، إلّا أنني بقيت مقتنعًا بأن فرصةً أخرى قد تظهر على أيدي جيل من الشباب الواعي الذي سيولد من رحم المعاناة وستفتح بابًا تَدخُل من خلاله رياحُ الثورة والتغيير التي استعصت على جيلي.

إنني أضع كل هذا كشهادة شخصية للتاريخ وكدعوة للقوى الوطنية والديمقراطية في العراق، بل لكل العراقيين، وخاصة الأجيال الشابة منهم، لكي تتخلى عن أنانيتها وعجزها وترددها، ولكي تستنهض غيرتها وقواها من أجل بدء مرحلة جديدة للعراق وإطلاق حركة شاملة للتغيير ولبناء دولة مدنية ديمقراطية لكل مواطنيها وليس لطغمة فاسدة تحتكر السلطة والثروة باسم الدين أو الطائفية أو القومية.

الفصل الأول
أُسّ الخراب

إذا كانت الأحزاب والمجموعات والشخصيات التي تمكنت من السلطة إثر سقوط نظام صدام حسين تقف إلى حدٍّ كبير وراء المحنة التي يعشيها العراق كما أسلفتُ وكما سيتضح في مجرى فصول هذا الكتاب، فإنّ المعارضة العراقية في عهد صدام حسين، وهي الأب الشرعي لهذه الجماعات، تقف في مقدمة مسببي الانهيار الذي حلَّ بالعراق بسبب الدور الرئيس الذي لعبته على مسرح الأحداث؛ أولًا في تسهيل الغزو الأمريكي عام 2003 ومنحه غطاءً عراقيًا، وثانيًا في قبض ثمن ذلك الدور من خلال سماح الاحتلال لها بتسلق سلم السلطة والبقاء عليه كل هذه الفترة، وثالثًا لفشلها المزري في أمور السياسة والحكم والإدارة ولعدم كفاءتها ولفسادها، والتي كانت كلها مجتمعةً العوامل التي حققت هذا الانهيار الشامل.

ولم يقتصر الأمر على أن جماعات هذه المعارضة لم ترتق إلى موقع المسؤولية السياسية والوطنية والأخلاقية التي وضعها التاريخ على عاتقها بسبب ماضيها القلق والمرتبك والملوَّث أحيانًا، بل أيضًا بسبب العجز وانعدام الكفاءة وخواء قادتها وكبار كوادرها وما صاحب كل ذلك من نرجسية وأنانية وتعصب. لقد

نَقَلَتْ هذه الجماعات كل العلل والأمراض التي أُصيبت بها تنظيماتهم وفصائلهم خلال فترة عملها في المنفى إلى عراق ما بعد صدام بعد عودتهم إليه وجعلوا منها مرتكزات وأدوات عمل السلطة الجديدة التي استولوا عليها إما بالخداع والزيف والتدليس أو بإقصاء وتهميش كل القوى والأفراد التي كان يمكن أن تشكل بديلًا أو منافسًا لها.

لذلك فمن المهم جدًا العودة إلى مرحلة نشوء هذه الحركات والأحزاب وصعودها كواجهات سياسية للمعارضة ضد نظام صدام، وخاصة إثر الاحتلال العراقي للكويت في أغسطس/آب عام 1990 وكل ما يتعلق بتاريخها وبالخلفيات السياسية والمذهبية والإثنية لقادتها ومناصريها وبرامجها السياسية التي لعبت أدوارًا كبيرة في تعميق المأزق العراقي منذ طرحت أسئلة التغيير، أو إسقاط نظام صدام، وهل سيتم ذلك بإرادة وأدوات وطنية عراقية؟ أم من خلال الاستعانة بالأجنبي وحدود التدخل الخارجي وأشكاله.

شَكَّل الغزو العراقي للكويت، ومِن بعدِه الحرب التي قادتها الولايات المتحدة لإخراج العراق من جارته الجنوبية شتاء عام 1991، محطةً بالغة الأهمية في عمل جماعات المعارضة العراقية آنذاك. فمن ناحية، أدت الحرب إلى نزوح مئات الآلاف من العراقيين أغلبهم من الممتعضين والمناوئين لنظام صدام، أو ممن شارك في الانتفاضة ضده، أو من الباحثين عن ملاذ آمن،

والذين سرعان ما انضم كثير منهم إلى صفوف المعارضة. ومن ناحية أخرى، استدعت الظروف المستجِدة في الإقليم وحاجة دول التحالف الذي شُكِّلَ ضد صدام إلى وجود واجهات جديدة ومتنوعة من المعارضين العراقيين الذين سيساهمون في جهود التحالف في حصار وعزل نظامه والطعن في شرعيته وتمثيله، وهو الأمر الذي فتح الأبواب على مصراعيها أمام الكثيرين من المتنطعين والباحثين عن الفرص.

لكن عمومًا يمكننا القول أن غزو صدام للكويت وبعد ذلك هزيمته في الحرب قد نَفَخَ الروح في المعارضة القديمة وأعاد إحياءها، بعد أن كانت قد وصلت قبل ذلك إلى مرحلة اليأس المطبق إثر انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام 1988 وخروج نظام صدام منها معافى مع إمكانية استمراره في السُلطة لسنين طويلة أخرى. لقد شَكَّلَت نهاية الحرب العراقية الإيرانية باستعادة العراق كل أراضيه من سيطرة القوات الإيرانية وقبول آية الله الخميني تجرع السم، على حد قوله، شَكَّلَت تَبَخُّرَ حلم المعارضة الشيعية بسقوط صدام والحلول محله وكذلك نهاية آمال القوى الكردية في إنشاء كيان كردي تحت هيمنتها في المناطق الشمالية من العراق.

كان وقف إطلاق النار مع إيران في صيف عام 1988 بموجب قرار مجلس الأمن رقم 598 الصادر في 20 يوليو/تموز 1987 وانتهاء الأعمال العدائية على الحدود تعني حَمْل المعارضة

الشيعية والكردية التي تتخذ من إيران ملاذًا لها على وقف جُل، إن لم يكن كل نشاطاتها المعادية للنظام، ومع وقف الحرب وتوقف هذه النشاطات، وخاصة عمل الجماعات المسلحة المنتشرة على الحدود بين البلدين تَوَقَّفَ استنزاف النظام وأصبحت أجهزته العسكرية والأمنية متفرغة للقمع الداخلي.

لذلك فقد كان غزو صدام للكويت ومِن ثَمَّ الحرب التي شنها التحالف الدولي ضد العراق لاستعادتها بمثابة استعادة الأمل بالنسبة إلى جماعات المعارضة الشيعية والكردية في سقوط صدام وزوال نظامه، وهو الهدف الذي راودها طويلًا وَسَعَتْ إلى تحقيقه عبر دعمها ومشاركتها إيران في الحرب مع العراق، وستثبت الأيام أن غزو الكويت وتداعياته شَكَّلَ أغلى هدية يمكن أن تحصل عليها المعارضة العراقية مجانًا؛ لأنه هَيَّأ لها الظروف المناسبة للخروج من الحلقة الإيرانية الضيقة إلى المحيط الإقليمي الأرحب والإطار العالمي الأوسع واللذان فَتَحَا أمامها الطريق لكي تلعب الدور الذي مارسته فيما بعد.

أما بالنسبة للأحزاب الكردية فقد مَثَّلَ غزو صدام للكويت الفرصة الذهبية التي طالما تمنتها تلك الأحزاب منذ عقود، وهي رؤية الدولة المركزية في العراق تنهار أمام أعينهم بُغية التمهيد للانفصال وإقامة الدولة الكردية المستقلة على أنقاضها، يومها لم يجد جلال طالباني إلا تشبيه غزو الكويت بركوب صدام ظهر النمر، أي المغامرة التي ستؤدي إلى قصم ظهر نظامه والدولة

العراقية معًا، في حين أفصح هوشيار زيباري المتحدث باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني بالخارج حينذاك عن المصلحة الكردية بقوله بأن اللحظة التي غزا صدام فيها الكويت كانت هي اللحظة التي بدأ فيها العد العكسي لتحرير الأكراد من العراق، وظلت تلك هي الاستراتيجية التي تعمل بها القيادة الكردية قبل الغزو الأمريكي للعراق وبعده وإلى يومنا هذا، تاركة العراق العربي يغرق وحده في لُجَّة أزماته وفي أنهار الدموع وبحور الدم التي تتالت منذ غزو الكويت.

كانت أغلب مجموعات المعارضة الأخرى مكونة من المنفيين في إيران وفي سوريا وفي دول المعسكر الشيوعي السابق مع فئات قلية تتوزع على بلدان أوروبية وفي الولايات المتحدة ودول قليلة أخرى، ورغم أن قلةً من تلك الجماعات كانت أحزابًا قديمة لها سجل حافل في العمل ضد صدام، إلا أن أغلب الجماعات والتي وصل عددها في وقت ما إلى نحو 72 تنظيمًا كانت جماعات وهمية لا تحمل من المعارضة إلا مسميات ولافتات خاوية من أي مضمون حقيقي أو وجود فعلي على الأرض العراقية.

في تلك الفترة وخلال أشهر معدودة جرى انتقال لمئات، وربما لآلاف العراقيين من إيران إلى سوريا، ومنها تمت إجراءات تسهيل منحهم اللجوء السياسي أو إعادة توطينهم عن طريق المفوضية الدولية للاجئين في عواصم أوروبية، في تطورٍ غير

مسبوقٍ يدل على تنسيقٍ دوليٍّ واسعٍ الهدف منه هو خلق قاعدة من المعارضين العراقيين في المنفى، يتم الاستعانة بهم في النشاطات الموجهة ضد صدام، وربما في عملية إسقاطه في الوقت المناسب الذي حددوه.

وإذا كان من المتوقع أن تتعرض قوى وشخصيات المعارضة لتأثير الدول المضيفة أو حتى سيطرتها، وبالذات أجهزتها الأمنية والمخابراتية التي تتحكم بالكثير من مفاتيح عملها، إلا أن غزو صدام للكويت والذي أعاد ترتيب الأوضاع والتحالفات في المنطقة أدى إلى تطورٍ نوعيٍّ في مثل هذه العلاقة الملتبسة، حيث أصبح وضع المعارضة العراقية في صلب استراتيجيات الدول المضيفة ومواقفها من العراق والتطورات التي أفرزتها الحرب على صعيد إعادة تشكيل المنطقة جيوستراتيجيًا.

ومثلما كان متوقعًا.. قد لجأت هذه الدول إلى استغلال المعارضة العراقية ضد صدام مثلما استغلت الحصار الدولي المفروض عليه والتهديدات العسكرية التي أتاحت قرارات مجلس الأمن - ذات الصلة باحتلال الكويت- توجيهها له. كان الهدف أن تكون المعارضة أداة ضغطٍ وابتزازٍ وتشويشٍ وإزعاجٍ واختراقٍ وحصانَ طروادة إذا ما حان الوقت لإسقاط صدام بعد أن رفضت دول التحالف ضد العراق إعادة إدماجه وبعدما أحجم النظام نفسه عن الإصلاح والتغيير في الداخل وعن الاعتذار والعودة عن سياسات المواجهة والمجابهة التي ظل يعتمدها في الخارج.

قبل غزوهِ للكويت كانت طهران ودمشق من أكثر العواصم الإقليمية عداءً لنظام صدام وها هي الحرب العالمية لإخراجه من الكويت توفر لكليهما أعظم فرصة ممكنة لإضعافه ومحاصرته واحتوائه، أو حتى إسقاطه، ولم تكن المعارضة العراقية التي استضافتها العاصمتان الحليفتان لسنوات طويلة بمنأىً عن الاستراتجية الجديدة ومخططاتها التي رسمت معالمها مع أطراف إقليمية ودولية لتحقيق ذلك الهدف المشترك، فسواءً كان الأمر يتعلق برغبة منها في استغلال الفرصة أو استجابةً لضغوط وإغراءات مضيفيها، فإن المعارضة لم يكن أمامها إلا الانسياق وراء الخطط والأهداف التي تم وضعها لإسقاط صدام ودورها في منح غطاء شرعي عراقي لذلك.

طهران لم تكن تتمنى فرصة أهم وأكبر من تلك التي قدمها صدام بغزوه للكويت وتوفيره المبرر للحرب التي سَتُشَنُّ عليه من قِبَل تحالف دولي بقيادة أمريكا والتي ستنتهي حتمًا بتدمير القوة العسكرية والاقتصادية للعراق. كانت إيران قد أسرعت منذ اليوم الأول لغزو العراق للكويت بتطوير استراتيجية شاملة من مسارين تتيح لها أولًا الثأر من صدام لشنه الحرب عليها عام 1980 بكل ما خلفته من دمار وضحايا، وثانيًا العمل بكل ما تستطيع لتفكيك القوة العراقية سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا لمنع العراق من أن يشكل تهديدًا لها مرة أخرى.

كان ذلك يمثل حلًا جزئيًا قصير المدى أو متوسطه لمعضلة عدم التوازن الاستراتيجي بين البلدين نتيجة لحرب الثماني سنوات ريثما تتمكن إيران من التقاط أنفاسها وإعادة بناء قواها العسكرية والمادية التي استُنْفِذَت في الحرب مع العراق. كان الحل الأمثل والبعيد المدى هو إسقاط صدام وإحلال نظام صديق في بغداد، وهو ما كان يتطلب تشجيع ودعم وتنمية قوى المعارضة الشيعية التي تستضيفها لكي تنضوي في مشاريع الإطاحة بصدام وتكون هي البديل المنتظر حين تحل الفرصة التي أصبحت قاب قوسين أو أدنى بدخول صدام الكويت وحربه مع أمريكا.

ومَثَّلَ دخول سوريا في التحالف الدولي العسكري بقيادة الولايات المتحدة لإخراج العراق من الكويت ومشاركتها الفاعلة في التحالف العربي ضد صدام والتي تحمل اسم عاصمتها (إعلان دمشق) حجرَ الأساس في السياسة الجديدة التي اتَّبَعها نظام حافظ الأسد، ومن بعده ابنه بشار، من خلال الاستعانة بالمعارضة العراقية التي يستضيفها في مواجهة صدام من خلال النفوذ الذي تتمتع سوريا به مع المعارضين. كان للنظام السوري تجارب عديدة سابقة في مجال استخدام القوى المعارضة كأوراق لدعم مصالحه الإقليمية كما حصل في لبنان ومع الفصائل الفلسطينية ومع حزب العمال الكردستاني في تركيا.

إن تاريخ هذه المرحلة، والذي تمت رواية بعضه من قِبَل أشخاص في المعارضة عن الطريقة التي كان يتحكم بها رجال

الحكم في سوريا في إدارة المعارضة العراقية يكشف الكثير من تبعية هذه المعارضة وانقيادها لمصالح الآخرين وليس لمصالح العراق أو العراقيين، فوفقًا للكثير من الشهادات والوقائع قد أصبح نظام الأسد من خلال هذا التحالف الثلاثي الأركان صلة الوصل بين الدول المعادية لصدام كالسعودية، وبين إيران التي كانت تؤوي أكبر تجمع عراقي معبأٍ بكراهية ومعاداة صدام، وهُم العراقيون الذين تم تسفيرهم وتهجيرهم بحجة تبعيتهم لإيران، كانت إيران تحتضن قيادات من المعارضة العراقية الإسلامية الشيعية، كالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، الذي ما كان ممكنًا أن تنفتح لرئيسه السيد محمد باقر الحكيم أبواب السعودية ودول الخليج لولا موافقة إيران ومباركتها، ولولا سمسرة حكام سوريا وتنسيقهم مع السعودية.

أصبح الدور السوري منذئذ حيويًا وخاصة في تشبيك المعارضة العراقية ضد صدام مع الدول الأخرى، وخاصة مع السعودية التي كانت تقود التحالف العربي ضد صدام، كانت دمشق تستضيف المكاتب الرئيسة للأحزاب الكردية وقياداتها كمسعود برزاني وجلال طالباني والجماعات الإسلامية الشيعية والحزب الشيوعي العراقي وشخصيات من تيارات قومية ويسارية وغيرها، ولعب الفرع العراقي في القيادة القومية لحزب البعث السوري وأجهزة المخابرات السورية المختلفة دورًا كبيرًا في تهيئة وإعداد المعارضين العراقيين للمرحلة الجديدة من العمل

والتنسيق مع الدول الأخرى، وخاصة الحليف الرئيس في إعلان دمشق، وهو السعودية.

تزخر ذاكرة المعارضين العراقيين السابقين بوقائع اجتماعاتهم مع ضباط مخابرات البلدين وخاصة العميد علي دوبا مدير المخابرات السورية والعقيد محمد بن عيد العتيبي من الاستخبارات السعودية وبإشراف مباشر من حافظ الأسد والأمير تركي الفيصل مدير جهاز الاستخبارات السعودي آنذاك، وهي الاجتماعات التي أدت إلى بدء نشاط مكثف ومن ثَم تشكيل ما دُعِيَ بلجنة العمل المشترك التي أُعلِنت في بيروت في 1990/12/27، أي قبل ثلاثة أسابيع من بدء هجوم التحالف الدولي لتحرير الكويت برعاية من حزب البعث السوري والمخابرات السورية.

كان واحدًا من أبرز مجهودات ذلك التعاون والتنسيق السوري السعودي بمشاركة أطراف أخرى هو بدء العلاقة المباشرة بين بعض أطراف المعارضة العراقية والسعودية، وهي العلاقة التي تُوِّجَت بزيارة وفد كبير تَشَكَّلَ من أطياف عديدة من المعارضة إلى السعودية واستقبال الملك فهد لهم شخصيًا، فيما بدا لفتةً بارزة ورسالة مهمة. لم تحقق تلك الزيارة الكثير من النتائج لأسباب عديدة، إلا أن من أهم نتائجها هي العلاقة التي أُقيمت بين السعودية وبين رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية السيد

محمد باقر الحكيم، وهي العلاقة التي استمرت حتى سقوط نظام صدام حسين.

منذ ذلك الوقت بدأت الأموال تتدفق سريعًا على الشخصيات البارزة في المعارضة العراقية، وفي ليلة وضحاها انقلبت الحال وأصبح من كان يعيش في ضنك وحاجة لسنوات طويلة يحمل الحقائب المعبأة بمئات الآلاف من الدولارات في عودته من السعودية أو من بلدان أخرى مارًّا بمطار بيروت في طريقه إلى دمشق. وتشهد وقائع سنوات الارتهان تلك الكثير من حوادث ضبط الأموال من قِبَل رجال غازي كنعان ورستم غزالة وباقي ضباط المخابرات السورية التي كانت تسيطر على مطار بيروت، كما تشهد حصولهم على حصتهم من الغنائم قبل السماح لها بالمرور لكي تستقر في البنوك اللبنانية ويتم تبييضها هناك قبل نقلها إلى بنوك في الخارج.

وسيكون(من هو؟) واحدًا من رجالات اليسار العراقي وعضوًا كبيرًا في حزبه ومن الذين يحملون راية النضال السياسي والإعلامي والثقافي، ومن أكثر المتلونين والمتحولين في تاريخ المرحلة وحتى هذه اللحظة، أحد أبطال فضائح الحقائب المارة عبر مطار بيروت بداية عام 1991، ولم تكن تلك الحقائب وغيرها إلا العُرْبُون الذي بدأت تنهمر من بعده الأموال والعطايا والتي تحولت بعد غزو العراق إلى رأس المال المتراكم الذي

شُيِّدَت بواسطته بعد الاحتلال إمبراطورية تجارية كبيرة كانت رمزًا ومثالًا للفساد الذي شاع في العراق.

وستشكل هذه العلاقات مع سوريا ومع السعودية صفحة مهمة في تاريخ المعارضة العراقية سيكون لها أثرها البالغ في تفسير سلسلة الأحداث والتسويات والاتفاقات السرية والتربيطات التي أوصلت هذه الزُّمَر بعد نحو ثلاثة عشَر عامًا إلى حكم العراق. ففي مارس/آذار عام 1991 وبعد أيام من انتهاء الحرب البرية ومن بدء الانتفاضة عُقِدَ أول اجتماع موسع للمعارضة العراقية في بيروت، والذي على الرغم من إخفاقه في توحيد المعارضة إلا أنه وضع اللبنة الأولى للاجتماعات والمؤتمرات التي جرت بعد ذلك ابتداء من اجتماع فيينا في يونيو/حزيران عام 1992 وصلاح الدين في سبتمبر/أيلول من العام نفسه، وانتهاء باجتماع لندن في ديسمبر/كانون الأول عام 2002 والذي شكلت المعارضة فيه الغطاء العراقي للغزو الأمريكي الذي سيأتي بعد ذلك بأكثر من عِقد من الزمان.

لم يستمر هذا التنسيق السوري السعودي بشأن المعارضة العراقية طويلًا، إذ انهار سريعًا كما كان متَوَقَّعًا، على خلفية عوامل عديدة، منها انتهاء صلاحية إعلان دمشق كاتفاق مرحلي، والموقف السعودي التقليدي من الشيعة وخشيتهم من وصولهم إلى حكم العراق، وكذلك دخول الولايات المتحدة وبريطانيا بقوة على خط المعارضة العراقية من خلال الحصانين

الصاعدَيْن في السباق آنئذ، أحمد الجلبي وأياد علاوي والبعيدَيْن عن النفوذ السوري.

غير أن الأمر لم يكن يعني نهاية علاقة السعودية بالمعارضة العراقية لصدام، بل اتخاذها مسارًا مختلفًا بعيدًا عن الرعاية السورية، ومن خلالها إيران، وكذلك العمل بشيء من الاستقلالية عن واشنطن ولندن عبر دعم جماعات أقرب لسياستها، والذي وجدته في حركة الوفاق الوطني وزعيمها أياد علاوي وشخصيات عشائرية أو دينية ترتبط بروابط تاريخية مع الرياض. كان تعديل المسار في السياسة السعودية تجاه المعارضة العراقية والذي قد تم لأسباب تكتيكية واستراتيجية يرتبط برؤية المملكة لمصالحها بعيدة الأمد في العراق والتي لا يمكن أن تنسجم مع الخط الذي تتبعه الجماعات الإسلامية الشيعية.

ما تلخصه هذه العلاقة الملتبسة هو أن طريقًا آخر للجناح العربي في المعارضة غير ذلك الذي سارت عليه المعارضة الإسلامية الشيعية أو المعارضة الكارتونية التي لا لون لها ولا طعم، والتي قدمت نفسها نقيضًا للتيار الديني، كعلاوي، كان سيفضي إلى تجربة أخرى ربما كانت ستُنجي العراق مما أصابه من مِحَن، أي بتعبير أدق إن وجود معارضة عراقية مستقلة وبعيدة عن الأجندات المذهبية الضيقة كان سيغير من المعادلة التي استحكمت بين المعارضة والسعودية، وبالعالم العربي السُنِّي

بشكل عام، والتي كانت بالتأكيد ستأخذ العراق بعيدًا نحو طريق السلامة وليس هوّة الصراع الطائفي الداخلي والخارجي التي وقع فيها.

هذه مسألة جوهرية تكشف إلى أي مدى صاغت استراتيجيات المعارضة وتكتيكاتها في تلك المرحلة الصورة التي عليها العراق اليوم، وستكشف السنوات التي تلت الغزو الأمريكي للعراق أن تلك العلاقة العضوية التي نسجتها قوى المعارضة مع دول الجوار لم تكن إلّا القاعدة التي على أساسها صاغت القوى الإقليمية استراتيجياتها في العراق، والتي لعبت دورًا أساسيًا في كل ما وصل إليه العراق من صراعات طائفية وحرب أهلية ودمار للدولة والمجتمع في العراق ووضعه على حافة التقسيم.

كانت طهران تخطط أن تكون المعارضة الشيعية التي ترعرت في أحضانها حصان طروادة الذي تدخل به العراق وتقتحم بعده أبواب المنطقة برمتها. لم تكن القضية التي تشغل بال إيران هي تمكين الشيعة في العراق بعد صدام باعتبارهم أغلبية كما اعتقد واضعو الاستراتيجية الأمريكية والمحللون السياسيون الغربيون، بل هو تمكين الحركات الإسلامية الشيعية القريبة منها وإيصالها إلى دَسْت الحكم. كانت إيران تدرك أنها ستكسب العراق من خلال هذه الجماعات القريبة إليها لأسباب عقائدية قبل أن تكون سياسية، وليس من خلال شيعة العراق مُمَثَّلِين في قبائلهم

وعشائرهم وتشكيلاتهم الاجتماعية وتياراتهم السياسية المُمَثِّلَة لهم، وهذا ما ثبتت صحته في ما بعد.

من جهتها، بدأت سوريا الأسد تتهيأ وتخطط كي يُعَبِّدَ لها سقوط صدام الطريق إلى بغداد، ليس فقط لعمقها الاستراتيجي التاريخي بل وأيضا لحلم حافظ الأسد في أن يعيد لم شمل حزب البعث تحت قيادته بعد زوال صدام، وتحت راية دمشق التي يراها قلب العروبة النابض. وسواء كان بشّار على سير أبيه في السعي لتحقيق ذلك الحلم أم لا، فقد لاحت له فرصة التخلص من صدام العدو اللدود والمنافس الشرس كفرصة لتحسين موقع سوريا في المنطقة خاصة إذا ما استطاع أن يجد لنظامه موطئ قدم راسخة في العراق من خلال المعارضة.

طبعًا كانت إطالة فترة الاحتلال الأمريكي والتعقديات التي نشأت عن ذلك في العراق وفي الإقليم قد اضطرت الأسد إلى تعديل مسارات خياراته ولو قليلًا، في العراق لجهة تَبَنِّيهِ خطَّ المقاومة للاحتلال واستضافته قيادات حزب البعث العراقي وتسهيله أعمال الجماعات المسلحة ومن ضمنها تنظيم القاعدة، كل ذلك بهدف أن يكون لاعبًا أساسيًا في العراق قبل أن تأتي الانتفاضة السورية عام 2011 وظهور تنظيم داعش، لتجبره على تعديل المسار مرة أخرى. قد يبدو الأمر ملتبسًا أو متناقضًا هنا، إلّا أن ما أثبته هذا التحول في سياسات دمشق هو صحة التحليل بشأن

دور المعارضة العراقية والتي لم تكن إلا مجرد ورقة يستغلها نظام الأسد في صراعاته مع الآخرين.

كانت السعودية تأمل أيضًا أن يكون لها موطئ قدم في المعارضة، ولكن سياستها الكلية تجاه العراق منذ أزمة غزو الكويت كانت تنطوي على تناقضات جوهرية وخاصة في ما يخص عدم قدرتها على التطبيع مع صدام ورغبتها في حلول شخصية سُنِّيَّة أخرى بدلًا عنه لمنع وقوع العراق تحت هيمنة الشيعة إيران، في الوقت الذي عجزت فيه عن أن تتوافق مع الحليف الأمريكي بشأن مستقبل العراق بعد الحرب والاتفاق معه على البدائل المقبولة لها، ما نتج عن ذلك هو تحول الدور السعودي إلى التعطيل، أي القيام بكل ما من شأنه أن يعطل أي عملية سياسية في العراق لا تتوافق مع الرؤية السعودية مما جعل الرياض عمليًا موئلًا لأية معارضة للنظام الجديد، وخاصة للمعارضة السُّنِّيَّة، وهو ما يعيد إلى الأذهان الدور السلبي لأية علاقة بين المعارضة والأطراف الخارجية في أية محاولة للتغيير.

وفي عهدها الأمريكي دخلت المعارضة العراقية مرحلة جديدة من الارتهان والتبعية والخضوع، وفي هذا العهد الذي دام نحو عِقد من الزمان أصبحت للأجهزة والمؤسسات الأمريكية، كوزارة الخارجية والبنتاغون والمخابرات المركزية والكونغرس أذرعًا داخل المعارضة تعكس النفوذ الأمريكي

المتزايد في صفوف المعارضة من ناحية، ومن ناحية أخرى، الانقسامات في المواقف التي تتخذها كل جهة بشأن ما أصبح يُدعَى بالملف العراقي في واشنطن.

ولم تكن تلك العلاقة إلّا أُسًّا من آساس الخراب، ليس فقط لأنها هيأت الفرصة للغزو الأمريكي بعد ذلك وقدمت غطاء عراقيًا له وكانت له حصان طروادة، بل لأنها كانت أداة الاحتلال في كل ما عمله وأنتجه من سياسات وإجراءات أوصلت العراق بعد ذلك إلى ما هو عليه. لم تكن تلك المعارضة ذات الارتباط الأمريكي أقل فسادًا أو غباء أو جهلًا أو خداعًا أو انتهازية أو عدمَ كفاءة من أطراف المعارضة الأخرى، غير أن جريمتها الأساسية تتمثل في ركوبها موجة اللبرالية ومحاولة تقديم صورة زائفة للمعارضة تتناغم مع الدعاية الأمريكية بشأن الديمقراطية إضافة إلى نزوعها للاحتكار الذي منع بَلْوَرَةَ معارضةٍ وطنيةٍ عراقيةٍ مستقلةٍ حقيقيةٍ من الداخل بعد سقوط نظام صدام.

ليس هناك من دور لُعِبَ في هذا المجال أكثر سوءًا مما قام به كل من علاوي والجلبي. فخلال تلك السنوات وبحكم الأموال التي تدفقت عليهم أصبح هناك طبقات ومستويات من رجال المعارضة منهم أصحاب ملايين يديرون أعمالًا ومصالحَ تجاريةً واستثماريةً ويشاركون كبار رجال الأعمال العرب وغيرهم في نادي الأغنياء، في حين كان هناك آخرون بدأت تظهر عليهم علامات الثراء الفاحش من شراء شقق وفيلات وفتح محلات

تجارية في عواصم العالم المختلفة. في نفس الوقت كان هناك من يمارس أعمال تهريب البشر والأموال والأسلحة والمخدرات والسجائر والسمسرة تُدِرُّ عليه الأرباح التي سيوظفها لاحقًا في مشاريع ترتبط بالعالم السري لمافيات إخفاء الأموال المنهوبة وأجهزة المخابرات ومؤسسات تبييض الأموال العابرة للحدود والتي ستظهر براعتها في نقل الأموال التي سيجري نهبها من العراق الجديد إلى جزر الملاذات الضريبية والحسابات المصرفية السرية.

من المفارقات العجيبة أن البعض في صفوف المعارضين كان يعمل في مختلف أنواع التجارة مع هيئات أو أشخاص عراقيين على صلة بنظام صدام مستغلين الحصار الاقتصادي المضروب على العراق، بل إن بعضهم كان يعمل في توريد السلع إلى بغداد في إطار قرار النفط مقابل الغذاء سيء الصيت، أي أنهم بعبارة أخرى كانوا يقيمون علاقات تجارية مع نظام صدام في الليل ويعارضونه في النهار. وفي العراق الجديد ستظهر أسماء عديدة ممن كانت ترتبط بنظام صدام حسين وولديه عُدَيّ وقُصَيّ يديرون تجارة مشتركة مع رموز النظام الجديد أو برعايته، سواء من داخل المنطقة الخضراء في بغداد، أو من عواصم الدول المجاورة.

في نفس الوقت، ظلَّ عشرات الألوف وربما مئات الألوف من العراقيين من المعارضين الحقيقيين يعشيون في حالات مزرية

من العَوَز والحاجة والحرمان في بلدان أجنبية لا ترفدهم لتلبية متطلبات حياتهم القاسية غير المعونات الاجتماعية التي تقدمها الدول المضيفة، في حين كان أدعياء المعارضة يتبجحون من خلال الواجهات التي أصبحوا يديرونها بتمثيلهم أمام الدول والمنظمات التي يتلقون منها الدعم السخي باسم المعارضة.

هذه محطات بارزة في تاريخ المعارضة العراقية، أي تاريخ الزُّمَر التي ستستولي على السلطة وعلى الثروة في العراق فيما بعد، وهي محطات تُلْقِي الضوء، وخاصة حين يتم فك الكثير من طلاسمها ونشر وثائقها، ليس فقط على السياسات والأهداف التي وضعتها المعارضة لنفسها استعدادًا لمرحلة ما بعد سقوط صدام، بل أيضًا على خلفياتٍ شخصيةٍ مهمةٍ لرموز هذه المعارضة تتعلق بدرجة التزامها الوطني، وحسها الديني، وبمعايير التمسك بالمبادئ الأخلاقية، ونوعية التكتيكات السياسية التي تستخدمها، وبانعدام الكفاءة وانحسار الخبرة والمهارات القيادية، وكل ما يكشف عن جوهر وحقيقة هذه الفئة التي تربت بفعل هذه العلاقة الشائكة التي ربطتها مع الدول الأجنبية وأجهزتها على ألا تهتم بشيء غير الحصول على نصيبها من كعكة العراق الكبرى.

في تلك الأثناء كنت قد أتممت في عملي الصحفي في تغطية المعارضة فترة لا بأس بها منذ خروجي من العراق إلى المنفى، كي تتكون لدي صورة عن قرب وبدون رتوش عن المعارضة التي ربما كنت -مثل غيري من العراقيين- أُعول عليها لكي

تنقذنا من نظام صدام وظلمه. كان خروجي من العراق إثر تراكمات استمرت سنوات طويلة ولكنها تفاقمت أثناء الحرب وخاصة بعد مواجهة مدوية مع النظام إثر رفضي للإملاءات التي حاول أن يفرضها عليَّ بشأن تغطية الانتفاضة الشعبية التي اندلعت إثر انتهاء حرب الخليج الثانية في مطلع مارس/آذار عام 1991.

كنت الصحفي العراقي الوحيد الذي تحدى جبروت نظام صدام في عقر داره واعتبرتُ ما حدث انتفاضة شعبية عارمة وليس مجرد أعمال شغب لغوغاء كما حاول أن يُشيع نظام صدام للعالم. المهم في هذا المجال أن الأيام التي عشتها في متابعة الانتفاضة عن قرب جعلتني على اطلاع واسع على الكثير من أحداثها وعلى دور المعارضة الذي نَسَبَتْهُ لنفسها، ووجدتُها بعد خروجي تستغله بالمبالغة والتهويل للمتاجرة والارتزاق من خلاله.

كان انطباعي كشاهد عن قرب، أن حظ الانتفاضة في مدن الوسط والجنوب من النجاح كان أفضل لو أنها تُرِكَتْ دون استغلال من قِبَل الأطراف التي تسللت من وراء الحدود الإيرانية وأعطت انطباعًا بدورٍ إيراني وراءها مثلما أعطتها طابعًا طائفيًا. لم يكن ذلك الانطباع الذي كرسته دعاية بعض أطراف المعارضة الإسلامية الشيعية فقط سببًا في تكالب دول الجوار المفزوعة ضد الانتفاضة وتحريضها الأمريكان والغرب على

عدم دعمها وإجهاضها، بل وأيضًا غضها النظر عن الشراسة التي واجهت بها قوات النظام الانتفاضة وقمعها لها.

وأعتقد الآن أن أطراف المعارضة لم تقم فقط بالإساءة للانتفاضة أثناء اندلاعها، كما أنها لم تَسْعَ فقط للمتاجرة بها طيلة كل تلك السنوات، بل هي من خانتها أفظع خيانة حين استغلتها بعد الغزو بأشكال عديدة، سواء لاكتساب شرعية جهادية من خلال الادعاء بصلتها بها، أو تحقيق مآرب ومصالح ومكاسب ذاتية بِاسمها، كما أنها فشلت في تكريم ضحاياها حتى ولو بالقدر اليسير من احترام جثث شهداء المقابر الجماعية وإكرامها وتوثيق تلك الجرائم بحقها بما يليق فعلًا بهم وبما قاموا به.

إن تدقيقًا في سجلات الهيئات التي أُقيمت لتعويض المتضررين من نظام صدام كمؤسسة الشهداء ومؤسسة السجناء السياسيين، وفي وثائق التعويضات التي مُنِحت بعد الاحتلال، سيكشف كيف تم استغلال الانتفاضة وتشويهها لتحقيق مآرب وغايات أحزاب وجماعات المعارضة تلك وبناء قاعدة اجتماعية لها في النظام الجديد.

لذلك كان موضع دهشتي واستغرابي الشديدين وأنا أبدأ عملي خارج العراق كمراسل صحفي في الشرق الأوسط لواحدة من كبريات وسائل الإعلام الدولية التي تقع في نطاق عملها تغطية نشاطات المعارضة، أن أتعرف عن كثب على تلك العلاقة المثيرة للريبة التي بدأت تقيمها المعارضة العراقية وخاصةً

الأطراف الإسلامية مع السعودية ومع الولايات المتحدة والغرب الذين كانوا قد وقفوا قبل أشهر ضمنًا مع صدام في قمع الانتفاضة لسبب لم يكن سرًا أبدًا، وهو عدم رغبتهم في إسقاط صدام واحتمال تولي الشيعة للسلطة في العراق بعده.

وإذا كانت المعارضة الإسلامية الشيعية ستدَّعِي بعد ذلك أن تلك العلاقة كانت لأسباب برغماتية أو ذرائعية بهدف دعم جهادها ضد صدام، فقد بَدَا لي كل ذلك أشبه بتحالف نقيضَيْن، أو حتى عدوين، وفي حين أني لم أكن بحاجة بطبيعة الحال لفهم موقف الجماعات الشيعية من السعودية الذي كان بالتأكيد مبنيًا على فكرة التُقية، إلا أنني كنت أجد أن مواقفَ ملتوية وانتهازية مثل هذه، إضافة إلى أنها مسرفة في السذاجة والغباء، بسبب الإدراك الحتمي للطرف السعودي لها -وهو ما يؤكده قِصَر عمر تلك العلاقة- كنتُ أجدها تؤسس لصفقات لا أخلاقية ولا مبدئية، شاهدنا كيف أن هذه الجماعات حولتها إلى ممارسات راسخة حين تسلمت السلطة حيث أصبحت الذرائعية طريقًا للفساد بكل أنواعه لا تُراعَى فيه أخلاق ولا ذمة ولا ضمير، ناهيك عن المبادئ الإسلامية.

وبحكم طبيعة عملي هذا وقربي من أطراف المعارضة المختلفة خلال تلك السنوات فقد اكتشفت منذ البداية عقمَ وخواءَ أغلب قياداتها كما أدركت سريعًا أن معظمها كان يعتمد من خلال عملها الثأر والانتقام من نظام صدام، بل وربما من العراق نفسه، جراء

ما حل بهم من نفي وتشريد وسعيٍّ للحصول على الغنائم والمكاسب واستحواذٍ على السلطة، ولم يتسهدف بناء عراق جديد بدل عراق الدكتاتورية والقمع والاضطهاد، الذي كانت المؤشرات تدل على أنه فقد أية إمكانية للبقاء على المدى البعيد وأن ساعة نهايته آتية لا ريب فيها.

لم أجد خلال تلك السنوات عملًا فعليًا ملموسًا تقوم به تنظيمات المعارضة لوضع دراسات وبرامج وخطط لمستقبل العراق بعد إسقاط صدام، كان أغلب هذا النوع من النشاطات يقوم به أكاديميون وخبراء ومتخصصون عراقيون بشكل فردي، ولم تسع أطراف المعارضة لاحتضانهم أو تبنيهم حتى أننا لو بحثنا الآن عن تلك الشخصيات في عراق ما بعد صدام فلن نجد منهم أحدًا. والأغرب أن القلة القليلة من المتخصصين والكفاءات العراقية التي التحقت بالنظام الجديد سرعان ما تركت مواقعها أو تلوثت هي أيضًا حين وجدت نفسها محاصرة بجدران الفساد التي نصبتها طغم الحكم الجديد.

وبسبب اتصالاتي أيضًا بالأطراف الحكومية والدبلوماسية في معظم الدول التي كانت تستضيف المعارضة آنذاك وكذلك بالمسؤولين والدبلوماسيين الغربيين، وبخاصةٍ الأمريكيون والبريطانيون المعنيون بملف المعارضة، فقد تجمعت لديَّ أيضًا المعلومات التي تُمكنني من استكمال صورة المعارضة من

مختلف جوانبها، وليس فقط من جانب واحد، أو عبر التقوُّلات والانطباعات والشائعات.

ما يمكنني قوله الآن أن معظم المسؤولين الأجانب الذين كانوا يتعاملون مع معارضي صدام كانوا يحملون صورة سلبية قاتمة عن الكثيرين منهم، بالرغم من التعاون والتنسيق بين الاثنين، بل والتبعية التي كانت تربط كليهما ببعض. كانت أغلب النعوت التي يطلقونها عليهم في مجالسهم تدور حول عجزهم وفشلهم وعدم كفائتهم وانتهازيتهم واتكاليتهم وكذبهم وطمعهم وفسادهم وغيرها من المفردات التي يشكل بعضها قاموسًا من الصفات البذيئة التي يندر أن تجتمع كلها في شخصيات معينة.

لم يكن يفاجئني، ولا أغلب من يعرفون هؤلاء المعارضين من العراقيين عن قرب، سماعُ كل ذلك النقد واللوم وحتى التجريح لهؤلاء المعارضين، فكونهم غير جديرين بالاحترام كان تحصيلَ حاصلٍ لما يعرفونه عنهم ويرونه من ممارساتهم، لكن كانت لدي شكوك بطبيعة الحال بشأن مواصلة دُوَلهم هذه العلاقة معهم واستمرار دعمهم سياسيًا وماليًا على الرغم مما يعرفونه عنهم من خصائص لا تقدمهم إلّا كنماذج مخرِّبة لأية تجربة بناء محتملة أو متوقعة في عراق ما بعد صدام. هذه الشكوك تأكدت سريعًا بعد الغزو حين اتضح أنهم كانوا الأدوات التي استخدمت في غزو العراق وتدميره وتمزيقه.

ومثلما كنت أسعى لفضح وتعرية سياسات صدام وممارسات نظامه خلال كل تلك السنين فقد قمت أيضًا بواجبي تجاه تنظيمات وشخصيات المعارضة من خلال المكاشفة واللوم والنقد البنَّاء للطرق والوسائل والسياسات التي كانت تتبعها في عملها والأخطاء التي ترتكبها بحق المعارضة وبحق العراق، كان يقلقني في عملها الكثير من التلهف وراء السياسة الأمريكية واختزال القضية الوطنية العراقية إلى مجرد رحلة في قطار أمريكي يوصلها الى السلطة.(1)

كما ظل يقلقني كسل المعارضة واتكاليتها على مشاريع خارجية وعلى طموحات شخصية وعلى أوهام وخدع صنعتها بنفسها واعتبرتها حقائق تُمَثِّل الواقع العراقي كي تبرر بها وصولها للسلطة.(2) ومع أن كتاباتي تلك لم تكن إلا تحذيرًا وتعبيرًا عن مخاوفي من انعكاس ذلك سلبيًا على مستقبل العمل لإسقاط صدام والمرحلة التالية لذلك، إلّا أنها جلبت عليَّ النقمة والعداء من الكثير من شخصيات المعارضة الذين كانوا في سبيل الوصول إلى غاياتهم لا يتورعون عن أي عمل دنيء، ومنها كتاباتٌ طالتني في صحفهم ومنشوراتهم واتصالات كيدية كانت تجري مع مكتب الوكالة الصحفية التي كنت أعمل بها يبثون فيها سمومًا رخيصة.

لقد رفضت شخصيًا وفي وقت مبكر عام 1991 عروضًا قُدِّمَت لي لتشكيل جماعة أو فصيل للمعارضة ومنها عرض من

فرانسيس ريشاردوني ،الذي تولى ما يمكن تسميته مهمة سفير لدى المعارضة العراقية لسنوات طويلة نظيرَ دعم من الولايات المتحدة، كان ردي الساخر على ريتشاردوني الذي أصبح دبلوماسيًا بارزًا واحتل منصب السفير الأمريكي في بلدان عديدة بعد غزو عام 2003 بأن الأمر سيكون مجرد إضافة دكان جديد للدكاكين العديدة التي تنطق باسم المعارضة.

كان من الطبيعي أن يقلقني غياب العمل السياسي النزيه والوطني البَنَّاء بهدف التغيير في العراق كثيرًا خلال تلك السنوات؛ لأنني وجدت ذلك عاملًا سيساعد في إطالة عمر النظام وزمن معاناة العراقيين، لكني اعتقدت أن كتاباتي الصحفية في القنوات الإعلامية المختلفة التي كانت بين يدي باللغتين العربية والإنكليزية وما يُتَرجَم إلى لغات أخرى ونشاطاتي العامة في مراكز البحوث والدراسات ومنظمات حقوق الإنسان بإمكانها أن تعوض، بل أن تقدم ما هو أكثر أهمية، وربما يفوق عمل المعارضة بكثير.

هذا غيض من فيض من تأملاتي الشخصية عن تلك المرحلة والتي أدرجتُ تفاصيلَ كثيرٍ منها في عدة كتب صدرت خلال السنوات الفائتة، ليس الهدف هنا هو العودة إلى تاريخ مليء بالفضائح، فقد تناوَلَتْ ذلك كتابات لا تُعَدُّ ولا تُحصى، والكثير منها موثق في أجهزة إعلام دولية بارزة كما أن جانبًا آخر تناولته شهادات شخصية متوفرة من خلال الإنترنت. ما أريد الوصول

إليه هو أن التعرف على تفاصيل تلك المرحلة وعلى خصائص وخلفيات أبطالها سيعزز من معرفتنا بالأسباب والعوامل التي أدَّت إلى انحدار السياسة في العراق إلى هذه الدرجة من الابتذال وإلى وصول العراق نفسه إلى ما هو عليه من انحطاط ودمار.

أليست المقدمات دائمًا ما تفضي إلى نتائج؟ وأن المقدمات الخاطئة لابد أن تفضي إلى نتائج خاطئة؟

حين نتعرف عن كثب إلى الكيفية التي تَمَّتْ من خلالها صناعة المعارضة العراقية وبعد ذلك تسليمها السلطة في عراق ما بعد صدام سَيمكِنُنا بالتأكيد معرفة الأسباب الحقيقية التي جعلت العراق واحدًا من أكثر دول العالم تعاسة ومن أكثر الأماكن سوءًا فوق كوكبنا هذا بكل المعايير المتعارف عليها دوليًا؛ فزُمَرٌ متهافتة على السلطة ممن لا يمتلكون المصداقية ويفتقدون إلى الكفاءة والنزاهة والمبادئ وعاشوا على فتات موائد الدول وأجهزة مخابراتها وجُبِلوا على الحقد والضغينة واعتبروا السياسة أداةً للثأر والانتقام وجني المكاسب وتحقيق المصالح لا يمكن أن يسعوا لبناء عراق جديد.

كانت مرحلة تأسيس المعارضة هي المرحلة التي أضاع فيها العراقيون أول فرصة لهم لبناء حركة وطنية مستقلة وحرة ومؤثرة وتطوير قيادة سياسية وإدارية فاعلة ووضع برنامج للعمل الوطني ورؤية مستقبلية لعراق ما بعد الدكتاتورية مستفيدين من الحرية والإمكانية التي توفرت للعراقيين في

الخارج ومن الاطلاع على التجارب العالمية الغنية. ما حدث هو أن تلك المعارضة سعت بشتى الطرق والوسائل إلى خلق فراغ في القيادة بهدف ألّا يملأه أحد غيرها لكي تستولي هي بالنهاية على العراق وتستحوذ على ثرواته.

لم يكن وضع المعارضة العراقية ضد نظام صدام مجرد تجربة تاريخية لابد من وضعها في سياقاتها الزمنية، كما قد يحلو لقوى المعارضة أن تبرر لنفسها، أو يبرر لها المدافعون عن فكرة أنَّ غاية إسقاط الطاغية تعلو على كل وسيلة أخرى. فالمؤكد الآن كما شاهدنا التجربة وعشناها أن الأزمة العراقية المستفحِلة منذ السقوط والمتمثِّلة أساسًا في ارتباط أزمة الحكم والقيادة بالعلاقة مع الخارج، وخاصة الجوار الإقليمي، هي من نتاج تلك التجربة المريرة والتي انعكست ولا تزال على مجمل الحركة السياسية والاستراتيجيات والتكتيكات وكل أشكال العمل السياسي القائم منذ 2003.

لقد خلَّفَت تجربة المعارضة ضد نظام صدام بارتباطها وعملها مع الدول المضيفة لها إرثًا ثقيلًا على الحركة الوطنية العراقية، إذ إن محصلة ذلك كله هو أن النضال الوطني العراقي أصبح مرهونًا بإراداتٍ ومصالحَ وأجندات خارجية لم يعد من السهولة الفكاكُ منها. ما رأيناه بعد ذلك هو أن معظم المحاولات التي جرت منذ 2003 لمراجعة أو إعادة صياغة النظام الجديد أو تعديل مساره من خلال تأسيس جماعات سياسية تطلعت هي

الأخرى إلى دعم ومساعدة الخارج، وبالذات دول الجوار، في عودة بائسة إلى نفس التجربة المريرة التي خاضها معارضو صدام، وكأن العراقيين لا يتعلمون من دروس الماضي القريب الأليمة.

هوامش

1-انظر، مقالي"مشروع بديل ديموقراطي أم وجبة سياسية سريعة على الطريقة الأميركية؟"، جريدة الحياة اللندنية في 2 أكتوبر/تشرين الأول 1998.

2-انظر، مقابلة مع مجلة المشاهد التي كانت تصدرها هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي في 28 يناير/كانون الثاني 2001.

3-انظر، سلسلة "صفوة القول" والتي تتضمن مقالات عدة بشأن عمل المعارضة هذه الفترة والمتوفرة على مدونتي:

/http://salahalnasrawi.blogspot.com.eg

الفصل الثاني

البديل

شَكَّل السعي لتغيير نظام صدام حسين معضلة حقيقية في العمل السياسي في العراق بعد أن أصبح وجود هذا النظام واستمراره العائق الأساسي لمغادرة المأزق الوطني الذي أُدخِلَ فيه العراق عبر حلقات متتالية من الأزمات والصراعات الداخلية والإقليمية والدولية التي صنعها النظام بنفسه وخلقت بالتالي أزمة وطنية عامة مستحكمة تهدد العراق، إن لم يكن بالانهيار فببقائه سنينَ طويلةً في حالة ركود داخلي وعزلة خارجية كانتا ستؤديان لا محالة في النهاية إلى الانفجار.

بعد أكثر من ثلاثين عامًا من استيلاء حزب البعث عليها، كانت الدولة العراقية قد تحولت إلى دولة فاشلة وفق المعايير التي تعارَفَ عليها عِلم السياسة في تصنيف الدول الهشة والفاشلة المعروفة. صحيح أن الدولة العراقية منذ نشأتها بعد الحرب العالمية الأولى كانت قد أخفقت في مهمتين أساسيتين: بناء هوية وطنية جامعة، وبناء مؤسسات مدنية سياسية وحقوقية ديمقراطية عصرية تحميها وتصونها، غير أن قمة فشلها كانت قد تحققت في السنوات القليلة التي سبقت سقوط نظام صدام.

كانت دولة صدام بدون سيادة حقيقية بسبب العدد الهائل من قرارات الأمم المتحدة التي فُرِضَت عليها بسبب غزو صدام للكويت والتي فَرَضَت حصارًا اقتصاديًّا أُمميًّا حازمًا وعزلةً سياسيةً دوليةً ومقاطعةً عربيةً، كما فُرِضَت منطقة حظر جوي نَزَعَت عن العراق حقوقه السيادية على أكثر من نصف أراضيه. كانت المنطقة الكردية شمال العراق قد أصبحت كيانًا شبه مستقل لاعلاقة له ببغداد في حين غرق الحكم في مأزق سياسي خانق في ظل تدهور اقتصادي وخِدْمي وأمني كبير.(1)

وبفضل سياسات صدام السلطوية والنظام الاستبدادي الذي أقامه، ظلت الأزمة الوطنية تتعمق في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما أصبح القمع والعنف الخالص أسلوب النظام الوحيد في التعامل مع تحديات الإصلاح الديموقراطي والمطالبات المتزايدة بالحريات والعدالة والمساواة وغيرها من الحقوق المشروعة التي ظل العراقيون محرومين منها طيلة أكثر من ثلاثين عامًا من حكم حزب البعث الشمولي.

في الداخل.. أَوْصَلَ الطغيانُ الصَّدَّامي وهيمنةُ حزبه الواحد وعشيرتُه وعائلتُه الدولةَ العراقية إلى مرحلة بالغة الخطورة من الهشاشة والضعف يقوم عليها نظام مهزوم، يحاول أن يحافظ على أسباب بقائه بما تبقى له من قوىً قادرةٍ على البطش والاستقواء على العراقيين، كما أوصلَ المجتمعَ العراقيَّ إلى حالة من التفكك والهشاشة أوصلته إلى أكثر مراحل تاريخه

الحديث اهتراءً، والتي أدخَلَت العراق نفقًا مظلمًا يصعب الخروج منه.

أما في الخارج فقد ضرب المجتمع الدولي على نظام صدام طوق الخناق حتى أصبح العراق من أكثر الدول المبنوذة في العالم، لم يكن النظام وحده الذي يعاني من العزلة السياسية والدبلوماسية بل أفراد الشعب العراقي ذاتهم الذين لم يجدوا إلّا عددًا ضئيلًا من الدول التي تسمح لهم بالسفر إليها، وأدَّت تلك العزلة السياسية والدبلوماسية والإنسانية القاتلة إلى عزْل العراق عن محيطه وعن العالم كما أجبر النظام على ارتهان القرار الوطني بأيادٍ أجنبية عندما أجبره على تقديم التنازلات وفتح المجال واسعًا أمام التدخلات الخارجية، ونتيجةً لنظام العقوبات الاقتصادية تهاوَت البنية التحتية في قطاعات الاقتصاد والتنمية المختلفة، بل إن الحصار الذي يتحمل هو أيضًا جانبًا من مسؤولية استمراره.. أدَّى بحياة مئات الآلاف من العراقيين نتيجة لنقص الغذاء والدواء.

كل ذلك وغيره أثارَ التساؤلات بشأن إمكانيات الإصلاح أو التطوير أو التغير أو الثورة بهدف الخروج، ليس فقط من أزمة الحكم بل من مجمل المآزق الوطني الذي كان العراق يعاني منه.

على صعيد الحراك السياسي ظلت المشكلة الكبرى تكمن في انسداد آفاق التغيير السلمي في العراق بسبب عامِلَينِ أساسيين وهُما: استمرار قبضة النظام العنيفة عبر أجهزته الحزبية

والعسكرية والأمنية والمخابراتية في حين ظلت قوى التغيير ومُرتَكَزَاتها الاجتماعية شديدة الضعف والهشاشة نتيجة ما أصابها من وَهَن بسبب الاستبداد من ناحية، والحروب المدمرة والأزمات والحصار الاقتصادي القاسي من ناحية أخرى.

كانت خارطة العراق السياسة في العِقد الأخير من القرن الماضي تُخْتَزَلُ في نظامٍ مهزومٍ ومحاصَرٍ ومعزولٍ دوليًّا ولكنه لا يزال يحتفظ بقوته القمعية، ومجتمعٍ مكسورٍ ومجروحٍ يخضعُ لحكم استبدادي وهو غير قادر على المقاومة ولا المعارضة ولا حتى المطالبة بمشروعٍ إصلاحي،، ويفتقد لمقومات الحراك الثوري وديناميَّات التغيير، وعلى رأس تلك المقومات حركةٌ سياسية مناضلة وواعية وقيادة حكيمة، بل كان ذاك المجتمع يفتقد لأبسط عناصر الحياة السياسية والثقافية والتي هي فضاء أي تحرك نحو التغيير.

كان نظام صدام مُصِرًّا على المُضِيِّ قُدُمًا في حكم الطغيان والاستبداد الذي شَيَّد قلاعَهُ على مر العقود ولم يَسْعَ لفتح أي نافذة أمل للتغيير، وظَلَّ يمارس نفس ألعابه القديمة في محاولة استمالة البعض ممن يمكن أن يقوموا بدور كومبارس، كحلفاء في ما يسميه بجبهة وطنية كما فعل سابقًا، ولكنه ظل يستبعد كلية إمكانية وجود معارضة سياسية جِدِّية وفاعلة تحرك المياه الآسنة في العراق. لقد تمادى صدام حتى في أكثر فترات حُكمه ضعفًا في محاولاتِ تبعيث المجتمع العراقي، بعدما بَعَّثَ الدولة بِرُمَّتِها،

بل وذهب أكثر من ذلك إلى جعل الولاء الشخصي له هو المعيار الذي تقوم عليه الوطنية العراقية وليس فقط العمل السياسي.

وفي الواقع إن ما فعله صدام طيلة فترة حكم البعث هو تدميرُ أيةَ فرصة لبُروز معارضة سياسية حتى ولو كانت كارتونية، كما تفعل أنظمة استبدادية أخرى، بل ذهب أبعد من ذلك بكثير حين أصَرَّ على أن يقضي على أية إمكانية للتنوع والاختلاف الفكري والثقافي والإنساني، كإصراره على توحيد العراقيين قصريًا وحصريًا وراء شخص "القائد الضرورة"، تلك الفكرة التي تلبسته وكل ما ارتبط بها من جنون العظمة ومن المس والهلوسات، والتي أجبر العراقيين على الإذعان لها بقوة السلطة وجبروتها.

على الجانب الآخر بقيت المعارضة العراقية في الخارج تعاني من عِلَلِها وأمراضها المزمنة من اتكالٍ على تراث ماضٍ غابرٍ أخفق في إنجاز المشروع الوطني، ومن نرجسية سياسية مفرطة ونزعات أنانية طاغية، إضافة إلى خلافات وانشقاقات وتكاسل جَرَّدَتْها كلَّها من أية مصداقية وثقة في قيادة حركة التغيير. ما عَمَّقَ من أزمة المعارضة في الخارج هو ارتباطها الوثيق بالدول التي تستضيفها، مما أفقدها استقلاليتها وقدرتها على التحرك وفق أجنداتٍ ومصالحَ عراقية ورَبَطَها بتبعية مُذِلَّةٍ لمموليها وداعميها السياسيين.

وعلى الرغم من أن صدام يتحمل بالتأكيد جزءًا من مسؤولية وصول المعارضة إلى ما وصلت إليه، إلّا أنه كان يستحيل على معارضةٍ كهذه أن تقودَ عمليةَ تغييرٍ كبرى تستطيع من خلالها أن تَهُزَّ عرشَ صدام، وأن تنقذ العراق من مسار الدمار الذي وضعه فيه بعد أن أفصَحَتْ عن كل هذا القدر من الضعف والارتباك والتشظّي والتبعيةِ وعجزها عن بناء قواعدَ سياسيةٍ واجتماعيةٍ داعمةٍ لها في الداخل.

ومع هذا فقد كان التغيير في العراق، حتميًا بسبب وصول المأزق الوطني إلى أقصى نهايته وافتقاد النظام إلى أي قدرات على الضبط السياسي والاقتصادي والاجتماعي من ناحية، واشتداد الصراع الدولي والإقليمي حول العراق منذ أزمة الكويت ورغبة إدارة الرئيس الأمريكي الجديد جورج بوش في حسمه عسكريًا بغزو العراق، من ناحية أخرى.

في مثل تلك الظروف كان لابد أن يكون سؤال التغيير مطروحًا وبقوة.

خلال السنوات التي أعقبت حرب الخليج 1991، وبعد الانطلاق الإعلامي للمعارضة العراقية في الخارج، كضرورة أَمْلَتْهَا حاجات الصراع الإقليمي والدولي على العراق وكأداةٍ من أدواته، ظل الانشغال بقضية التغيير يتمحور حول ما إذا كان يجب أن يأتي التغيير من الداخل أم من الخارج.

بعيدًا عن الخطابات والسرديات التي كانت متداولة آنذاك، قد ظلت قوى المعارضة التقليدية وخاصة الشيعية تنظر لعملية التغيير من خلال الفرص التي توفرها الأزمات الداخلية للنظام والصراعات الإقليمية التي يخوضها، لدفع النظام للسقوط وليس من خلال تبنيها لبرنامج نضاليٍّ محدَّد يرتكز إلى قيادتها لمشروع التغيير. أي بمعنىً آخرَ لم يكن لهذه المعارضة سوى الاتكال على هفوات النظام وأخطائه ومغامراته التي ستجبر العالم في النهاية على العمل على إسقاطه في حين ستكتفي هي بالعمل كحصان طروادة أو بالدعاية المضادة في إطار هذا المشروع في أحسن الأحوال.

موقف الأكراد بَقِيَ نابعًا ليس من العمل على التغيير في بغداد والوصول إلى حلول سلمية للقضية الكردية بل من التركيز على حماية مشروع الاستقلال الكردي الذي بدؤوه منذ احتلال الكويت، والذي تمكنوا من خلاله من إقامة منطقة حكم ذاتي خارج سيطرة نظام صدام، محمية بمنطقة حظر جوي فرضَتْها الأمم المتحدة. كانت مراهنة القوى الكردية على معادلة إبقاء نظام صدام ضعيفًا وعدم المغامرة بالعمل على أي مشروع تغيير من الداخل غير مضمون العواقب بالنسبة لهم، والعمل بدلًا من ذلك على الدفع بمشروع التغيير من الخارج الذي سيوفر -وفق حساباتهم- العوامل اللازمة لمشروع الاستقلال.

هذا الموقف سيترسخ تمامًا بعد رحلة مسعود برزاني وجلال طالباني السرية والخاطفة إلى واشنطن في صيف 2002، وحصولهما على تأكيدات بالغزو مما أدى إلى موافقتهما على المشاركة فيه والعودة إلى كردستان لوضع الخطط والتجهيز الفعلي لمرحلة ما بعد الغزو على طريق الاستقلال. لم يكن في بال القوى الكردية -كما سيتضح في ما بعد- فكرة المساهمة الجادة والفعلية في إعادة بناء العراق على أساس ديموقراطي فدرالي تعددي، بل كان يحدوها هدف واحد وهو.. كل شيء من أجل دولة كردستان.

أما على مستوى المعارضة الجديدة فقد ظهر هناك تياران، أحدهما يمثله أحمد الجلبي ويرى بالعمل على تطوير العلاقة مع الأمريكان حتى توريطهم في إزالة صدام بكل الطرق الممكنة، ومنها الحرب، في حين لعب علاوي دور الترويج لفكرة الانقلاب العسكري من الداخل، لاعبًا على وتر كسب عناصر من داخل الحزب والجيش والقبائل، وفي واقع الأمر فإن الفكرتين كانتا من نتاج مختبرات الأجهزة الأمريكية وخاصة البنتاغون ووزارة الخارجية والاستخبارات التي تلعب أدوارًا مختلفة، والدليل على ذلك أن هذه التباينات حُسِمَتْ حين قررت إدارة بوش القيام بالغزو المباشر للعراق وإسقاط صدام كأداة للتغيير، وهو ما حَسَمَ أيضًا مواقف أطراف المعارضة في مؤتمر لندن في ديسمبر/كانون الأول عام 2002 إذ أصبحت تلك الأطراف

جميعُها تعمل تحت مظلة التغيير العسكري من الخارج تاركين أيَّة إمكانية للتغيير بأيادٍ وطنية من الداخل، في خطوة سيكون لها تبعات كارثية على مستقبل العراق.

كان هناك طريق ثالث للخروج من المأزق العراقي لم تطأهُ قدم بعد.

وسط التحضيرات للحرب برزت فكرة كان الهدف منها إزاحة صدام وتفادي الغزو الأجنبي في آن واحد.

في منتصف شهر فبراير/شباط عام 2003 صدر ما سُمِّيَ بـ"نداء التنحي" بتوقيع العشرات من الشخصيات العراقية المعارضة البارزة التي لم تكن مُنْضَوِيَة في مشاريع فصائل المعارضة التي اشتركت في مؤتمر لندن وتمثل طيفًا واسعًا من التيارات السياسية والفكرية، إلّا أنها تجتمع على مبدأ الحل العراقي للمأزق الوطني. كانت فكرة النداء تقوم على مُرتَكَزَيْن أساسيين، أولهما ضرورة العمل على تجنب الحرب وويلاتها وتفادي الغزو الوشيك، والأخرى ضرورة التغيير الشامل في العراق من خلال تنحي قيادة النظام وفتح الطريق أمام إقامة حكم ديمقراطي تعددي.

ولكي لا يكون الأمر مجرد بيان سياسي عام، فقد اقترح الموقعون برنامجًا مُحَدَّدًا لقيام "حكومة تمثل الإرادة الشعبية

الحرة، وتنبثق من مجلس تأسيسيٍّ يُنتخب انتخابًا حرًا مباشرًا في انتخاباتٍ ديمقراطية نزيهة ويقوم بوضع دستور عصري، كما تُشرف هذه الحكومة على الانتخابات العامة لانتخاب برلمان حقيقي".

وبسبب الظروف المعقدة والشائكة التي تعيشها البلاد فقد اقتُرِحَ البيان "إيلاء مسؤولية الحكم في المرحلة الأولي بعد تنحي القيادة الحالية أو انهيار الحكم الراهن إلي إدارة مؤقتة بالتعاون مع الأمم المتحدة ووفق برنامج زمني واضح وصلاحيات محددة في الحفاظ على الأمن الداخلي والدفاع عن الوطن وتوفير الخدمات الأساسية للشعب والتمهيد لانتخاب مؤسسات نظام الحكم الجديد."

كما وضع البرنامج تصورًا لحل بعض المشاكل الرئيسة وعلى رأسها "تصفية آثار القمع السياسي والاضطهاد القومي والطائفي وتأمين الحريات والحقوق السياسية والمدنية للمواطنين من غير عوائق وتمييز فيما بينهم، ووفق سيادة القانون ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية الأخرى ذات الصلة."

ورَكَّزَ البيان على "ضرورة حماية وحدة العراق وسيادته وتعزيز الوحدة الوطنية على أساس التمسك بمبدأ المواطنة العراقية كما شدد على أن حلًا للقضية الكردية في العراق "يجب أن يقوم على أساس الشراكة العربية/الكردية في الوطن واختيار

الصيغة المناسبة لتجسيدها مع ضمان الطموحات المشروعة لجميع الأقليات الإثنية والدينية."

وطالب البيان أيضًا "برفع الحصار والعقوبات الدولية فورًا ومعالجة قضايا الديون والتعويضات بما يكفل للعراق إعادة بناء اقتصاده بطريقة كفء، وتوفير المستلزمات والثقة اللازمة للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب للمساهمة في ذلك."

وأهاب الموقعون بـ"الأمم المتحدة والحكومات العربية والجامعة العربية ومحبي الحرية والسلام في العالم، للتعبير عن تضامنهم مع نضال شعبنا ضد الديكتاتورية والقمع وبذل الجهود الحثيثة لبلوغ هذه الأهداف سلميًا وإنقاذ العراق من حرب مدمرة والحفاظ على أمن وسلامة المنطقة".

(انظر نص البيان مع أسماء الموقعين عليه في الملحق رقم (1) "بيان التنحي")

جُنَّ جنون نظام صدام إثر صدور البيان واتضح أنه يخشى مثل هذا التحرك أكثر مما كان يخشى التهديدات بالحرب؛ لأنه شعر بخوف حقيقي كَونَ البيان يقدم بديلًا سلميًا عن الحرب ويمكن أن يتبلور إلى تحرك، خاصة بعد معرفته بالاتصالات التي قام بها شخصيات سياسية بارزة في مجموعة المُوَقِّعين لإقناع المجتمع

الدولي والدول الإقليمية بإسناده لدرء الحرب ومساعدة العراقيين على بلوغ نتائجه.

كنت من المساهمين في بلورة ذلك التحرك ومن المُوَقعين على البيان ولكني من جانبي قمت باتصالات عديدة كما كتبت العديد من المقالات والموضوعات الصحفية وقمت بالمقابلات الإعلامية بهدف بثِّ فكرة التنحي وإشاعتها في الرأي العام العالمي المنشغل بقضية الحرب الوشيكة وأيضًا طرحِها على أجندة الدبوماسية الدولية والإقليمية المنهمكة أيضًا في قضية الحرب.

في 30 ديسمبر/كانون الأول عام 2002 كتبت تقريراً مطولًا من العاصمة الأردنية عَمَّان لوكالة أنباء الأسوشيتدبريس الأمريكية التي كنت أعمل بها، تَضَمَّنَ معلومات عن الاتصالات التي تجري من قِبَل قيادات عربية بهدف الضغط على صدام للتخلي عن السلطة ومغادرته العراق وفتح الباب أمام حل سِلمي يتم به تفادي الحرب.(2)

كانت تلك هي المرة الأولى التي يجري فيها الإعلان عن الفكرة بعد أيام من انتهاء مؤتمر المعارضة في لندن ووسط الاستعدادات الجارية لشنِّ الحرب. كنت أحاول الترويج للمشروع على أعلى وأوسع نطاق ممكن من خلال طرح فكرة البديل الممكن للتخلص

من صدام دون حرب وغزو وكسب أكبر عدد من الداعمين للفكرة وتبنيها.

كان التقرير يقوم على فكرة أنَّ الولايات المتحدة وراء رأس صدام لا أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي فإن التخلص من صدام عن طريق مغادرته العراق سيخلص العراق والمنطقة أيضًا من كوراث الحرب القادمة.

تضمَّن التقرير الإشارة إلى التخوُّف من معارضة واشنطن مثل هذا الحل، وهو ما حدث فعلًا، بل إن جهات أمريكية أبدت امتعاضها من نشر التقرير الصحفي وشكَّكت في إمكانية نجاح الفكرة.

في مقال قبل صدور البيان بيومين كتبتُ أن الرئيس العراقي يقف أمام ثلاثة خيارات: خيار كلكامش الذي تخلى عن الحكم في بلاد سومر وآكد من أجل البحث عن الخلود، والمستعصم بالله الذي سقطت في عهده بغداد على يد هولاكو، وخيار شمشون الذي تَلَمَّس طريقًا آخر غير الطريق الانتحاري الذي يدفعه إليه مشجعوه. وفي حين كان خياري شمشون والخليفة العباسي واضِحَين في مغزاهما فإني أردت من طرح خيار كلكامش الإشارة إلى توفُّر مَخْرَجٍ مُشَرِّف يُمَكِّنُ لصدام من إنقاذ نفسه وإنقاذ العراق من الحرب القادمة.(3)

قبل مؤتمر قمة شرم الشيخ بيومين، نشرت تقريرًا آخر نَقَلْتُ فيه عن الصيدلي المصري لويس نجيب الذي كان يرتبط بصداقة قديمة مع صدام منذ إقامته في القاهرة في ستينيّات القرن الماضي أنه -لويس نجيب- بنى فيلّا لصدام في منطقة الأهرام الراقية وهي جاهزة لاستقباله.(4)

كنت قد كتبت التقرير بعد تصريحات للدكتور أسامة الباز مستشار الرئيس الأسبق حسني مبارك، والذي أعلنَ فيها أن مصر مستعدةٌ لاستقبال صدام إذا رغب في ذلك، كانت تلك التصريحات قد وصلتني بعد لقائي مع الباز وبعد اتصال أيضًا معه من قِبَل أحد الموقعين البارزين على بيان التنحي ممن زامَلَ الباز أيام دراستهما الجامعية في محاولة لإقناع القيادة المصرية بالفكرة ودعمها.

كانت أبرز المواقف الداعمة للمبادرة قد جاءت من رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والذي قرر طرحها على مؤتمر القمة العربي الذي عُقد في شرم الشيخ نهاية شهر فبراير/شباط عام 2003. وبالتاكيد فإن موقف الشيخ زايد جاء نتيجة للمحاولات التي قام بها الدكتور عدنان الباجه جي الذي كان من أبرز الموقعين على نداء التنحي والذي سبق وأن عمل مستشارًا سياسيًّا للشيخ زايد لسنوات طويلة.

لم تـأخذ محاولة الشيخ زايد نصيبها من النجاح نتيجة للحكاية التي أصبحت معروفة الآن، حين أحجم الأمين العام لجامعة الدول العربية حينذاك عمرو موسى عن طرحها على المؤتمر لأسباب لا تزال غامضة حتى الآن.وحين خرج وزير الإعلام الإماراتي حينئذ الشيخ عبد الله بن زايد ليعلن المبادرة على الصحفيين قامت قيامةُ وفدِ صدام، وراح وزير خارجيته ناجي الحديثي ووزير إعلامه محمد سعيد الصحاف يوجهان سهام التهم للإمارات ورئيسها ويهاجمان المبادرة بأبشع العبارات.

كنت يومها في قمة شرم الشيخ أُشاهد ما يجري في كواليسها من كثب، ورغم الفشل في أن يتحول النداء إلى موقف عربي أو على الأقل في طرحه للنقاش العلني على مستوى حدث كبير كهذا، إلّا أنني شعرت بأننا قد حققنا نوعًا من النجاح في أن نُقَدِّم للعراقيين وللعرب وللعالم فرصة لإنقاذ العراق من صدام ومن الغزو الأجنبي في وقت واحد.

في عام 2005 أخبر نجلُ الشيخ زايد، الشيخُ محمد بن زايد تلفزيون العربية بأنَّ طرح والده للفكرة كانت قد استوفت موافقة أولية من الأطراف المختلفة أو ممَّن سماهم اللاعبين الأساسيين ومن الشخص المعني.. أي صدام نفسه. هذا التصريح يكشف أن المبادرة لم تكن هواء في شبك ولكنها كانت بالأهمية والجدية التي جعلتها تتعرض للدسائس والمؤامرات بغية إجهاضها في مهدها.

في الأيام القليلة التي سبقت الحرب جرت محاولات جدية لإقناع صدام بالفكرة، قام بها الرئيس اللبناني الأسبق أمين الجميل بعد اتصالاتٍ أجرَتْهَا معه بعض الشخصيات التي وَقَّعَت على بيان التنحي ومع أطراف إقليمية ودولية ترتبط مع الجميل بعلاقات وثيقة لإقناعه بالمهمة. كانت المحاولة تعكس إصرارًا من المُوَقِّعِين على أن تُنْقَل المبادرة إلى فعل حقيقي من خلال إيصالها إلى صدام شخصيًا، وهو ما قام به الجميل، بل وتعدى ذلك إلى نقاش بينه وبين صدام جرى على مرحلتين خلال رحلتَين للجميل إلى بغداد من بغداد تَمَّتَا خلال فترة قصيرة.

ما أفشلَ اتصالات الجميل كان بالأساس عدم رغبة الأمريكان في الانخراط في مفاوضات حول صفقة تُعَطِّل خطط الهجوم المُعَدَّة على العراق.

في الأسابيع القليلة اللاحقة جرت محاولة من قِبَل البعض ممن شارك في التوقيع على بيان التنحي لتحويله إلى مجموعة سياسية معارضة، وهي خطوة أثارت الكثير من اللغط والالتباس خاصة وأنها جرت بعد اندلاع الحرب، أي بعد استنفاد الهدف الأساسي من البيان، وهو منع حدوث الغزو وتوفير مخرج آمن لصدام.

في 30 مارس/آذار، أي بعد نحو أقل من أسبوعين من بدء الغزو اجتمع العشرات من الشخصيات العراقية في لندن بدعوةٍ

من الباجه جي وأصدروا بعدَ يومٍ من المداولات قراراتٍ رفضوا فيها فكرة قيام إدارة عسكرية أميركية في العراق ودَعَوا إلى إنشاء إدارة مؤقتة مُنْتَخَبَة من قِبَل مؤتمرٍ بالتنسيقِ مع الأمم المتحدة بعد الإطاحة بصدام أو تَنَحّيه عن السُلطة.

إضافة إلى الإعلان السياسي الذي أصدروه، انتخب المشاركون "لجنة متابعة" برئاسة الباجه جي للقيام بمهمات من بينها الاتصال بالحكومات الأجنبية ومجلس الأمن الدولي لتوضيح رؤية المجموعة التي دُعِيَت بالديمقراطيين المستقلين، بشأن مستقبل العراق.

شخصيًا رفضت الدعوة التي وُجِّهَت إليَّ بالمشاركة في الاجتماع الذي رأيت فيه خطوةً غيرَ ناضجةٍ وغيرَ مدروسة تعكس توجُّهاتٍ فردية، كما أنها سوف تثير الشكوك في وجود رغباتٍ للالتحاق بِرَكْبِ الغزو الأمريكي، والاستعداد لصفقاتٍ تجري من وراء الظهور للحصول على نصيب الكعكة بعد سقوط النظام الذي أصبح الآن حتميًا في ظل الدبابات الأمريكية التي كانت تشق طريقها نحو بغداد.

جادلتُ بأن اجتماعًا كبيرًا كهذا سيكون استعراضًا خاويًا من أي مضمونٍ ديموقراطيٍّ حقيقيٍّ لمناقشة قضايا جوهريةً تَمَسُّ مستقبل العراق، ودَعَوتُ بدلًا من ذلك إلى اجتماعٍ مُصَغَّرٍ من نواةٍ من الذين وَقَّعُوا بيان التنحي، بهدف إعداد مُقتَرَحاتٍ معينةٍ

للتعامل مع الوضع الجديد لمناقشتِها وبلوَرَتِها في رؤيةٍ واستراتيجيةِ تحركٍ وبرنامجِ عملٍ قبلَ اتخاذِ أيَّ خطوة.

كان رأيي أن القضية العراقية دخلت منعطفًا كبيرًا، على كلِ من لديه استعدادٌ لإنقاذ العراق أن يتخلَّى عن الارتجال ويلجأَ إلى التخطيط؛ لتفادي تكرار أخطاء المعارضة والدخول مجددًا في طريقٍ مسدود. كنتُ أرى أن مشروعًا جذريًا للتغيير لايمكن أن يَنتُجَ عن تجمُّعٍ غيرِ واضحِ الأهداف، يحضُره خليطٌ مِمَّن لا يُوَحِّدُهُم شيءٌ غيرُ عدائهم لصدام، وربما أيضًا رغبتُهم لأن يكون لهم نصيب من الكعكة.

هناك بطبيعة الحال أسبابٌ وعواملُ تَكَشَّفَتْ بعد ذلك عن الأسباب التي دَعَت الباجه جي إلى تنظيم الاجتماع بتلك السرعة في حين بَقِيَتْ غيرُها طَيَّ الكتمان، إلّا أنه من المؤكد أن ما قام به الباجه جي أثارَ الكثير من الأسئلة ولا يزال.

هل كان الباجه جي يسعى وراءَ منصبِ رئيسِ العراق يختتم به حياته السياسية والدبلوماسية؟ وهل دخل في صفقات مع الأمريكان لتمهيد الأرض له لتحقيق ذلك عبر كيانٍ سياسيٍّ يقيمُهُ؟

هل كان الباجه جي يَفتَقِرُ إلى التجربة السياسية العملية بما تعنيه الكلمة من مناوراتٍ وألاعيبَ وتعُوزُهُ المعرفةُ الدقيقةُ بتفاصيل المشهد السياسي وخاصةً جزئيةَ المعارضةِ العراقية؟

ألم يكن من الأفضل له لو انتظرَ قليلًا لكي ينجح بتأسيس حركةٍ جماهيريةٍ قويةٍ وذاتِ قاعدةٍ واسعةٍ عابرةٍ للطوائفِ ذاتِ اتجاهٍ سياسيٍّ جامعٍ وبرنامجٍ عمليٍّ وقيادةٍ لديها مصداقيةٌ وقبولٌ شعبيٌ يُسانده؟

دافَعَ الباجه جي عن مواقفه ووِجهاتِ نظره كما بَرَّرَ إخفاقاتِهِ بعد ذلك كثيرًا في كتابِه "في عين الإعصار"، وفي مقابلاتٍ ولقاءاتٍ عديدةٍ ولكنَّ ذلك لن يغفرَ له أنهُ ساهم في إضاعة فرصة مهمة في تغيير مسار العراق بعد الغزو، لو اختار التأنِّيَ والتدبيرَ في تطويرِ فكرةِ نداءِ التنحّي إلى حراك سياسيٍّ وجماهيريٍّ فاعلٍ بدلًا من الاستعجال والاتِّكَالِ على مجموعةٍ صغيرةٍ مِمَّن قفز إلى قطارِ مؤتمرِ لندنَ ثم باعَتْهُ في أقرب محطةٍ عندما نجحت في عقد الصفقات من وراء ظهرِه تاركةً إيَّاهُ غارقًا في مواجهةِ الألاعيب والمناورات والدسائس.

ذلك كان ملخصًا لضياعِ فرصةٍ أخرى من فرصِ التغيير في العراق.

هوامش

1-انظر، حلقة نقاش: إشكالياتُ إعادةِ إعمارِ الدُولِ المُنهارة في الشرق الأوسط، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة

http://www.rcssmideast.org/Article/4555

2-انظر، نص التقرير

http://napavalleyregister.com/news/arab-leaders-contemplating-offering-saddam-exile-to-avoid-war/article_f6d41bf7-ec8b-564c-bdc6-075472bf75a0.htm)

3-انظر، صلاح النصراوي - "ثلاثة خيارات أمام صدام : كلكامش ، المستعصم أو شمشون؟ جريدة الحياة اللندنية في 11 فبراير/شباط عام 2003)

http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2003/2/11

انظر كذلك، صلاح النصراوي - "سيناريوهات للخروج"، الأهرام ويكلي، 30 ديسمبر/كانون الأول 2002

4-انظر، صلاح النصراوي - "مصريون يستعيدون ذكرياتهم مع صدام في منفاه في الستينيات"، تقرير وكالة أنباء الأسوشيتدبريس

http://www.theintelligencer.com/archives/article_cbdccdc2-1780-503e-b4f5-5d88b0907dcb.html

الفصل الثالث

الوصاية الدولية

منذ اتضاحِ نِيَّة إدارةِ الرئيس جورج بوش في القيام بعملية غزو للعراق لإسقاط نظام صدام حسين، اتَّضَحَ أيضًا أن تلك الإدارة لا تتوفر لديها خططٌ واضحةُ المعالمِ وأكيدةٌ لإدارةِ احتلالها للعراق وتوفير النظام البديل الذي سيتولَّى السلطةَ وإعادةَ البناء. كانت كل الدلائل المتوفرة تشير إلى ما هو أبعدُ من ذلك، وهو انعدامُ وجودِ تصوُّرٍ مبدئيٍّ لدى مُخطِّطِي الحربِ والأجهزة والمؤسسات الأمريكية للطريقة التي سيتم بها إدارة البلاد في اليوم التالي للغزو.

خلال الأشهر القليلة التي سبقت الغزو جرت مناقشات حول الأسلوب الذي سيتم باتِّباعِهِ مَلْءُ الفراغ السياسي الأمني المُتَوَقَّعِ حدوثَه نتيجةَ سقوط النظام وعن الوسائل التي سيتم الاستعانة بها لإدارة السلطة، إلّا أنها لم تَنتَهِ إلى نتائج أو خلاصات محدَّدَةٍ لأسباب غير واضحة، ومع ذلك فإنها تشير إلى حقيقةٍ مؤكدةٍ وهي عدم سعي الإدارة الأمريكية إلى التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب، وإعادة بناء الدولة التي ستنهار تلقائيًّا بفعل الغزو أو من خلالِ عمليةِ تفكيكٍ متوقَّعَةٍ للبِنَى السياسية والعسكرية والأمنية للدولة العراقية والنظام المهزوم.

فتح غيابُ التخطيط لليوم التالي للغزو البابَ واسعًا أمام أسئلةٍ عديدةٍ بشأن النِّيَّات الحقيقية للاحتلال الأمريكي للعراق، وخاصةً عما إذا كان الأمر مقصودًا ومُدَبَّرًا أو نتيجةً لسوء التدبير والتخطيط والتَخَبُّطِ والاستعجال الذي رافق الاستعدادات للحملة العسكرية. وإذا كانت النتائج ومآلات الأمور في العراق اليوم تؤكد بالدليل القاطع أن الغزو والاحتلال قد أَدَّيَا إلى ما هو أبعدُ من تدميرِ العراقِ إلى تدمير دولٍ عربيةٍ أخرى، وتخريب الأسس التي يقوم عليها النظام الإقليمي وتعريض باقي دوله للخطر، فإن الرأي القائل بأن الأمر لم يكن مجرد أخطاء عفوية ارتُكِبَت من قِبَلِ مُخطِّطِي الحرب الأمريكان، بل كان مُخَطَّطًا مدروسًا يُحقق أهدافًا موضوعةً بدقة.. لَهُوَ استنتاجٌ لا يجانبه الصواب، وأصبح مقبولًا على نطاق واسع في العالم من قِبَل دارسي الحرب على العراق عام 2003.

هذه النتيجة المروعة كانت واضحة منذ اللحظة الأولى للغزو حيث ظهر التَخَبُّطُ حول من يدير الاحتلال، هل هو الجيش الأمريكي الذي أصبح الجهة الفعلية المسيطرة على العراق؟ أم وزارة الخارجية؟ بل ظهرت الاختلافاتُ جَلِيَّةً بشأن ما إذا كان الوجود العسكري الأمريكي احتلالًا عسكريًّا، مما ينبغي التعامل معه وفق القانون الدولي، أم هو خارج هذا التعريف؟ على الرغم من أن الغزو كان احتلالًا عسكرًّيا أجنبيًّا وفق كل المقاييس وبكل المعايير. ولو أن التعامل كان قد تم مع نتائج الغزو على هذا

الأساس، أي الإقرار من كل الجهات العراقية والإقليمية والدولية بأنه احتلال أجنبي، وهو ما أكَّدَهُ قرار مجلس الأمن رقم 1483، لكانت الوجهه التي مضى بها العراق بعد ذلك مغايِرَةً تمامًا.

وإضافة إلى الفوضى والتخبُّط اللذينِ سادا إدارة الاحتلال بدءًا بإرسال الجنرال المتقاعد جي غارنر ثم إقامة "سلطة الائتلاف المؤقتة" برئاسة بول بريمر، ثم اختيار "مجلس الحكم الانتقالي" بالطريقة العشوائية المعروفة ثم كتابة الدستور باستعجالٍ وعدم تَرَوٍّ تحت ضغوط جماعات المعارضة، والذي أدَّى بالتالي إلى تأسيس نظام المحاصصة الطائفي-الإثني، إضافة إلى كل هذا وغيره، فقد أشاع الاحتلال منذ اللحظة الأولى ثقافة الفرهود في العراق، والتي أَسَّسَت بالتعاضُدِ مع المحاصصة نظامًا قائمًا على فسادٍ مُطْلَقٍ سَمَّيتُهُ منذ وقت مبكر بـ"دولة علي بابا"، دمَّرَ بالتبعيَّة أي فرصة لبناء دولة عراقية جديدة على ركام النظام البائد.

من البديهي أن يُطْرَحَ السؤالُ حينئذ على أطراف المعارضة العراقية عن موقفها من مسألة انعدام وجود خطة أو حتى رؤية لإدارة الحكم في العراق قُبَيل الغزو. وقد سألتُ بنفسي أطرافًا عديدةً في المعارضة عن أسباب غياب هذه الخطط وعن رؤيتهم هم بشأن عملية إعادة البناء، إلّا أنني جُوبِهْتُ دائمًا بردودٍ مُلَخَّصُها أن الأولويَّةَ هي لإسقاط النظام، وأمّا بعدها فلكل حادث حديث. في حوار جانبي مع عدد من ممثلي المعارضة، ومن

بينهم عادل عبد المهدي، على هامش مؤتمر المعارضة الشهير ونحن نفترش أرضيةَ أحدِ ممرات فندق "هلتين متروبولتين" في لندن وقبل أشهر قليلة من الغزو، سألتهم إن كانوا قد دَرَسُوا تجرِبَتَيّ اليابان وألمانيا اللتَين تعرضَتا لغزوٍ أمريكي، وكيف تم إعادةُ بناءِ هذين البلدين بعد الحرب العالمية الثانية، ولكني جوبهت بأفواهٍ مفغورةٍ ونظراتٍ شاردةٍ من قِبَل أولئك الذين كانوا يستعدون بعد أسابيعَ لكي يحملُهُم الغازي الأمريكي ويُنَصِّبُهُم حكامًا للعراق الجديد.

كانت الإدارة الأمريكية قد شَكَّلَت ورشاتِ عملٍ من أكاديميينَ وخبراءٍ عراقيينَ معارضينَ لنظامِ صدام، غايتُها إعدادُ تصوراتٍ ولربما توصياتٍ للقطاعاتِ المختلفةِ عن مرحلةِ ما بعد سقوطِ نظامهِ، وهي خطوة كان الهدفُ منها ذرَّ الرمادِ في العيون، والإيحاءَ بأنَّ العراقيين يشاركون في تقرير مصيرهم ووضعِ خططٍ لإعادةِ بناء وطنهم بعد الغزو. وتشير الكتابات والشهادات التي أدلى بها عراقيون وأمريكيُّون عن عملِ هذه الورَشِ وطريقة تجنيد العاملين فيما سُمِّيَ حينها بـ"المجلس العراقي للتنمية وإعادة الإعمار"، والتي أُوكِلَت إلى مقاولٍ يُدعى عماد ضياء الخرسان، إلى الاستهتار والعشوائية التي أدار بها موظفون في وزارَتَي الخارجية والأمريكية مشروع الورش والمجلس، في حين كان مخططو السياسة والقادة يَمضُون في طريق آخر وهو طريق العبثِ وبثِّ الفوضى وتدمير أي فرصة لإعادة بناء العراق. (1)

كان منظر كنعان مكية الذي كُلِّفَ ضمن لجنة بكتابة مُسَوَّدَةٍ للدستور العراقي الجديد وهو يجول في أروقة مؤتمر لندن حاملًا ملفاتِ مناقشاتِ الدستورِ المُزْمَعِ مثيرًا للشفقة، إن لم يكن للسخرية، حيث كان المجتمعون من شخصيات المعارضة وأربابِهم الأمريكان في وارد آخر لا علاقة له بإعداد مُسَوَّدَةٍ للدستور، بل بالذهاب بمشروع الغزو دون أي استعدادٍ حقيقيٍّ بشأن إعداد الوثيقة الأساسية التي سيتم وفق قواعدها والشرائع التي ستضعها حُكمُ العراق. كان التفكير السائد بين القوى الرئيسة المشاركة في المؤتمر هو ترسيخ مبدأ المحاصصة الإثنية والطائفية في داخل المؤسسة الجديدة لكي تكون الأساس الذي ستقوم عليه دولة العراق الجديد.

غير أن هذا لم يمنع -كما أخبرني يومها العميد نجيب الصالحي أحد معارضي تلك الفترة- من أن يتم النزول أثناء نقاشات الورشة الخاصة بإعادة بناء الجيش العراقي بعد حَلِّهِ المُتَوَقَّع إثر الغزو على إرادة الجانب الكردي بعدم تجهيز الجيش الجديد بمُعَدَّات ثقيلة من ضمنها ناقلات الدبابات، بل الدبابات نفسها؛ فقد رَوى لي الصالحي في لقاء في أروقة فندق "هليتن متروبولتن" اللندني أنهم حين وصلوا في النقاشات إلى نقطةِ كم ناقلةَ دبابة سيحتاجون في الجيش الجديد.. أعربَ ممثل الأكراد (أظنه بابكر زيباري الذي سيصبح رئيسًا للأركان فيما بعد) أنهم يرفضون وجود أي ناقلة، ولما سأله الصالحي عن كيفية نقل

الدبابات بدونها.. أجابهُ الممثل الكردي: "ومن قال لك أننا سنوافق على وجود دبابات في الجيش الجديد؟". ولعل هذا يفضح طريقة التفكير، أو الرؤية التي كانت لدى كل طرف من الأطراف في المعارضة بشأن مستقبل العراق.(2)

إن نظرةً متفحصةً إلى الوثيقة الأساسية التي اتفقت عليها أطراف المعارضة في مؤتمر لندن تُبيِّن كيف أنها تعكس الأولويات الطائفية والإثنية للجماعات المشاركة، إضافة إلى محاولةِ تكريسِ مبدأِ رفضِ أي دورٍ دولي وفرض هيمنة المعارضة على السلطة بعد سقوط نظام صدام، لكنها تخلو من أي خطوط عريضة لعملية إعادة البناء. ولقد جرَتْ كتابة البيان -مثلما أُعِدَّ المؤتمر- بإشراف مباشر من المسؤولين الأمريكان وعلى رأسهم ممثل وزارة الخارجية مارك غروسمان وممثل البنتاغون دوغلاس فايفث والسفير الأمريكي الذي يقوم بالتنسيق مع المعارضة زلماي خليل زاد.(3)

في هذه المرحلة، وعلى المستوى الشخصي، لم يتجرأ أحد من أطراف المعارضة، أو الأطراف الأمريكية على أن يطلب مني أن أشترك بأي صفة أو القيام بأي دور في ما يجري نظرًا لوضوح مواقفي من عملية الغزو ورفضي التام لها رغم ترحيبي بزوال نظام صدام، بل ومساهمتي في تعرية قمعِهِ وظلمه للعراقيين وإذلاله لهم. لكن ما فاجأني هو الدعوة التي تلقيتها عن طريق أحد المعارضين العراقيين الذين كانوا في معيَّةِ الجنرال

غارنر في الكويت وهم يتهيَّؤون لدخول العراق بعد أيام قليلة من إتمام الغزو للدخول معهم والمشاركة في النظام الجديد. هذه الدعوة تكررت مرة ثانية أثناء مشاركتي في مؤتمرٍ برعايةٍ دولية في العاصمة اليونانية أثينا في شهر يونيو/حزيران 2003 لإعداد مشروع إعادة بناء الإعلام العراقي، أو ما سُمِيَّ بعدها "هيئة الإعلام والاتصالات".(4)

فوجِئت هذه المرة في أثينا بشخص أمريكي قدم نفسه على أنه روبرت ريلي، وبصفته نائب مدير "مكتب إعادة الإعمار والمساعدة اللاإنسانية" ((ORHA حيث عرض عليَّ تولي مهمة قيادة الهيئة الجديدة، كان ردي في كلتا الدعوتين هو الرفض التام مع توضيح أسبابي كما عرضتُها علنًا في كل مَحفلٍ، وهي شكوكي المتعاظمة بشأن أهداف التغيير والقائمين عليه. أمّا في الحالات التي كنت أُسأل فيها من قِبَلِ كل من يعرفني عن سبب عزوفي عن العودة للعراق والمشاركة في "بناء العراق الجديد"، فقد كان جوابي دائمًا ما يكون: "انتظروا لتَرَوْا صندوق باندورا للعجائب حين يُفتح وتخرج منه كل ديدان الأرض وأفاعيها وعقاربها بل ووحوشها الضارية لكي تنهش العراق". وفي أحيان كثيرة كنت أكثر مباشَرَةً ووضوحًا بأن أرد بأنني لست على استعداد أن أُلَوِّث يدي وسمعتي وتاريخي في برميل الوَسَخِ هذا.

بعد عام من الغزو عدت إلى العراق لأول مرة منذ أن غادرته في عام 1991، بنِيَّةِ الزيارة والاطلاع على الأوضاع هناك

بنفسي وصادف يوم دخولي عبر بوابة الحدود الأردنية اندلاعَ معارك شرسة في الفلوجة بين القوات الأمريكية والجماعات المسلحة إثر مقتل عدد من العناصر الأمنية الأمريكية وتعليق جثثهم على جسر البلدة القديم، كانت الأجواء طوال الطريق الدولي بين طربيل والرمادي مرعبة بشكل لا يُصَدَّق بسبب انتشار الجماعات المسلحة التي تقوم بعمليات السلب والنهب والقتل على الهوية، إلّا أن المفاجأة الكُبرى كانت حين وجدتُ وسائق السيارة التي أقلَّتني من عَمَّان أن الطريق بين الفلوجة وبغداد مغلق بسبب الأعمال الحربية في المدينة وأنَّ علينا إما العودة إلى العاصمة الأردنية، أو سلوكَ طرق زراعية شائكة عبر مناطقَ شاسعةٍ في الأنبار يسيطر عليها المسلحون بغرض الوصول إلى جرف الصخر، ومن ثَمَّ سلوك طريق كربلاء - بغداد.

تلك حكايةٌ أخرى مكانها غير هذا السرد التاريخي، ولكن مغامرةَ الوصول إلى بغداد عبر مثلث الموت والرعب هذا إضافةً إلى تفاصيل ثلاثة أسابيع من التجوال والمشاهدات الميدانية والمقابلات كشفت لي بالتجربة والعِيان ما وصل إليه العراق بعد عامٍ من الغزو وما كنتُ أخشاهُ دائمًا وما كنتُ أُحذِّرُ من نتائجه. بعد رجوعي من العراق لخَّصتُ انطباعاتي عن تلك التجربة المؤلمة في مقال نشرتُهُ في جريدة الحياة بالقول: " والواقع أن ما رأيته في العراق الجديد من مصائب ومآسٍ تدمع لها العين

ويدمَى لها الفؤاد لم يكن يشكل مفاجأة كبيرة لي؛ فقد سبق أن حذَّرتُ من ذلك قبل الحرب التي شُنَّت لإسقاط النظام ومن على هذه الصفحة بالذات. وأشرتُ مراتٍ عدةٍ إلى أن المشروع الأمريكي المدعوم من قوى المعارضة العراقية حينها هو مشروع هدمٍ للنظام القديم وليس مشروعَ بناءٍ إيجابيٍّ يأخذ في الاعتبار الوضع العراقي المُعَقَّدَ بكل سماته التاريخية والاجتماعية والسياسية والحاجات الحقيقية للشعب العراقي بفئاته وطوائفه المختلفة."(5)

ومع أن قناعاتي ظلَّت كما هي بعدم قدرة الاحتلال ولا القوى التي نَصَّبَها على القيام بمسؤولية إعادة البناء، فقد شاركتُ في عملية الانتخابات التي جرت في يناير/كانون الثاني عام 2005 لاختيار مجلسٍ وطني يقوم بكتابة الدستور الجديد، منطلقًا أولًا من دافعٍ شخصي، وهو رغبتي في المشاركة لأول مرة في حياتي باستخدام صوتي في عملية انتخابية، وثانيًا من اتخاذ موقف إيجابي من عملية التغيير ذاتها، على أمل أن يحقق ممثلو التيار الديموقراطي الذين شاركوا في الانتخابات والذين أعطيتُهم صوتي نتائجَ معقولة، تسمح لهم بالمساهمة في كتابة الدستور، وأيضًا في المشاركة الفعالة والإيجابية في عملية البناء.(6)

في الشهور القليلة التالية، وعلى ضوء استمرار الأداء السيِّئ وتواصُلِ الفشل في إدارة العملية السياسية وكذلك اطِّلاعي على محاضر جلساتِ لجنةِ كتابةِ الدستورِ والسجالات الدائرة بشأنه، وسير الجماعات المتسلطة على كتابة دستورٍ على هواها والتدخلات التي بدأت بالضغط في اتجاهات محدَّدَة، على ضوء هذا كلِّه.. اشتدت مخاوفي من النتائج الكارثية المتوَقعة من فرض دستور دائم لا يرتقي لآمال وتطلعات العراقيين في بناء دولتهم التي يريدونها. وفي الشهر الثامن من عام 2005 كتبتُ منتقدًا الطريقة التي كانت تجري بها كتابة الدستور العراقي الجديد وشددتُ على "أن خصوصية الوضع العراقي الذي جرت الانتخابات في ظله كانت تتطلب منهجيةً وآلياتٍ مختلفةً لتدوين الوثيقة الدستورية، تمنح أكثر فئات الشعب وأفراده حيِّزًا أكبر من المشاركة ضمن الخبرة المتوفرة؛ تفاديًا لجموح وطغيان الغالبية والتكتيكات الائتلافية الراغبة في انتزاع أكبر قدر من المزايا الفئوية على حساب تعظيم حقوق الأفراد وحرياتهم، بل على حساب الدستور نفسه الذي يُخشى أن يولَدَ مُفرغًا من أيّة ثقافة اندماجية وفاعلية سياسية تخفف من حدة الصراعات".

كما شددتُ على ضرورة أنْ يكون الدستور العراقي الجديد انتقاليًّا "يُعبِّرُ عن حاجات المرحلة الانتقالية التي يمر بها العراق ويضع الأسس المتينة لإقامة العراق التعددي الديموقراطي الموحَّد الذي هو شعار الجميع وهدفهم الآن"، وحاجَجْتُ بأنَّ

"تدوين الدستور هو عملية تثقيف من الطراز الأول، فإن أكثر ما يحتاجه العراقيون، نُخَبًا وجماهير، في الوقت الحالي هو التعلم... تعلم قِيَم الديموقراطية الحقيقية وهي الحوار والاعتدال والتسامح والمساواة وإقامة العدل، والتقريب بين النسخ المتعددة للحقيقة ومصالحةِ التوقعات المتعارضةِ مع الموارد المتوفرة، على اعتبار أن ذلك كلَّهُ هو مقدمة لإعادة تشكيل مجتمعٍ سياسي افتقدَهُ العراق خلال عقود طويلة. إن العراقيين الذين عانوا سنين طويلة من عَسَف الأنظمة الديكتاتورية والشمولية وقساوتها هم أشد الشعوب حاجة للمرور بعملية التعلم، والدستور الانتقالي وحده الذي سيضمن إتمام العملية الضرورية هذه بسلاسة وهدوء، في انتظار الفترة التي سيتاح لهم فيها تدوين دستورهم الدائم عبر مشاركة شعبية واعية وواسعة، من دون هيمنةِ خياراتِ النخب أو خضوعٍ للتفاعلات المرحلية أو أي نوعٍ آخر من الضغوط." (7)

وفي الطريق إلى يوم الاستفتاء على الدستور نهاية العام، فقد كتبت مرارًا كما ناقشتُ المقترح في ندوات بحثية وفي برامج تلفزيونية إيمانًا مني بأن دستورًا مؤقتًا كان سيُنجِي العراق من نكبته الحالية، ولكنها فرصة أخرى من فرص إنقاذ العراق أُهدِرت. واليوم.. وعلى الرغم من الاعتراضات والاحتجاجات التي جُوبِهَ بها اقتراحي بالدستور المؤقت فإن العديد من السياسيين -ومن بينهم من ساهم في كتابة الدستور الحالي-

يدركون فداحة الخطأ الذي ارتكبوه ويتحسرون على ضياع تلك الفرصة.

بعد عام من ذلك، أي في 2006 ونتيجةً لتعاظم فشل العملية السياسية والإخفاق في تحقيق الأمن والاستقرار وتدهور الأوضاع الأمنية في البلاد ووصولها إلى حالة الحرب الأهلية الطائفية، فقد بدأتُ أدعو جهارًا إلى ضرورة وضع العراق تحت الوصاية الدولية في محاولةٍ جديدةٍ لإيجاد مخرج للمأزق الذي وُضِع به العراق ووضِعَت به القضية الوطنية. وفي مقال نُشر في الحياة كتبتُ: "لعلَّ صيغة وضع العراق تحت وصاية دولية، قد تمثل مخرجًا قانونيًّا وسياسيًّا موقتًا للمأزق العراقي، ريثما يتم وضع أسس جديدة لعملية إعادة بناء العراق المدمَّر، تحافظ على كيانه وتوفر العدالة والمساواة لجميع مكوناته الدينية والقومية".

وركزتُ على أن "هناك حاجةٌ لإعادة بناء الدولة والمجتمع والهوية الوطنية العراقية ضمن إطار نظام سياسي شرعي توافقي يحقق مصالح الجماعات المختلفة، ولم يعد ممكنًا تحقيق هذا النظام وفق الصيغ الحالية، وبواسطة الجماعات المهيمنة. أميركيًّا.. ومع تزايد ضغوط الفشل والتراجعات هناك حاجة لمخرج مشرف يمنع هزيمةً قاتلة للولايات المتحدة. أمّا إقليميًّا ودوليًّا، فهناك دوافعُ سياسيةٍ واستراتيجية تتعلق بالأمن والاستقرار، وبخاصة إزاء تنامي ظاهرة الإرهاب، تفرض

مشاركة فعالة من المجتمع الدولي في بناء عراق موحد ومستقر وآمن."

وفي الإطار القانوني.. فقد جادلتُ بأن "هناك أرضية قانونية لفرض الوصاية الدولية الموقتة على العراق توفرها قرارات مجلس الأمن، ذات صلةٍ بعملية احتلاله وكذلك ميثاق الأمم المتحدة الذي يمنح الحق بفرض الوصاية الدولية تمكينًا لشعوب الأراضي المحتلة والدول الفاشلة من تحقيق مصيرها وفق إرادتها لا إرادةِ المحتل، أو القوى التي يأتي بها إلى السلطة."

ومما ذكرتُه أن ضرورة فرض الوصاية الدولية على العراق تنبع "من الحاجة إلى المحافظة على كيانه، وتوفير الحماية للعراقيين في أرواحهم وحقوقهم الإنسانية، ومصادر ثرواتهم التي عجزت سلطات الاحتلال والإدارة الحالية عن حمايتها، إضافة إلى ضرورة ضمان السلام والأمن الدوليَيْنِ لاحتمال امتداد النزاع إلى مناطق أخرى. ويوفر ميثاق الأمم المتحدة في فصوله 11 و12 و13 جوهر وروح القواعد القانونية اللازمة لنظام الوصاية وتحقيق الأهداف المرجوة منه، بغض النظر عن الدوافع الأصلية التي بُنِي عليها نظام الوصاية الدولية، الذي يَستثني الدول الأعضاء، مثلما في الحالة العراقية، من الوقوع تحت وصاية الأمم المتحدة. فالحقيقة الساطعة أن الدولة العراقية غير موجودة حاليًا على الأرض، والحكومة التي تتمتع بسلطات السيادة غير فاعلة وغير قادرة على ممارستها، سواءً لحماية

أرواح وممتلكات شعبها، أو لحماية ثرواته الوطنية، مما يضع العراق فعليًّا تحت شروط وضع الوصاية، كما جاءت في الميثاق بهدف توفير الأمن والاستقرار، وتحقيق المصالحة الوطنية، وبدء عملية إعادة البناء على أسسٍ من الشرعية والاستقلال الحقيقي."

كانت الوصاية الدولية من وجهة نظري هي الحل الأمثل للمسألة العراقية الذي سيقوم على مرجعيات القانون الدولي والضمانات التي يوفرها لعبور المرحلة الانتقالية، ووضع لبنة نظام سياسي جديد يتم اختبار مصداقيته وقدرته على الصمود في وجهِ تحديات الداخل والخارج. وفي الحقيقة كان العراق فعليًّا تحت الوصاية الدولية بموجب الفصل السابع الذي وَضَعَتْهُ فيه قرارات مجلس الأمن منذ احتلال صدام للكويت عام 1991، وظل كذلك عمليًّا حتى عام 2014.

في أواسط مارس 2008، وبعد نجاحي في إقناع بعض الشخصيات العراقية بفكرة الوصاية الدولية على العراق بعد بلورتها في مشروع سياسي، تم تقديم مذكرة بهذا الشأن كتبتُها بنفسي إلى الأمين العام الجديد حينذاك بان كي مون. وفي لقاء تمَّ مع مدير مكتب الأمم المتحدة في القاهرة شاركت فيه إلى جانب الأستاذ أحمد الحبوبي والأستاذ نوري عبد الرزاق حسين، طلبنا رفعَ المذكرة إلى الأمين العام بالنيابة عن عدد آخر من المؤيدين.(8)

لم يكن لديَّ أية أوهام بشأن دور الأمم المتحدة الضعيف أو حتى السلبي في العراق، وخاصة دور أمينها العام أثناء الغزو والفترة الأولى من الاحتلال كوفي عنان، في محاولات التهرب من قيام المنظمة الدولية بمسؤوليتها القانونية تجاه العراق بسبب المخاوف من الغضب الأمريكي الذي كان يريد من الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يقوما بدورٍ مساندٍ وتابعٍ ومستسلمٍ لإرادة الإدارة الأمريكية، لا بِدَورِ شريك فاعلٍ حقيقي أو مسؤول دولي. كما كنت مُوقنًا أن أطراف العملية السياسية في العراق وخاصةً الجماعاتِ الشيعيةَ والكردية ستقاوم مثل هذا المقترح بقوة؛ لأنه يستهدف إعادة إطلاق العملية السياسية وفق أُسسٍ جديدة توفر حلولًا للخروج من المأزق الوطني الذي وُضع فيه العراق نتيجة للاحتلال، وطريقة تقاسم السلطة وفق نظام المحاصصة الطائفية والإثنية.

لم يكن هدفي من بلورة فكرة الوصاية الدولية إدانةَ جميع المتورطين في احتلال العراق وفضح العملية السياسية المشلولة التي جاء بها، والتي وضعت العراق في مأزق وجودي لا أكثر، بل كان هدفي بالأساس هو بلورة رأيٍ عامٍ عراقي ودولي لتأييد فكرة الوصاية الدولية وتقديمها كمخرج سياسي ودبلوماسي للصراع الدامي والمدمر الذي كان قد طال أمدُه يومئذٍ إلى أكثر من خمسة أعوام.

وفي محاولة لاستثمار الجدل والنقاشات الدائرة في أمريكا تزامُنًا مع الانتخابات الرئاسية آنذاك، والتي شكَّلَت الحرب في العراق إحدى أبرز القضايا على أجندة المرشحين فيها، فقد توجهتُ بمذكرة علنية منشورة للرئيس الأمريكي القادم بأنْ يتبنَّى فكرة الوصاية الدولية في العراق كاستراتيجية خروجٍ للقوات الأمريكية التي كانت تُفاوض من أجْل إنهاء احتلالها للعراق. في تلك المذكرة التي نُشرت في دورية "وجهات نظر عربية" (Arab Insight) باللغة الإنكليزية، طالبتُ بأن يتولى الرئيس الأمريكي القادم تبني الفكرة، أولًا لكي ينقذ العراق من محنته ومصيره المجهول، وثانيًا كسياسة للإدارة الجديدة بشأن العراق تساعد في خروج أمريكا من الورطة التي زّجَّها فيها الرئيس المنتهيةُ ولايته جورج بوش.(9)

كنت في كل المناسبات أقدم المسوّغات السياسية والقانونية لفرض الوصاية على العراق من مُنطَلَقاتِ ما وصلت إليه الحالة العراقية من بؤس ومن انسدادِ أي أفق للتغيير بوسائل أُخرى. كنت أرى أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية كبرى تجاه المأساة العراقية، وأنَّ مِن واجبه الأخلاقي والسياسي والشرعي أنْ يسعى لإنقاذ العراق من مصير أكثرَ مأساويةٍ. وفي كل الحالات كان ينبغي لجدلي لفرض نظام الوصاية أن يكون مؤقتًا ومشروطًا بكل ما يوفِّر إقامة حكومة عراقية تأخذ على عاتقها مهمة إعادة بناء الدولة والمجتمع في عراق موحَّد ديمقراطي يحقق الحرية

والعدالة لكل أبنائه، في ظل دولة مدنية ونظام دستوري يضمن حقوق المواطنة المتساوية للجميع.

إن ضياع هذه الفرصة يتحمل مسؤوليتها بالدرجة الأولى الأمريكان والجماعات السياسية العراقية التي هيمنت على الحكم والتي قاومت الفكرة بشراسة، إضافة إلى المجتمع الدولي وخاصة دول الجوار الإقليمي التي لم تكن تبتغي حلًا للمسألة العراقية .لكن الأطراف العراقية الأخرى التي كانت ترفض مشروع العملية السياسية القائم على المحاصصة والهيمنة تتحمل هي الأخرى مسؤوليةً في عدم تبني هذه الفكرة كمشروع أساسي للتغيير تطرحه بدلًا من الأساليب الأخرى، سواء العنف الذي تبنته أطرافٌ عديدة أو السلبية التي شابَت عمل الأغلبية الرافضة، والتي تتجلى معارضتها للنظام القائم الآن في المظاهرات والاحتجاجات ضد فساد الدولة وفشل القائمين عليها.

***

مصادر وهوامش

1-انظر، كتاب علي عبد الأمير علاوي "احتلال العراق، ربح الحرب وخسارة السلام" النسخة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 146-147

2-انظر، حوار مع الصالحي، وهو ضابط انشق عن جيش صدام بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 وهرب إلى الأردن واستقر بعد ذلك في الولايات المتحدة. ومن ضمن ما قاله أن الأكراد طلبوا تفكيك خط السكة الحديد الذي يربط بغداد بكركوك تحسبًا لاستخدامه لأغراض عسكرية فيما بعد.

3-انظر، نص البيان الختامي لمؤتمر المعارضة

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2002/12/17/%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%86

4-انظر، قائمة المشاركين في مؤتمر الإعلام الديمقراطي في العراق، أثنيا 1-3 يونيو/حزيران عام 2003
http://www.stanhopecentre.org/designs/participants.shtml
وكذلك تفاصيل عن المشروع

5-انظر، "من بين الأنقاض" - الحياة 2/5/ 2004)
http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2004/5/2/%D9%85%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B6.html

6-انظر، جريدة الشرق الأوسط، "العراقيون في القاهرة يشكلون لجنة تطوعية غير معترف بها لتسجيل الناخبين"
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=278476&issueno=9550#.Vhbf-Pmqqko

7-انظر، "ولماذا لا يكون دستور العراق انتقاليًا؟"

http://elaph.com/Web/NewsPapers/2005/8/85330.htm?sectionarchive=NewsPapers#sthash.2XIKIMiq.dpuf

8-انظر، نص المذكرة باللغة العربية في ملحق رقم (3)

9-انظر، "قبل الخروج من العراق، انسحاب مسؤول" (Before Leaving Iraq A Responsible Withdrawal Salah Al-Nasrawi

file:///C:/Users/Pc/Downloads/Full+Text.pdf

الفصل الرابع
في مسعى الدولة المدنية

لم تكن الانتخابات التشريعة الأولى التي جرت نهاية عام 2005، وما نتج عنها من تشكيل حكومة محاصصةٍ بين القوى السياسية التي هيَّأ لها الغزو الفرصة للظهور على المسرح إلّا البشارة لما سينتهي إليه مصير العراق الجديد الذي رسمت صورته إدارة الاحتلال وزمر المعارضة التي جاءت في معيته، إضافة إلى تشكيلة جديدة من الوجوه والجماعات التي التحقت بهم بعد ذلك، والتي كَوَّنَت جميعُها الطُعَم التي ستَتَسَيَّد العراق للسنين القادمة. ماكينة الدعاية الأمريكية وصفت الانتخابات بأنها "مفتاح عصر ديمقراطي باهر للعراق"، مثلما لم يتوانَ الرئيس جورج بوش نفسه بوصفها نقطة تحول في تاريخ "بلد لم تكن له سابق تجربة في الديمقراطية ويناضل من أجل التغلب على إرث واحدة من أعتى الديكتاتوريات التي عرفها التاريخ." ولم يكتفِ بوش بذلك بل أضاف "إن التاريخ سيشهد أن عام 2005 هو نقطة التحول في تاريخ الشرق الأوسط وتاريخ الحرية في العالم."(1)

خلف تلك العبارات الرنانة كانت تختفي عملية تضليلٍ تمثَّلتْ في تأسيس وتكريس الحُكم القائم على تقاسم السلطة والثروة

بأوليغاركية، والذي أصبح يُعرف بالمحاصصة الطائفية والإثنية والذي لم يكتفِ بتشريع الاحتكار والتهميش والإقصاء، بل أسَّسَ نظامًا سياسيًّا قائمًا على الفساد واللصوصية والمحسوبية وسوء الإدارة والذي سيتحمل بعد ذلك وِزر كل المآسي التي ستحِل بالعراق والتي ستُعَرِّضُ كيانه ومستقبله للخطر. كان بإمكان أي مراقب ومحلل حصيفٍ أن يتنبأ منذ تلك الأيام بالمآلات التي ستنتهي إليها الأوضاع في العراق بسبب السياسات الأمريكية التي اتُّبِعَت آنذاك، والتي كانت مجرد تصور استعماري متغطرس يخلو من أية رؤية أو خطة لعملية إعادة بناء البلد المحتل.

ما تشير إليه الوقائع التاريخية بدءًا من الشروع في الغزو ومرورًا بالمُمارسات والقرارات التي تمَّت خلال سنوات الاحتلال الثماني، وانتهاءً بالانسحاب العشوائي وتركِ العراق يواجه مصيره دون خطة خروج محكمة، فإن الإدارتين الأمريكيتين اللتين تعاقبتا على إدارة الاحتلال تجاهَلَتَا كل الآراء والنصائح بشأن ترتيبات المرحلة الانتقالية كي تتم بشكل مغايرٍ يضمن عملية التحول الديمقراطي السلمي، وعملية إعادة بناء الدولة والمجتمع، ونَهَجَتَا بدلًا من ذلك كل ما هو ممكن لكي يصل العراق إلى ما هو عليه الآن من خراب ودمار.(2)

لكن إذا ما كان الاحتلال يتحمل مسؤولية ذلك الانهيار لمشروع "العراق الديمقراطي الفدرالي الجديد" الذي تشدق به قادته

والمروجون له، فإن القوى السياسية التي جاء بها والتي عملت كل ما بوسعها لكي تنتج نظامًا مفصلًا على مقاساتها تتحمل مسؤولية أكبر، ليس بخيانتها لمشروع التغيير وإعادة بناء عراق ما بعد الدكتاتورية على أسس من الحرية والعدالة والمساواة والحداثة والتقدم والديمقراطية، وإنما بإصرارها البائس على وضع أسس لنظام كانت كل عناصره ومقوماته تدل على أنه مشروع لخراب العراق وتجزئته وتقسيمه.

هناك كميات لا تُحصى من الوثائق والشهادات والكتب والمقالات التي تناولت مرحلة إطلاق العملية السياسية التي أعقبت الاحتلال، والتي تشير معظمها إلى الجهود التي بذلتها قوى المعارضة وخاصة جماعات الإسلام السياسي الشيعية والأطراف الكردية لصياغة نظام سياسي يلبي طموحاتها ويخدم أجنداتها ويفتح الطريق أمامها للسيطرة على مقدرات حكم البلاد. لقد قاوَمَتْ هذه القوى بكل شراسة، متسلحة بوضع يدها على مقاليد الدولة وإخلائها الساحة من القوى الأخرى أيةَ محاولة، ومن ضمنها ما قامت به الأمم المتحدة، لصياغة مرحلة انتقالية يجري خلالها وضع التصورات لمشروع وطني جامع لدولة عراقية جديدة.(3)

لم تكن ما أصبحت تُدعى بالعملية السياسية متوافقةً مع حاجات العراقيين الأساسية لإعادة بناء بلدهم وفق منظور يأخذ بعين الاعتبار حساباتٍ وحاجاتٍ اجتماعيةٍ وتاريخية عديدة ترتبط

بتعقيدات المشهد العراقي وارتباطاته الإقليمية. كانت العملية السياسية تفتقر في الأساس إلى مشروع وطني، وتختزل عملية التغيير في مشروع للمحاصصة الطائفية والإثنية مغلفٍ بعباراتٍ مُنمقةٍ عن الديمقراطية التوافقية والمشاركة السياسية، وتقاسُمِ السلطة والثروة وغيرها من الشعارات البراقة التي روَّج لها المحتل والفئات التي ساعدها ببلاهة وقصر نظر للاستيلاء على السلطة، والتي أضحت منذ ذلك الحين الممثلة الحصرية للحركة السياسية العراقية.

ومع أن العراق كان يعاني فعليًّا من تراكمات عهد طويل من التمييز العِرقي والطائفي، خاصة ضد الشيعة والأكراد، ساعَدَتْ في تعميق الأزمة الوطنية، إلّا أن اختزال المأزق الوطني في القضية الطائفية والعرقية وفي اقتضاء الانتماء للهوية، كان تبسيطًا ساذجًا وخطيرًا للمشكلة العراقية ولطرق حلها. ما أنتجه نظام المحاصصة الطائفية والإثنية هو نظام طائفي-إثني امتد سريعًا من نطاق الهيمنة على السلطة والثروة إلى تعميم الطائفية والعرقية كسياسات مجتمعية، أدَّت إلى صراعِ هويةٍ على حساب الانتماء الوطني، أنتج بدوره استقطاباتٍ وانقساماتٍ سرعان ما تحولت إلى صراعات دموية وإلى حرب أهلية.

المشهد العام الذي أصبح عليه العراق في تلك الفترة كنت لخصتُه في مقال لي في مجلة "السياسة الدولية" بالقول بأن المعطيات التي أفرزتها الأوضاع العراقية آنذاك تشير إلى أن العمليتين

السياسية والأمنية وصلتا لطريق مسدود في ظل فرز طائفي وسياسي واضح، والفشل في إقناع المقاومة السُنية العربية بالانضمام إلى العملية السياسية واستمرار التدهور الأمني وانحدارها إلى حافة الحرب الأهلية الطائفية. كما أن أحد أسباب ذلك الإخفاق هو عجز الولايات المتحدة الأمريكية، القوة المحتلة، عن إيجاد التوليفة المناسبة لحل سياسي، أو عسكري، للتمرد الناشئ ضد قواتها وضد الحكومة العراقية.(4)

لقد جاءت أحداث العنف الطائفية في أعوام 2006 و 2007، والتي وَضعت العراق على مشارف الحرب الأهلية، لكي تكشف ليس فقط عن الطريق المسدود الذي وصلت إليه العملية السياسية، بل عن المأزق الذي وُضِع فيه العراق وضيق الخيارات التي أمام قواه السياسية. في خضم تلك الأحداث الدموية والصراع الضاري، أصبح الأمر واضحًا، وهو سعي الأطراف التي نصَّبَها الاحتلال إلى التمكين، متخذين من الاستقطابات الطائفية والإثنية التي أجَّجُوها سُلَّمًا لتعزيز قبضتهم على السلطة عبر آلية الانتخابات، وبسبب الإخفاقات المتكررة لإدارة الاحتلال في تعديل المسار وفشل مؤتمرات المصالحة الوطنية التي عقدت في القاهرة وفي بغداد، وعجز الأمم المتحدة -كما تبين من نتائج مؤتمر شرم الشيخ- عن إيجاد مخرج مناسب، فقد كان لابد من العودة إلى "البرادغم"، أو المنهج الأساسي المفترض والذي تجاهله الاحتلال، وهو العمل على بناء دولة

مدنية تستمد شرعيتها من تمثيلها لكل مواطنيها دون محاصصة فجة تحت ذريعة الديموقراطية التوافقية.

في شتاء عام 2007 تلقيت اتصالات من بعض الإخوة والأصدقاء الذين كانوا قد بدؤوا نشاطًا يهدف إلى عقد مؤتمر يضم القوى والشخصيات التي درجت الأدبيات السياسية العراقية على نعتها بتيار الوسط حين ذاك، بهدف البحث في إطلاق مشروع، بَدَا لي أنهم لم يحددوا معالمه الأساسية سوى إطلاق التسمية العمومية عليه بأنه تيار الوسط الديمقراطي. كانت الاتصالات الأوليَّة بهدف التشاور وإبداء الرأي على ضوء مواقفي المعلنة حسب تطورات الأوضاع في العراق منذ الاحتلال والعملية السياسية الجارية فيه والتي كنت أنشرها كتابةً وأجهرُ بها في المحافل العامة.

لم أكن مُطَّلِعًا بطبيعة الحال على أعمال اللجنة التحضيرية التي كان يقودها المناضل التقدمي المخضرم الدكتور فاروق رضاعة ولجنة دعم الديمقراطية التي يرأسها، ولا على الاتصالات التي كانت قد أجرتها داخل وخارج العراق بشأن الترتيب لعقد المؤتمر، لكن المعلومات التي حصلت عليها سواء من خلال تلك الاتصالات أو من خلال أشخاص آخرين كانوا على اطلاعٍ على ما يجري، كَوَّنتُ لدي انطباعًا بأن المشروع يفتقد إلى الكثير من العناصر الضرورية لإطلاقه، مثل بَلوَرَةِ أهدافه بوضوح ووضع برنامج عمل وتحديد طبيعة وهويات المشاركين فيه وإعداد

الوثائق الرئيسة التي سيخرج بها، وبالتأكيد.. الاتفاق على الغاية الأساسية منه.

باختصار بَدَا المشروع لي كقارب يخوض به رضاعة مع عدد قليل من رفاقه لُجَجَ البحر العراقي الهائج بموجات الأحداث والصراعات والأزمات المتلاطمة دون بُوصلة حقيقية تحدد وجهته ومرساه. كان الحديث، كما بدا لي حينها، يدور حول تشكيل تيار سياسي يتخذ طريقًا مختلفًا عن ذلك الذي اتخَذَتْهُ أطراف العملية السياسية، وهو الطريق القائم على المحاصصة الإثنية الطائفية وتقاسُم السلطة والثروة بين الجماعات والقوى التي هيمنت على حكم العراق. كانت التسمية التي أطلقوها وهي "تيار الوسط"، ضبابيةً ومحيرة بما يكفي لأنْ تثير الكثير من الأسئلة عما يقصدونه بالضبط بمفهوم الوسط، أي بعبارة أخرى.. وسط بين من ومن؟ أو بين ماذا وماذا؟ في خارطة سياسية عراقية قائمة على الاصطفافات الطائفية والعرقية الضيقة.

كانت لدي شكوكي الكثيرة ابتداءً من عدم اطلاعي على تفاصيل التحضيرات والاستعدادات لعقد المؤتمر والتفاهمات، أو ربما الصفقات التي جرت بين الرعاة والداعمين والمنظمين، مرورًا بأطياف المشاركين الذين يُعْرَفُ عن العديد منهم أنهم يضعون قدمًا هنا وقدمًا هناك، ولا يجمعهم أي جامع سوى البحث عن دور وفرصة، ومرورًا بمكان انعقاده في أربيل، عاصمة إقليم

كردستان، وإمكانية أن يخضع إلى الابتزاز السياسي بشأن أجندات قيادة الإقليم وأولوياتها ومصالحها، وإضافة إلى كل ذلك كانت هناك مخاوفي من تكرار تجارب قوى المعارضة السابقة، والمحاولات التي ستبذلها للاختراق والهيمنة والانفراد واستغلال التحرك أو التيار الجديد لحساب مصالحها النفعية والوصولية وتحسين فرص مشاركتها في العملية السياسية الفاشلة وليس في بناء وتأسيس عملية جديدة.

ومع كل ذلك وافقت على الاشتراك في المؤتمر حاملًا معي كل تلك الهواجس والظنون الكبيرة من جهة، وأمنيات متواضعة بأن يستطيع المشاركون وضع بذرة يمكن رعايتها وتطويرها بعدئذ لكي تتحول إلى بديل حقيقي للتغيير. كان الوقت لايزال مبكرًا لكتابة رثاء للعملية السياسية وهَيْل التراب عليها كليةً، ووجود بصيص أمل لإمكانية إعادة وضع مشروع التغيير الوطني على السكة. وفي الوقت الذي اعتقدتُ فيه أن النقاشات داخل المؤتمر ستكون كفيلة لتحديد الوجهة التي سيسير فيها وبلورة أهدافه واتضاح جدية المشروع، فقد وضعتُ شرطًا واضحًا قبل قبولي المشاركة.. وهو عدم موافقتي أن يتحول المؤتمر إلى أداة تُسْتَغَل من الأطراف الكردية الراعية وشددتُ بالذات على رفض إدراج أي بند في وثائق المؤتمر تتعلق بالمادة 140 من الدستور الخاصة بما يدعى بالمناطق المتنازع عليها؛ لأني كنت أعتقد أن تلك مشكلة خارج نطاق أهداف المؤتمر وأنها ستحوِّل المؤتمر

إلى منبر دعائي لتأييد الطرف الكردي، وستضر بمصداقية المشاركين لدى عموم العراقيين ولدى الأطراف العراقية الأخرى التي ستستغلها للتشنيع بالمشاركين.

في أربيل التي وصلتها قبل يوم من عقد المؤتمر في الأيام 10-12 إبريل/نيسان عام 2007 وبعد مداولات سريعة مع رئيس اللجنة التحضيرية الدكتور فاروق رضاعة، أبلغني بأنه رشحني لكي أكون رئيسًا للجنة كتابة البيان الختامي للمؤتمر، وكانت تلك مفاجأة كبيرة بالنسبة لي، لم أفكر حينها كثيرًا في الأسباب التي دفعت رضاعة إلى هذا الاختيار أو في توقعاته عما يمكن أن يتضَمَّنَه البيان رغم أننا تناقشنا سريعًا في الخطوط العامة. حين وافقتُ كان ذلك نتيجة اقتناعي بأنها ربما تكون فرصة ليس فقط للمشاركين بل للعراقيين كلهم، على الأقل لإثارة الجدل العام حول إمكانية البحث عن باب للخروج من المأزق الذي دخل إليه العراق، والسعي لتحقيق إجماع حول مشروع الدولة المدنية.

ظل هناك أمر يشغل بالي، وهو أن الجميع كانوا يعرفون موقفي من مجمل ما كان يجري، ومن العملية السياسية بالذات، ومن المحاصصة الطائفية والإثنية ومن الاحتلال ومن الفشل في إعادة بناء الدولة، وغير ذلك مما أصبح يُعتبر جرائم تُرتَكب بحق الوطن، مما يضعني في موقف إلى يسار -إن لم يكن إلى النقيض تمامًا- من القوى السياسة التي تشارك في العملية السياسية أو تؤيدها والتي تشارك في المؤتمر، وخاصة القوى الكردية التي

ترعاه. كانت خشيتي من أن هناك نحو 130 مشاركًا في المؤتمر ومن أعضاء اللجنة التحضيرية، والكثيرين من هؤلاء كانوا معروفين بتطلعاتهم وأمنياتهم بأن يكونوا قريبين من مراكز السلطة، وبالتالي فإنهم لن يكونوا مهتمين فعلًا بأن يخرج المؤتمر بمواقف سياسية جذرية بقدر اهتمامهم بأن يوفر المؤتمر لهم منصة للبروز سياسيًّا وإعلاميًّا وسُلَّمًا للوصول إلى مراكز السلطة، مما قد يؤثر بالتالي على إقرار البيان الختامي الذي كُلّفت به كما تصورته.

كان رضاعة من بين رموزالمعارضة لنظام صدام التي تحظى بالاحترام وبالثقة، كما أننا شاركنا في التوقيع معًا على نداء التنحي لصدام، ونداءات أخرى بعد الاحتلال، كانت مواقفها جميعًا تصب بنفس اتجاه الأفكار التي أسعى إلى تضمينها، واعتبرتُ ذلك كافيًا لكي أقبل المهمة وأُكرس لها جهدي خلال أقل من يوم لكي أنجز البيان الختامي قبل بدء المؤتمر في اليوم التالي دون أن أنشغل كثيرًا بما يجري من حولي. كانت الأفكار والمبادئ والخطوط العامة جاهزة في ذهني ولا تحتاج إلّا إلى صياغتها، وهو ما عملت عليه قبل أن أنجز المُسَوَّدة قبيل الفجر بقليل وأنا مُنكَبٌّ على جهاز الكومبيوتر في (لوبي) الفندق في أربيل.

ما خطر ببالي وأنا أبدأ بالكتابة هو أن هذه ستكون أول وثيقة سياسية تدعهما أطرافٌ مشاركة في العملية السياسية، مما يتطلب

تضمينها وبوضوح كلَّ الأهداف التي ينبغي أن يسعى إليها المشاركون وأن تكون محور نشاطهم القادم، وعلى رأسها مبدأ الدولة المدنية، نقيضة العملية السياسية الجارية والهادفة لتكريس الدولة الطائفية والتي تسود فيها النزعات القومية الضيقة. كان هدفي هو انتزاع إقرار من شركاء العملية السياسية بأن بناء الدولة المدنية هو مهمة تاريخية تتطلب ليس فقط طرحها كشعار، وإنما العمل لاستنهاض الجماعة الوطنية العراقية كي تتبنى قيامها كمشروع للنهوض يُلبي حاجات العراقيين جميعًا، والضامن الوحيد لمستقبل العراق ووحدته.

كانت قناعاتي ولا تزال، أنَّ الدولة المدنية هي تلك التي تقوم على "نظام مدني" وعلاقات تُبنَى على قيم السلام والتسامح وقبول الآخر والعيش المشترك، وعلى القيم الإنسانية والمساواة في الحقوق والواجبات والثقة المتبادلة، مثلما تُؤَسَّسُ على أساسِ احترام القانون ومبدأ المواطنة وعدم تعريف الأفراد بِدِينهم أو طائفتهم أو قوميتهم أو بمالهم أو سلطتهم، بل بكونهم مواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات. كنت ومازلتُ مؤمنًا أن الديموقراطية هي الوسيلة الوحيدة التي ينبغي أن تقوم عليها هذه الدولة لكي تمنع أن تُغتَصَبَ عن طريق فرد أو طغمة أو طائفة أو جماعة، وأن تكون الطريق لتحقيق الوفاق المجتمعي العام وللحكم الرشيد.

بالإضافة إلى التركيز على هدف بناء الدولة المدنية لأي مشروع سوف ينتج عن المؤتمر، فقد ركزت في البيان على قضايا

أساسية أخرى مثل مكافحة الفساد، والذي كنت أراه منذ وقت مبكر الآفةَ التي ستنخر في ركائز الدولة وتدمرها إضافة إلى المحسوبية ونهج توزيع الغنائم بين الأحزاب والجماعات المهيمنة. كما ضَمَّنْتُ البيان تأكيداتٍ على رفض مفاهيم الهيمنة والاحتكار والتسلط والمحاصصة الدينية والطائفية والقومية الضيقة والفئوية والاستبداد السياسي، والتي أكدت أنها أسباب أخرى لفشل العملية السياسية إضافة إلى عدم الجدية في عملية المصالحة الوطنية وتحقيق الوفاق الوطني الشامل.

وإذ كنت أدرك حساسية الأطراف المشاركة في المؤتمر من استخدام كلمة الاحتلال، فقد ضمنت البيان تأكيدًا واضحًا على ضرورة إنهاء تواجد القوات الأجنبية على الأرض العراقية، والذي يتعارض مع متطلبات إنجاز السيادة الوطنية ومفهوم الاستقلال ويعرقل بناء القدرات الوطنية في بناء الجيش وأجهزة الأمن الوطنية. كما أشارت مُسَوَّدَة البيان إلى رفض التدخلات الخارجية وخاصة من دول الجوار بطرق مباشرة وغير مباشرة بما يضر بالسيادة العراقية، وبجهود إحلال الأمن والاستقرار والقضاء على الإرهاب.

وإذ ستصبح أول وثيقة عراقية من نوعها مشيرةً إلى مخاطر ظهور المليشيات المسلحة، فقد أشرتُ في البيان الختامي إلى المخاطر التي تشكلها ظاهرة اتساع نشاط المليشيات والجماعات المسلحة غير النظامية وعصابات الجريمة المنظمة مما أدَّى إلى

انهيار الأمن والاستقرار في أجزاء كبيرة من البلاد، وشيوع مناخ من الخوف والرهبة وتعطيل الحراك السياسي الذي أصبح يخضع لعمليات الابتزاز من القوى التي تمتلك تنظيمات مسلحة.

وجَسَّدَ البيانُ أن التيارات الوطنية الديموقراطية هي صوت الأغلبية التي هُمِّشَت وأُجبِرَت على الصمت، والتي حان وقت سماع صوتها بعد أن طغى طويلًا صوتُ الطائفية والكراهية والتعصب. ودعا إلى أن تكون المعالِجات المطلوبة للخروج من الأزمة المستحكِمة، وعلى رأسها تحقيق العدالة والمساواة والتكافؤ والمشاركة الحقيقية والهُوية الوطنية الجامعة. كما طالَب البيان بتركيز الجهود على مشروع بناء وتدعيم الدولة المدنية الديموقراطية التعددية باعتبارها مُلَبِّيَةً لحاجات العراقيين جميعًا، والضامنَ الوحيد لمستقبل العراق ووحدته.

وفي إطار المفاجأة بالطلب مني أن أكتب البيان الختامي للمؤتمر وعدم مشاركتي أساسًا في العمل التحضيري وفي المداولات التي سبقَت انعقادَه، وفي حدود الوقت الضيق الذي أتيح لي لكتابته، شعرتُ بأني قد أنجزتُ ما يصلح لأن يكون قاعدةً لمنافيستو مشروعٍ سياسيٍّ عراقي جديد نظرًا للنويا والأفكار والأطروحات التي تم عرضُها فيه، على أمل أن تتم مناقشته في جلسة عامة للمؤتمر بغية توسيع الحوار حوله وإثرائه لكي يتحول إلى الوثيقة المحورية للمؤتمر والتحركات التي سَتَلِيه.

لم يحصل ذلك، بطبيعة الحال، وعَدَا الكلمات والخطابات السياسية فقد انقضت أيام المؤتمر في مداخلات عامة فلم يحظَ بما يستحقه من نقاش، كما لم تُطرح أية أفكار جادة لا بشأن بناء المشروع السياسي ولا برنامجه، ناهيك عن تكتيكات العمل النضالي في مرحلة ما بعد المؤتمر. وبالتأكيد لم تُناقش قضايا إعادة بناء الدولة التي كان ينبغي أن تكون في صلب أي عمل وطني في تلك المرحلة التي شهدتُ عملية تدميرها. ولم تُتَح لي الفرصة شخصيًّا سوى دقائق معدودة للكلام، دون تمكني من طرح الأفكار الأساسية التي صُغتها، وبدا الأمر أن الجهات الراعية هي التي تدير المطبخ، وأن المؤتمر سائرٌ باتجاه تحوُّلِه إلى أداةٍ يُؤتَمَرُ بأمرها وواجهةٍ استعراضية لأهداف أخرى.

ما أفصح سريعًا عن النِّيَّات الحقيقية التي كانت وراء عقد المؤتمر، وكما توقعتُ منذ البداية.. هو رفضُ الراعي الكردي لعدم تَضَمُّنِ البيان أية إشارة تتعلق بالمادة 140 في الدستور، وإصراره على إضافتها حتى دون مسعىً حقيقيٍّ لمناقشة البيانِ أو أيٍّ من أفكاره الرئيسة. شخصيًا كنتُ اعتبرتُ ذلك ليس فقط موقفًا متعنتًا، وإنما محاولةً متعمدةً لإظهار المؤتمر والمشاركين فيه وكأنهم مجموعة من الإمَّعَات جاؤوا خصيصًا للتوقيع على شيكٍ على بياض، لدعم الموقف الكردي في قضية إشكاليةٍ تتعلق بمستقبل الوطن ووجوده.

رفضتُ كل المحاولات التي جرت، سواء من خلال لجنةٍ فوجئتُ بتشكيلها لصياغة البيان، أو تلك التي جرت خلف الكواليس لإضافة تلك الفقرة، واعتبرتُ أن الإصرار عليها سيُفقِدُ المؤتمر والمشروع غايته الأساسية، ويتيح الفرصة للمتربصين به من المنخرطين في العملية السياسية وغيرهم لإثارة الاتهامات والنَّيْل من مصداقيته. لم يشارك أي طرف كردي في مناقشتي حول الموقف الذي رأيتُ فيه أنه سيُطيح بالمؤتمر تمامًا وبفرصة الخروج بمشروع سياسي جديد للعراق، واعتبرتُ ذلك ليس فقط موقفًا متعاليًا وفَوقيًا ومغرورًا، بل ومهينًا وخاصةً حين وصل إلى مسمعي أن مسؤولا في حزب كردي وعضوًا في اللجنة التحضيرية قال أنَّ حزبه هو من دفع تكاليف المؤتمر ومَوَّلَهُ، وبالتالي فلن يَسمح إلّا بأن يُعَبِّر المشاركون عن مواقفه.

وحين وجدت أن الأطراف الأخرى التي ناقشتني في إمكانية تعديل البيان الختامي عديمة الحيلة، وأنها غير مستعدة لمواجهة الاعتراضات الكردية، رغم أن البعض منها لم يكن معترِضا حقًا على موقفي، فقد قررتُ أن أتخلى عن المهمة وعن المشاركة في باقي جلسات المؤتمر، وأن أترك قاعة الاجتماع مدرِكًا تمام الإدراك أنَّ المؤتمر سينتهي بعد ذلك إلى مجرد مهرجان خطابي للتأييد والتهليل لما يطلبه الرعاة، وإلى سيرك سياسي ومنصة لمن يمتلك الطاقات الاستعراضية من الانتهازيين والمُتَنَطِّعين،

وليس بالاجتماع التأسيسي المرجو لإطلاق مشروعٍ لانتشالِ العراقِ من محنته ومأزقه الوطني.

وكان أنْ صدَرَ البيان الختامي للمؤتمر بمعظم الفقرات التي صغتُها مع الإضافة التي أصرَّ عليها الطرف الراعي بموافقة المشاركين، أو عدم اعتراضهم، وهو موقف ذو أبعاد سياسية وأخلاقية ووطنية خطيرة لابد من أن يتحملوا مسؤوليتها أمام الشعب العراقي وأمام التاريخ.(5)

وفي رأيي، إن إخفاق مؤتمر أربيل يعود عمومًا إلى عوامل عديدة، أهمُّها مايلي:

-ضعف الإعداد التنظيمي والسياسي له والتركيز على دعوة أعداد غفيرة من المشاركين لا يجمعهم جامع أو استعدادٌ حقيقي للمساهمة في مشروع سياسي ضخم، مما أظهرَ المؤتمر وكأنه عُقِدَ في أربيل بهدف الاستعراض الإعلامي وتحشيد التأييد السياسي لرعاة المؤتمر في إقليم كردستان، في وقت كانوا يواجهون أزمة حادة مع الحكومة المركزية في بغداد وثانيةً مع تركيا.

إن اجتماعًا سياسيا تأسيسيًّا يتطلب الابتعاد عن الارتجال ويستدعي الكثير من التأني والاستعدادات في اجتماعات تمهيدية

ونقاشات معمَّقة لِبَلْوَرة مواقف موحدة ورؤىً متفَق عليها قبل الدخول إلى قاعة المؤتمر لإقناع المشاركين بما اتُّفق عليه والحصول على تأييدهم ومباركتهم.

-لقد أضرَّت رعاية رئاسة إقليم كردستان المؤتمر ماليًا وسياسيًّا، وعقدُه في أربيل شدَّدَ الضرر به لأنه أتاح الفرصة لتصوير المشاركين به باعتبارهم متعاونين أو متضامنين مع الطرف الكردي في الأزمة، وخاضعين لاشتراطاته وملتزمين بمواقفه، وإذا ما كان هناك من درس بليغ من تلك التجربة، فإن الاعتماد على تمويل أي طرف لمثل هذه النشاطات أو المشاريع لابد وأن يؤدي إلى ارتهان الموقف والقرارات التي ستنتج بإرادات الممولين والداعمين.

-انعدام الرؤية الواضحة بشأن الهدف من عقد المؤتمر، وهل هو انطلاقة لمشروع كيان سياسي مستقبلي يعمل المشاركون على طرحه في الساحة لمَلء الفراغ السياسي؟ أم هو مجرد تيار نُخبوي ضاغط أم مجرد منبر تَعْبَوِيّ سياسي وإعلامي؟

إن غياب الرؤية أو حتى التصور المستقل في ظل المشاركة الفاعلة للأطراف السياسية وخاصة الأحزابَ الكردية والحزب الشيوعي وبعض التنظيمات المتحالفة معها، وهي كلها من بين الجماعات المشاركة في العملية السياسية، أجهض إمكانية الخروج بمواقف متميزة ومعبرة عن التيار الوطني العام وأظهر

المؤتمر وكأنه واجهة لهذه الأحزاب وأداة من أدواتها، مما ألحقَ شديد الضرر بمصداقية مخرجاته وبالمشاركين فيه.

إن تاريخ العمل المشترك للجماعات السياسية العراقية حافل بالأمثلة لمحاولات الترويض والاستيعاب والاحتواء التي يمارسها بعضها مع بعضها الآخر أو مع الآخرين، وهو ما انكشف بقوة هذه المرة مما كان سببًا رئيسًا للنفور من قِبَل الشخصيات المستقلة في المؤتمر وأدَّى إلى فشله.

-الإدارة السيئة لجلسات المؤتمر وغياب جدول أعمال واضح وعدم انخراط المشاركين في نقاشات جوهرية حقيقية بشأن القضايا الأساسية واقتصار الحديث على العموميات وغياب الوثائق السياسية وبرنامج العمل الذي يجب أن يُشكِّل الاستراتيجية التي سيعمل على تنفيذها المشروع الوليد.

الحقيقة التي تَبَيَّنَت لي عاجلًا أن العديد من المشاركين في المؤتمر سواء من مناضلي الأمس، أو ممن التحق بهم بعد الغزو، كانوا من منتهزي الفرص والوصوليين الباحثين عن موقع أو منصب، من تلك الفئة التي وصفها غاندي بأنهم لا يلتفُّون حول الوطن، بل حول مصنع الكراسي الذي يرونه فيه، ولم يكونوا بمناضلين حقيقيين مستعدين لخوض معركة التغيير ولا ممن يؤمن حقًا بأهداف المؤتمر، كالدولة المدنية والمواطنة الحقيقية والمشاركة. هذا سيتضح في وقت لاحق حين نكتشف أن عددًا من المشاركين انتهى به المطاف عضوًا في البرلمان على قائمة

يمولها ويرعاها تاجر مسؤول عن قتل الآلاف من العراقيين من خلال استيراده لجهاز مغشوش، أو مسؤولٌ كبيرٌ أو رئيسٌ لتحرير الصحيفة الرسمية في نفس السلطة التي حضر المؤتمر من أجل تغييرها، في حين أن أحدهم أصبح ناطِقًا باسم قوات الاحتلال بعد أشهر من عقد المؤتمر، وآخرين انتهى بهم المطاف يعملون مع جهات تتبنى العنف المسلح باسم المقاومة.

من ناحية أخرى كان الحزب الشيوعي العراقي الذي أرسل أعدادًا كبيرة من أعضائه وأنصاره إلى المؤتمر يمارس اللعبة القديمة ذاتها التي مارسها من قبل، إذ يبحث عن أطراف يتمكن من أن يتسلق إلى مقدمة الصفوف على أكتافها، أو ينسج تحالفات تكتيكية معها، لكي يوسع من خلالها مساحات مناوراته ويحقق من خلالها مصالحَهُ الذاتية على حساب الأطراف الأخرى. كان الحزب الذي لم يتمكن من إيجاد موقعَ قدمٍ راسخةٍ له في العملية السياسية بعد الانتخابات التي جرت عام 2005، يتطلع إلى أنْ تكونَ واجهة يرتكن إليها، أو سلمًا يرتقي به للوصول إلى الجمهور العريض من التيار الوطني العام من خلال التيار الداعي للدولة المدنية، وكل ذلك بهدف الحصول على بعض المقاعد في الانتخابات المحلية والبرلمانية اللاحقة.

أما من جهة القيادة الكردية التي لم تُخفِ أبدا سعيها لاستخدام المؤتمر لأغراضها الخاصة، فقد بدأ الأمر مريبًا منذ اللحظة الأولى إذ كانت سياستها وتوجهاتها في العملية السياسية

متعارضةً تمامًا مع مسعى المؤتمَرَيْن لإطلاق مشروعٍ لبناء الدولة المدنية الديمقراطية، والتي تعني بالأساس دولةً موحدة قوية عادلة لجميع مواطنيها، وليس دولة مكونات متحاربة قابلة للتقسيم، وهو ما كانت تنظر إليه القيادة الكردية. كانت القيادة الكردية لا تزال متحالفة مع الجماعات الإسلامية الشيعية التي تتفق مع الطرف الكردي على مبدأ المحاصصة، كما تسعى لإقامة حكم ديني مما يعني استحالة انضمام الأكراد إلى تحالف مع التيار المدني الداعم لفكرة المواطنة، أو حتى دعمه للوقوف على قدميه.

وظهر خلال المؤتمر أن هناك سماسرة ومراكز قوى كانت تعمل من وراء الستار في محاولة تدبير نتائجه إلى مصلحة هذا الطرف أو ذلك، بل إن عروضًا تمت ومحاولات جرت لبيع وشراء المؤتمر من قِبَل بعض الجهات والشخصيات التي كانت تفتقر إلى قواعد وكوادر، بهدف خلق اتجاهات وتيارات مساندة لها سواء في العملية السياسية أو في الانتخابات القادمة، وهو الأمر الذي وضع المشروع برمته في إطار المساومات والصفقات؛ مما أفقده الهيبة والاحترام اللذَيْن كانا ضروريان لمنحه المصداقية والشرعية المطلوبة.

كان مصير المؤتمر ومآلاته واضحة لي منذ اللحظة الأولى، ولكني لم أتوقع أن أرى ذلك التهافت والعجز الشنيع وقلة الحيلة التي أبداها الكثير من المشاركين، والذين لم يُظهروا أي مسؤولية

أو شجاعة في الدفاع عن المشروع في وجه محاولات إجهاضه. لقد كشف المؤتمر عن عيوب كثيرة في النخب السياسية العراقية التي ترفع شعارات المدنية والديمقراطية وعرَّاها، كَونَها مجرد أفرادٍ ومجموعات وُصولية تتطلع للعب دور الحاشية أو الكومبارس إلى جانب القوى المعادية للدولة المدنية وللديموقراطية بل المعادية لبناء العراق على أُسسٍ من العدالة والحق والمساواة.

ومع ذلك فإنني أعتقد أنه إن كان هناك نتيجة أيجابية للمؤتمر، فهي أنه ساهم في غرس بذرة فكرة الدولة المدنية في الجدالات التي لا تزال دائرة حول البحث عن بابٍ للخروج من المأزق الذي وُضع فيه العراق من خلال الغزو الأمريكي والعملية السياسية المشؤومة التي أطلقها.

--

هوامش

1-انظر، "النضال من أجل الديمقراطية في العراق" خطاب الرئيس جورج بوش في مجلس الشؤون الدولية في فيلاديفيا، بنسيلفانيا

http://www.presidentialrhetoric.com/speeches/12.12.05.html

2-انظر، "فوق الأنقاض"، صلاح النصراوي، كتاب صادر عن دار المحروسة القاهرة، 2007

3-انظر، الملف الثاني: الأمم المتحدة و مسألة الانتخابات في العراق، الأخضر الإبراهيمي يؤكد أن الأمم المتحدة ترغب في مساعدة العراق، بريمر يعلن أنه من المحتمل إدخال تعديلات على صيغة تشكيل الحكومة العراقية الجديدة

http://www.iraqhurr.org/a/1638900.html

وهناك أدبيات لا تُحصى بشأن هذا الموضوع

4-انظر، صلاح النصراوي، "العراق بين الفوضى وفرص الحل الإقليمي"، السياسة الدولية

العدد 167 يناير/كانون الثاني 2007

انظر كذلك، صلاح النصراوي، "العراق في الاستراتيجية الأمريكية، أي مشروع للدولة الجديدة"، مجلة السياسة الدولية، عدد 162، كتوبر/تشرين الأول 2005

5- انظر، نص البيان الختامي الذي أُعيدت صياغة فقراته لكي يتضمن الإشارة إلى المادة 140

http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=25216

الفصل الخامس
في المصالحة الوطنية

كانت عملية التغيير التي جرت في العراق من خلال الغزو العسكري الأجنبي وما ألحقه من دمار وتفكيك بالدولة والمجتمع وعلى جميع الأصعدة، بحاجة إلى عملية انتقالية استثنائية يجري خلالها إعادة البناء لكليهما وعلى أساس إجماع أو توافُقٍ وطني عريض. ولقد بيَّنَت تجارب فترات انتقالية في دول عديدة أن أي عملية انتقالية ناجحة لابد وأن تتضمن تغييرًا شاملًا وجذرًيا من ناحيتي المضمون والشكل، بما يؤدي أولًا إلى رفع ركام عملية الهدم، وثانيًا إلى التطور والارتقاء بالدولة الجديدة وبالمجتمع بما يحقق هدف التغيير المنشود.

وفي الحالة العراقية كانت الحاجة شديدة لكي تكون العملية الانتقالية خلَّاقة وبقيادة من السياسيين الأكْفَاء والمبدعين من ذوي الخيال الواسع والإرادة الضمير الحي، ومن أصحاب النزاهة وقبل ذلك كله الشجاعة والحكمة وبُعد النظر. من الطبيعي أنه لم يكن هناك من هو متخصص في إدارة المرحلة الانتقالية، ولكن تلك كانت مهمة الكوادر التي سيجري بناؤها في مجرى العملية ذاتها، إلّا أنَّ المشكلة العراقية كانت تكمن في الافتقاد إلى قيادات انتقالية من طراز نيلسن مانديلا في جنوب أفريقيا.

إن المقصود بالعملية الانتقالية ليس فقط إحداث التغييرات المناسبة للوضع الجديد، بل وأيضا إنجاز تغييرات جذرية في البِنَى وفي الإجراءات المؤسسية وفي السياسات وفي أنماط العمل وفي العلاقات داخل الإطار المجتمعي. وفي السياق العراقي فإن هذه العملية كانت تتطلب التحول من قيم الماضي وممارساته، والتي تميزت بالقمع والهيمنة الشمولية والإقصاء وعدم المساواة وانعدام الحريات وعدم احترام حقوق الإنسان، وأنواع التجاوزات المخالفة لأسس الديمقراطية، نحو قيم جديدة تعكس الوضع الجديد والإطار الدستوري الذي يُعَبِّر عنه.

ولم تكن أي عملية انتقال في عراق ما بعد صدام حسين لتنجحَ إلّا ضمنَ إطارَين، أولهما أن يكون الوضع الجديد نقيضَ الوضع القديم الزائل، وهو ما يتطلب تحقيق تغيُّرات أساسية في منظومات القيم والممارسات على كل المستويات، وكذلك في كل الفلسفات والأفكار التي تقودها، وثانيهما أن يجري ذلك بطريقة ديمقراطية سلمية وفي إطارٍ من التوافق السياسي والمجتمعي على الثوابت الوطنية.

ولم يكن مُنْتَظَرًا أن تجري عملية الانتقال في العراق بعد الغزو بسهولة ويسر، بل كان متوقعًا منذ البداية أن تُشَكِّلَ تحديًا كبيرًا لجميع المعنيين بها والقائمين عليها سواء من سلطات الاحتلال الأمريكي التي تولت رعايتها، أو من الجماعات العراقية التي شاركت فيها، باعتبارها كانت تواجه تحديات التغيير الجذري

ومتطلباته على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في آن واحد.

من البديهي أن تغييرًا بذلك الحجم، أي إسقاط نظام سياسي شمولي هَيْمَن على الدولة والحياة العامة لمدة خمسة وثلاثين عامًا، هو عملية شديدة التعقيد تتطلب الكثير، وعلى رأس ذلك قيادات تُؤمن بالحلول التصالحية والأساليب التفاوضية والمساومات وعدم فرض المواقف بالقوة كما تتطلب إدراتها خبراتٍ ومهارات في عملية التفاوض على كل المستويات بدءًا من القادة مرورًا بالكوادر والمسؤولين الذين سيتولون إدارة مفاصل الدولة المختلفة أثناء الفترة الانتقالية وانتهاءً بإقناع الناس العاديين بها.

ما كشفت عنه التطورات آنذاك ومن ثَمَّ في السنين اللاحقة، هو انعدام الرغبة والنية والإرادة لدى الجماعات المتسلطة على إدارة عملية انتقالية تتعامل مع مخلفات الماضي ومع تحديات المستقبل بروح المسؤولية الوطنية والتاريخية. حقًا لقد كانت هناك تعقيدات سببُها طريقة إدارة الاحتلال والإرث الطاغي لنظام صدام الدكتاتوري، بل للدولة العراقية منذ تأسيسها عام 1921، وتحديات مواءَمَةِ التطلعات لدى الجماعات المختلفة مع المصادر المتوفرة، إلا أن السبب الرئيس يبقى هو غياب القيادة والنخبة المجربة والشجاعة والحكيمة وصاحبة الرؤية، والتي كان وجودها سيغير من مجرى المرحلة الانتقالية.

ما أضاف إلى تعقيد العملية الانتقالية في مثل تلك الظروف التي مرت على العراق هو اللهاث والهرولة وراء إطلاق العملية السياسية التي أسرع في إقامتها على أساس المحاصصة الطائفية والقومية، والتي كانت تلبي متطلبات أجندات الجماعات السياسية المتربصة بالسلطة والتي أدَّت إلى تفاقم المعضلات المتوقعة في فترة التحول وزادت من حدة الصراعات على حل القضايا الأساسية، مثل طبيعة الدولة وهويتها ومسائل المشاركة في السلطة وتوزيع الثروة، والتي سرعان ما تحولت إلى صراعات دموية وحربٍ أهلية.

ولم يكن أمام الأطراف التي انشغلت في التخطيط للمرحلة الانتقالية أي نموذج متكامل (موديل أو كتالوغ) من حالات عالمية مشابهة ينطبق على الحالة العراقية يمكن الاستعانة به في إدارة العملية الانتقالية، كما لم تُجْرَ محاولات تقريب النماذج المتوفرة مع الحالة العراقية، مما أدى إلى الركون إلى عمليات التجريب والاختبار في وقت كانت الجماعات السياسية الرئيسة الكردية والشيعية تسعى بكل الطرق إلى فرض نموذجها الذي أرادته وبأقصى سرعة ممكنة. ما نتج عن ذلك بعد فترة قصيرة هو فرض هيمنة جماعات الإسلام السياسي الشيعية والأحزاب الكردية الرئيسة ذات الاتجاهات القومية والتطلعات الانفصالية نفسها على السلطة وقيادة البلاد من خلال النظام الذي تم صياغته

على مقاسها وقيامها بتهميش معظم المكون السني وتدجين الجزء الآخر كشريك لها منزوع الصلاحية.

وعلى المستوى الوطني العام فقد تم إقصاء جميع الآخرين ممن لا يتفقون مع مُتَوَلِّي العملية السياسية من كافة المكونات، مما خلق حِلفًا من طبقات من قادة الجماعات الإثنية والمذهبية ومن السياسيين الطارئين، يشكلون الطغم التي تدير البلد وثرواته لمصالحها ولصالح أجدناتها الخاصة.

وعلى ضوء الإخفاقات التي حققتها العملية السياسية بسبب الهيمنة التي مارستها تلك الجماعات، فقد بات واضحًا أن البلد بذاته -وليس العملية الانتقالية وحدها- هو من دخل في مأزق حاد، وخاصة بعد اشتداد رفض جماعات رئيسةٍ في المكون السني للوضع الجديد، وتحول هذه الرفض إلى مقاومة مسلحة تحولت شيئًا فشيئًا إلى حالة من العنف المجتمعي، وأدت إلى ولادة حركات إرهابية استغلت حالة الانقسام وضعف الدولة الناشئ من إخفاق عملية البناء، لكي تنمو وتتسع في نشاطها وتعمل بالتالي على تعطيل كامل المرحلة الانتقالية وشللها.

وأدى وصول العملية السياسية إلى طريق مسدود وما صاحَبَهُ من تدهور أمني وصل إلى دفع البلد إلى حافة الحرب الأهلية، وكذلك الضغوط التي مارستها دول وأطراف عربية وإقليمية على الجانب الأمريكي فقد بدأت الجماعات الحاكمة تبدي استعداها، ولو على مضض، للقبول بمبدأ المصالحة الوطنية

والجلوس مع الأطراف المعارضة في مسعى للتوصل إلى توافق وطني رغم اشتراطها منذ البداية عدم استعدادها للتخلي عن العملية السياسية التي أصبحت الاسم الآخر للمحاصصة، والتي ظلت تعتبرها حجر الأساس لأية مصالحة وطنية.

في نهاية نوفمبر 2005 عقدت الأطراف العراقية أول مؤتمر موسع لها للبحث في مسألة المصالحة في القاهرة وبضيافة الجامعة العربية والحكومة المصرية. وعلى مدى الأيام الثلاثة التي انعقد فيها اللقاء شاهدت عن كثب النقاشات والاتصالات التي جرت والتي كشفت الكثير عن مواقف الأطراف المختلفة، والتي ظلت متباعدة إلى حد كبير، كما بينت عدم وجود نيات حقيقية لتجسير الهوى بينها. في النهاية خرج المؤتمر بقرارات وتوصيات تتسم بالضبابية والتعميم على أن يتم مناقشتها بتوسع في مؤتمر آخر لإقرار اتفاق للمصالحة.

وكان أبرز ما جاء من مخرجات حددها البيان الختامي:

1- توسيع العملية السياسية لتشمل جميع القوى على أساس تَبَنِّي النهج (هي العملية السياسية).

2- وحدة العراق واستقلاله وسيادته ووضع برنامج لإنهاء مهمة القوة متعددة الجنسيات.

3- الوضع الأمني.

4- المساواة في المواطنة.

5- مجالات الدعم المطلوبة لإنجاح عملية الوفاق الوطني.

6- الديون وإعادة إعمار العراق.

كما وضع الاجتماع الذي اعتُبِرَ تحضيرًا ثلاثة معايير للمشاركة في المؤتمر الوطني المرتقب، وهي: ضمان التمثيل المتوازن والشامل للقوى والاحزاب السياسية كافة، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني والمرأة والالتزام بالنهج الديموقراطي والالتزام بالسعي نحو تحقيق أهداف العملية السياسية بالوسائل السلمية.(1)

وتبع ذلك اجتماع ثانٍ عقد في القاهرة أيضًا في يوليو/تموز عام 2006، خرج هو أيضًا ببعض التوصيات لمؤتمر "الوفاق الوطني العراقي" حيث أشار بيانه الختامي إلى توافق بشأن نقاط أبرزها: ضرورة تحقيق المصالحة والوفاق الوطني بين أبناء الشعب العراقي بمكوناته السياسية والدينية والقومية، والإقرار بأن عملية المصالحة يجب أن تكون وطنية وحقيقية شاملة تعتمد احترام سيادة العراق ووحدة شعبه وأرضه. كما أشار ألى "ضرورة وقف التدهور الخطير للأوضاع الأمنية في العراق وتزايد أعمال العنف والإرهاب والاحتقان الطائفي والقومي وإعادة النظر في إجراءات وقرارات وآليات "هيئة اجتثاث البعث

" بما يضمن محاكمة ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب جرائم في حق الشعب العراقي وذلك وفقًا للقانون ."(2)

كنت مراقِبًا وشاهدًا وثيق الصلة على هذين المؤتمرين أستطيع أن أقول أن كل منهما كان مجرد تمرين للعبث مارسه جميع المشاركين بغية تضيع الوقت دون وجود نية حقيقية لديهم لتحقيق أي درجة من التوافق على المصالحة الوطنية. كانت جميع الأطراف المشاركة تحاول كسب الوقت لكي تختبر مدى إمكانية نجاح مشاريعها وأجنداتها الحقيقية المتناقضة والمتصارعة على الأرض بما تمتلكه من قوى وإمكانيات دون نِيَّات حقيقية للتفاوض للوصول إلى حل وسط يُنهي الأزمة العراقية.

ومن وجهة نظري كما شرحتها في مقال نشرته في صحيفة الأهرام، فقد حذرت من مغبة الاستمرار في ارتكاب الأخطاء التي ستدفع بالعراق إلى حضيض الحرب الأهلية، واعتبرتُ أن المصالحة الوطنية هي الفرصة الأخيرة أمام مختلف الأطراف وخاصة قيادة الجماعات التي في السلطة وفي المعارضة كي "يقفوا أمام ضمائرهم وأمام برك الدم البريء وأمام الركام لكي يحققوا المعجزة العراقية، وأن ينهض العراق من جديد من تحت الأنقاض التي يُراد دفنه تحتها. كما دعوتهم "للتخلي عن الأنانية والبحث عن الامتيازات من خلال لعبة السلطة المدمرة من أجل مصالحة الادعاءات المتضاربة والتوقعات المتعارضة وتسخير كل ذلك من أجل إعادة البناء. وإلا فإن التاريخ سيصفهم بأشنع

الأوصاف وسيحكم على أفعالهم ليس باعتبارها أخطاء بل بكونها شريرة أدت إلى خراب العراق وانهياره."(3)

وفي مارس/آذار عام 2008 عُقد مؤتمر في بغداد للمصالحة الوطنية، كانت جرعة العبث والاستخفاف بمسألة المصالحة فيه أكثر مما حصل في مؤتمري القاهرة، إذ مارست الحكومة ورئيسها نوري المالكي كل الأساليب الممكنة في تحويل قضية المصالحة، إما إلى مجرد استعراض فضفاض لشعارات المصالحة لكنها جوفاء وخالية من أي مضامين حقيقية، أو إلى محاولةٍ لفرض الأمر الواقع على الأطراف الموجودة خارج العملية السياسية.(4)

وكنت قد رفضت المشاركة في هذا المؤتمر بعد الدعوة الرسمية التي وجهتها اللجنة التحضيرية والتي نقلها لي السفير العراقي في القاهرة حينها رعد الآلوسي؛ لإدراكي أنه سيكون بمثابة محاولة أخرى لذر الرماد في العيون وخاصة بعد أن تمكنت القوى التي استولت على السلطة من تشديد إحكام قبضتها عليها وعلى مقدرات العراق ومضت في طريق فرض إرادتها على الآخرين.

في شهر إبريل/نيسان عام 2009 وصل إلى القاهرة السيد أكرم الحكيم وزير الدولة، للحوار الوطني في مهمة وصفها هو في تصريحات صحفية أنها تهدف لـ "الالتقاء بالشخصيات والقوى

العراقية المعارضة في الخارج، حيث تحتضن القاهرة عددًا من الشخصيات العراقية المعارضة المعتدلة"، مضيفًا أن مسعاه "للاجتماع بشخصيات عراقية من التيار القومي العربي ومن المستقلين ومن الليبراليين، هو لتبادل الرأي في احتمالات المستقبل وتشجيعهم على أن يستفيدوا من الفرص الموجودة في العراق وللمشاركة في العملية السياسية مثل انتخابات مجلس النواب القادم." (5)

قبل وصول الحكيم إلى القاهرة كنتُ قد أجريت عددًا من الاتصالات مع الشخصيات العراقية الموجودة في القاهرة بشأن إمكانية عقد بعض اللقاءات مع الحكيم بهدف استعراض الأوضاع في العراق والموقف من العملية السياسية الجارية، وكذلك البحث في الجهود التي يبذلها في إطار عمله في الحكومة لتحقيق المصالحة الوطنية. شخصيًا.. أحتفظ للحكيم باحترام وتقدير كبيرين على الصعيد الشخصي لأخلاقه الرفيعة، وكذلك على صعيد مواقفه السياسية الرصينة وعلى هذا الأساس اعتبرتُ محاولته للتواصل والبحث عن فرص لتحقيق المصالحة الوطنية مسألة تستحق الإصغاء إليه، ولربما أيضا التعاون والدعم والتأييد.

خلال الأيام التي قضاها في القاهرة عقدنا عدة اجتماعات ضمت مجموعة من السياسيين العراقيين كان من بينهم السيد أحمد الحبوبي والسيد نوري عبد الرزاق حسين والشيخ زعيم الخير

الله وآخرين، تم خلالها طرح العديد من القضايا المتعلقة بموضوع المصالحة الوطنية. كانت أغلب تلك القضايا تتعلق بملاحظات أساسية حول فشل مسيرة المصالحة الوطنية والمؤتمرات التي عُقدت من قَبلُ، بسبب عدم جدية الحكومة والجماعات السياسية المنفذة في تحقيقها، كما تم التعبير عن المخاوف من أن كل ما تسعى إليه الحكومة هو استغلال مثل هذه الاجتماعات إعلاميًّا وسياسيًّا وأن يكون الهدف من أي لقاء باسم المصالحة هو فقط السعي لكسب تأييد للعملية السياسية وللحكومة من قبل الشخصيات والجماعات الرافضة أو المتحفظة عليها ومحاولة طرحها كبديل للمصالحة الوطنية الشاملة، والتي يجب أن تتوجه بالدرجة الأساس للجماعات المعادية للتغير. وعلى هذا الأساس فقد كان هناك إجماع من قبل المشاركين على عدم تلبية أية دعوة للمشاركة في أي لقاء أو مؤتمر جديد للمصالحة قبل أن تُظهر الحكومة الجدية النية الصادقة على العمل لتحقيق المصالحة.

ومع ذلك، وبسبب الالتزام والحرص اللذَيْنِ وجدتهما عند الحكيم، فقد اقترحت عليه فكرة أخرى وهي أن يدعو إلى عقد ندوة مصغرة من شخصيات فكرية وثقافية يكون هدفها طرح أفكار وقضايا بشأن المصالحة وتجاربها، وصياغة مقترحات يجري العمل على ضوئها لإجراء عملية المصالحة في خطوات لاحقة. اقترحتُ عليه أن يكون اللقاء محدودًا ويقتصر على نخبة من

المعنيين بهذه القضايا، وأن يكون شاملًا للاتجاهات المختلفة بحيث يضمن تنوعًا، كما شددتُ على طابعه الفكري وطلبت أن يكون اللقاء بعيدًا عن أضواء الإعلام وعدم استغلاله للمزايدات السياسية وضمان حضور ومشاركة الأطراف السياسية المختلفة في اللقاءات للاستماع إلى وجهات نظرها.

من الناحية المبدأية كان موقفي دائمًا هو أن أمدَّ يدي بالنصح والإرشاد في قضايا الوطن حتى مع من أختلفُ معهم ويختلفون معي، باعتبار أن مصلحة الوطن تعلو على أي خلاف، وأكون بذلك قد أرضيت ضميري وأديت واجبي على الرغم من أني كنت أُعَبِّر عن معظم أفكاري علنًا في ما أكتبه. من ناحية أخرى، كان هدفي من قبول المشاركة المشروطة بالندوة التي اقترحتُها والتي وافق عليها الحكيم، كما وافق عليها رئيس الوزراء نوري المالكي، هو محاولة البدء بطريقة مختلفة في إقناع الجماعات الحاكمة بأهمية المصالحة، بل ضرورتها من خلال وضع أساس نظري وفكري للمصالحة، أي البدء من تحت، قبل الشروع في إعداد مشروع للمصالحة على أسس جديدة، إضافة إلى جعل موضوع المصالحة قضية تهم القطاعات الأوسع من المجتمع، وليس مجرد الجماعات السياسية والنخب.

في أكتوبر/تشرين الأول عام 2009 انعقد اجتماعٌ ما سُمي "الملتقى الأول للنخب الثقافية"، في فندق بغداد وسط العاصمة العراقية بدعوة رسمية من وزارة الحوار الوطني وبمشاركة عدد

محدود من الشخصيات المهتمة بالشأن العراقي العام، تتراوح خبراتها بين من جاء من خلفيات حزبية أو سياسية أو أكاديمية أو بحثية، مثلما تتباين مشاربها وتوجهاتها، إلا أنها جميعًا كانت تتوافق على الحلول السياسية والسلمية للأزمة العراقية. كان الخيار في الدعوة من شأن الوزارة مثلما كان ترتيب جدول الأعمال والقضايا المطروحة للنقاش والدعوات التي وُجهت إلى الأطراف السياسية لحضور الجلسات والمشاركة في النقاشات.

اندهشتُ من أن القوات الأمريكية كانت لاتزال ترسل دورياتها في شوارع بغداد، وفي الليلة الأولى لوصولي اقتَحَمَتْ ثُلَّةٌ من الجنود الأمريكيين المدججين بأسلحتهم بَهْوَ الفندق في مشهد سوريالي، أخذوا بعدها يتجولون في أرجائه دون أي سبب أو مبرر واضح. أزعجني المنظر ليس فقط بسبب الغرور والغطرسة التي كان يتصرف بها الجنود رغم عدم احتكاكهم بمن كان في الفندق، إلّاأن ما أقلقني هو فكرة أن يجري الاجتماع تحت حمايتهم أو بوجودهم، وهو ما نقلتُه ساعتئذٍ إلى أعضاءٍ في اللجنة التحضيرية. لم أرَ جنودًا أمريكيين بعدها خلال اليومين اللذَين استغرقهما الاجتماع، كما لم أرَ أو أشعر بوجود تمثيل أمريكي في الاجتماع ذاته.

حَضَرَت بعض قيادات الصفوف الأمامية للأحزاب والجماعات المشارِكة في الحكومة من مختَلِف الاتجاهات والمُكونات جلساتِ الحوار، واستمع بعضها إلى المداولات كما شارك البعض الآخر

في النقاش، إلّاأنه كان من الواضح أنهم لم يكونوا في وارد النقاش الجِدّيّ، ولربما كانوا يستَخِّفُون في دواخلهم من جدوى طرح أفكار بشأن المصالحة فيما بَدَا محسومًا بالنسبة لهم؛ باعتبارهم شركاء متضامنين في العملية السياسية يحلون مشاكلهم فيما بينهم دون حاجة لا للمصالحة ولا لتدخل الآخرين في شؤونٍ أصبحت من اختصاصهم الحصري.

كان الغرور والعنجهية من ناحية الأطراف الشيعية خاصةً هو سيد الموقف، بينما غاب ممثلو الأكراد تمامًا في حين بَرَزَ ممثلو السنة، وكانوا من أعضاء البرلمان والحكومة، مستكينين وكأنهم اعتبروا المحاصصة التي منحتهم نصيبهم من كعكة الحكم والمناصب والامتيازات..أنها التعبيرُ عن المصالحة الوطنية وليس المصالحة التي تُنهي الإقصاء والتهميش والتي تجعل للمشاركة قيمة حقيقية. لم يُظهِر أي من السياسيين الذين حضروا اللقاءات أي رغبة حقيقية في المصالحة، بل تعاملوا مع اللقاء باستخفاف واضح كان تعبيرًا عن النِّيَّات الفعلية التي يستبطنونها.

من جانبها لم تقم وزارة الحوار الوطني بالترتيبات اللازمة لإنجاح الحوار من خلال إعدادٍ أفضل، وخلقِ آليةٍ محددة لعمله ودعوة أطراف أكثر فاعلية وخبرة في هذا العمل والتحضير له بشكل جيد من خلال هيئةٍ أكاديميةٍ أو ذات خبرة، حبذا إن كانت دوليةً، كما شارك فيه من لا يؤمن تمامًا -مثل أطراف العملية السياسية- بمبدأ المصالحة، والأهم من كل ذلك أن الوزارة لم تقم

بتشكيل سكرتارية أو هيئة خاصة للمتابعة، وكأنها كانت تعلم أن اللقاء هو مجرد مناسبةِ المرةِ الواحدةِ التي لن تتكرر ولن يكون لها قرارات أو توصيات يمكن متابعتها.

شخصيًا قدمتُ في مداخلاتي المتعددة وخلال اللقاءات الجانبية نقدًا لاذعًا للعملية السياسية ولحصيلة ما تم خلال السنوات الست السابقة منذ الغزو ومن قِبَل الجهات السياسية والحكومية، وتناولتُ مسألة المحاصصة الطائفية بشكل خاصٍ باعتبارها سبب كل المآسي، وركزت على فكرة أن المحاصصة الطائفية ليست هي التوافقَ أو المشاركة، وأنها خَلَقَت وضعًا ومناخًا طائفيًّا نَمَّى في أجوائه الحقدَ الطائفي والعنف والإرهاب، ثم بَيَّنْتُ كيف أن المحاصصة لم تعُد بين الطوائف وإنما بين جماعات تَدَّعِي تمثيلَها مما يخلق بدوره سخطًا اجتماعيًّا واستقطابًا سياسيًّا سيضر بالعملية السياسية.(6)

ولم يقتصر حديثي عن أفكار وقضايا المُصالَحة، بل توجهتُ أيضًا بالحديث إلى قضية الفشل في بناء الدولة وأَوجُهِ العجز المختلفة، وبالذات إلى الفساد المستحكم الذي وصفته بأنه حوَّل العراق إلى دولة علي بابا، وسط وجوم العديد من المشاركين الذين لم يرُدُّوا. كما تناولتُ موضوع إدارة الدولة والتعيينات التي تتم فيها على أساس المحسوبية والمنسوبية والقرابة والانتماء الحزبي والمذهبي دون أي معايير مهنية أو عناصر كفاءة وعدل

ومساواة، الفساد الذي حوَّل الدولة ودواوينها إلى عِزَب وإقطاعيات لأقطاب الحكم وجماعاتهم.

في الورقة التي طرحتُها قدَّمت خلاصةً للأسباب التي تقف وراء المأزق الوطني، كما استعرضتُ بعض التجارب العالمية في مجال المصالحة الوطنية كما طرحت بعض الأفكار التي وجدتُها قد تساهم في مسعى إيجاد مخرج من هذا المأزق. كان جوهر الأفكار التي طرحتُها يُركِّزُ على أن الأزمة الوطنية تعود إلى ثلاثة مشكلات أساسية تواجه عملية البناء الوطني، والتي تشكل عملية الوفاق والمصالحة ركيزتها الأساسية، وهذه المعضلات هي التقاسُم الوظيفي الطائفي والإثني الذي أُقيم عليه النظام السياسي الجديد بصورة المحاصصة، وفَشَلُ الطريقة المُتَّبَعة للتخلص من الإرث الاستبدادي والتَّسَلُّطي للنظام السابق، المتمثل في حزب البعث، والأخفاقُ في التصدي للتدخلات الإقليمية في الشأن العراقي والتي أصبَحَت مُعرقلًا أساسيا لجهود إعادة بناء الدولة العراقية.

إن جوهر الفكرة التي رأيت أن يكون عمل المصالحة على أساسها في البداية، ليس عقد مؤتمرات تضم الأطراف المتصارعة، بل البدء بإقامة البناء التحتِيِّ لعملية المصالحة وإعداد الأفكار والقضايا والبرامج التي ينبغي بحثها، والعمل على أن تكون المصالحة في إطار مجتمعي على مستوى الممارسة العملية اليومية في كل حيٍّ وشارع ومدينة، أي بتعبير

آخر.. هو العمل من الأسفل صعودًا إلى تحقيق الهدف المنشود.(7)

في اليوم الثاني وفي لقاء خاصٍ ضمَّ عددًا قليلًا من المشاركين، طرحتُ على المالكي الأفكار الرئيسة التي جاءت بالورقة وشددتُ على فكرة إنشاء معهد لأبحاث المصالحة، يأخذ على عاتقه قضية إعداد ذلك البناء وكل الدراسات والأوراق التي تتعلق بإقامة هياكل فعلية للمصالحة ودراسة التجارب العالمية للمصالحة وشددتُ على أن معهدًا مثل هذا ينبغي ألّا يكون مرتبطًا بالحكومة وأن يعمل بحرية واستقلالية تامة لكي تكون له حرية الحركة من جهة، والثقة فيه من قِبَل الأطراف التي يتوجه إليها في قضايا المصالحة من جهة أخرى.

لم أجد أية استجابة من المالكي أو أية وعود بدراسة المقترحات كما لم يخرج كلامه عمَّا أَلِفتُهُ وأَلِفَتْهُ باقي الأطراف الحكومية خلال هذه السنوات من معسول الكلام بشأن المصالحة، التي تتخلص من وجهة نظره في أنها قد تحققت فعلًا بوجودٍ تمثيليٍّ سُنِّي في العملية السياسية، مع التلميح الواضح بضرورة استسلام كل الأطراف إلى حقيقية وجود غلبة طائفية في البلد ينبغي الإقرار بها، كمعادلة في نظام الحكم الجديد أولًا.. وفي تحقيق أية مصالحة وطنية ثانيًا. كنت على اطلاعٍ على غرور المالكي وتَعَنُّتِه، ولكن اللقاء كشف عن احتقاره الواضح لفكرة المصالحة وهو ما اتضح بشكل أكثر جلاء في ولايته الثانية. في التشكيلة

الوزارية التي أعقبت الانتخابات التي جرت في السنة اللاحقة، قام المالكي بإلغاء وزارة الدولة للحوار الوطني ذاتها وحَوَّلها إلى لجنة شكلية مُلحَقَة، مُهمتها شراء الأعوان وتخريب الذِّمَم باسم المصالحة. وحسب تقارير نشرت فإنه أنفقَ نحو 15 مليون دولار خلال تلك الفترة على مشروع وهمي لِضَمِّ فصائلَ مسلحة سُنِّيَة للعملية السياسية تحت ذريعة المصالحة، ولكن لم يتحق شيء من ذلك.(8)

وإذا نظرنا للأمر من زاوية محاولاتِ إيجادِ ودعم فرصٍ لحلِّ المأزق الوطني العراقي منذ عام 2003، فإن النتيجة البيّنة هنا هي أن إفشال جهود المصالحة الوطنية وخاصة طيلة فترة حكم المالكي التي استمرت ثماني سنوات، كانت بمثابة توجيه طعنةٍ نجلاءَ إلى قلب عملية إيجاد حلول سلمية سياسية وتفاوضية للأزمات في العراق، وتحويل الصراع بين المكوِّنات إلى صراع صِفري، وفسح المجال للمزيد من العنف والذهاب إلى الحروب الأهلية.ولم يكن بروز تنظيم داعش الإرهابي واحتلاله نحو ثلث الأراضي العراقية بما فيها مِن مدن كبرى.. إلّا دليلًا ساطعًا على ذلك.

--

هوامش

1- انظر، جريدة الرياض، بيان مؤتمر «الوفاق» في القاهرة يطالب بجدول زمني محدد لإنهاء الاحتلال، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2005

http://www.alriyadh.com/109782

انظر كذلك، جريدة الرياض "مبارك يفتتح الاجتماع التحضيري لمؤتمر الوفاق العراقي ويؤكد أن الحوار وحده سبيل الخروج من الأزمة" 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2005

http://www.alriyadh.com/109216

2- انظر، صحيفة الدستور، بعد ثلاثة أيام من مباحثات المائدة المستديرة بالقاهرة: "ممثلو القوى العراقية يختتمون اجتماعاتهم دون حسم القضايا العالقة" 29 يوليو/تموز 2006

http://www.addustour.com/14369/

3- انظر، جريدة الأهرام، "أمام العراق فرصة أخيرة"، صلاح النصراوي، 2 أغسطس/آب 2006

http://www.ahram.org.eg/Archive/2006/8/2/FILE2.HTM

4- انظر، جريدة الشرق الأوسط، "مؤتمر المصالحة، بداية متعثرة ونهاية يُتَوقع لها الفشل"، 19 مارس/آذار 2008

http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=463296&issueno=10704#.Vm8z9kp97IU

5- انظر، جريدة الرياض السعودية، "الحكيم في القاهرة للاجتماع بالقوى العراقية المعارضة في الخارج" 14 إبريل/نيسان 2009

http://www.alriyadh.com/422218

6-انظر، ملحق رقم (1) الكلمة التي أعدَدْتُها للّقاء

7-انظر، ملحق رقم (2) نص الورقة المقدَمة للملتقَى الأول للنخب الثقافية العراقية، أكتوبر/تشرين الأول 2009، ارفع صوتك، راديو سوا 2016/6/10

8-انظر، أين ذهبت أموال مشروع المصالحة الوطنية في العراق؟

http://www.irfaasawtak.com/archives/22355

الفصل السادس
فرصة أخيرة

قبل أن يدخل العراق عام 2010 كان من الواضح أنه قد دخل قبل ذلك نفقًا طويلًا وُمعتمًا ومُلتويًا يصعبُ رؤية بابٍ للخروج الآمن منه. كانت السنوات الأربع التي مرت على تشكيل حكومة نوري المالكي الأولى قد حددت معالم الطريق الشائك الذي دخلته العملية السياسية، والتي رست في نهايتها على نظام راسخ للمحاصصة الطائفية والإثنية، بكل ما يمثله من انقسام وتشرذمٍ وطني ومجتمعي وإقصاء وتهميش وتمييز، من ناحية، وهيمنة وانفرادٍ بالحكم واستحواذٍ على السلطة والثروة من ناحية ثانية، وفساد طاغٍ، بل لصوصية واستلاب كامل للدولة ومواردها وعجز عن تقديم الخدمات الأساسية من ناحية ثالثة، وانهيار أمني وعسكري شامل من ناحية رابعة.

باختصار كان العراق الجديد قد احتل مكانه بامتياز على قمة الدول الفاشلة في العالم وفق كل المعايير الخاصة بالحكم الرشيد وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والأمن الإنساني ومستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والصحة والسعادة البشرية وغيرها من سمات الدولة الحديثة ووظائفها الأساسية. ولم يقتصر الأمر على أوجه الفشل في إدارة الدولة، بل امتد

ذلك إلى تعريض بنية الدولة ذاتها للخطر من خلال السياسات التي كانت تمعن في زيادة الانقسام المجتمعي والاستقطاب الإثني والطائفي والدفع بها في الصراعات الأهلية.

جاءت حكومة المالكي كتتويجٍ لعملية بناء سلطة عراقية وطنية تتولى السيادة بعد الغزو، والمتمثلة في كتابة الدستور الدائم والانتخابات التشريعية الأولى، وكتطبيق عملي لفلسفة الديموقراطية التوافقية التي بُنيت عليها العملية السياسية التي هندسها الاحتلال. غير أنه على المستوى العملي الفعلي لم تكن تلك الحكومة إلّا مجرد ائتلاف من تلك الجماعات والزُمَر التي هيَّأ لها الاحتلال الفرصة لكي تتولى واجهة العمل السياسي بعد الغزو وصياغة النظام السياسي وفق مصالحها وأهوائها تحت شعارات وأجندات طائفية وإثنية.

نظريا كانت تلك الحكومة تُعْتَبَر البدء لمرحلة تأسيسية لدولة ما بعد صدام، وهي التي ظلت تُوصَف من قِبَل الأمريكان بأنها دولة ديمقراطية تعددية فدرالية موحدة. على أرض الواقع كان مشهد العراق مغايرًا تمامًا، إذ يقوم الحكم على قاعدة التقاسم الشيعي الكردي السُّني التي أصبحت الدستورَ غيرَ المدون للمرحلة ووفق الشكل التالي: تَصَدَّر خليط من جماعات الإسلام الشيعية التي وحدتها المصالح الشخصية والمنافع المكونَ الشيعي واحتكر بذلك التمثيل الشيعي. عزَّزَت الأحزاب الكردية قبضتها على الإقليم الفدرالي المعلن وفرضت تمثيلها للأكراد في الحكومة

المركزية كما أقامت تحالفًا مرحليًّا مع الائتلاف الشيعي، أو على الأقل مع أطراف منه. تشكلَ تحالفٌ هلاميٌّ من قوىً سُنية قبلت المشاركة في الحكم، إما على مضض، أو لأهداف تكتيكية كي تكون بذلك الضلع الثالث في نظام المحاصصة الإثنوطائفية الذي أريدَ أن يصبح الصيغة التي يقوم عليها الحكم في العراق الجديد.

وبسبب من طبيعة نظام المحاصصة هذه وأسباب أخرى تتعلق بعضها بالتركيبة الشخصية للمالكي التسلطية والإقصائية وضعف كفائته القيادية التوافقية، فقد فشل رئيس وزراء المرحلة التأسيسية فشلًا ذريعًا في إدارة هذه المرحلة حيث أقام حُكمًا هَيمنَ عليه هو وأعوانُه في حزب الدعوة مستبعِدًا حتى حلفاءه في الائتلاف الشيعي، وبطبيعة الحال ممارسًا قدرًا كبيرًا من التهميش ضد الأكراد والإقصاء ضد السُّنَة والاستبعاد لكل القوى والجماعات والأفراد التي عارضت نهجه في إدارة الدولة.

ومع هذا فقد نجح المالكي في تشكيل حكومة ثانية بعد انتخابات عام 2010، كانت في الحقيقة أسوأ من الأولى في كل الملفات التي أدارتها كالأمن ومكافحة الإرهاب والاقتصاد والخدمات والفساد والمصالحة الوطنية. بل في الحقيقة أدار المالكي الدولة بطريقة انفرادية ضربت بالدستور وبالمؤسسات التشريعية والقانونية عرض الحائط، وخلقَ بدائل قائمة على الفساد والولاء الشخصي والمحسوبية مما أجهزَ بالتالي على فكرة قيام نظام ديمقراطي دستوري تشاركي.

وكما سيتضح في الانتخابات الثالثة التي جرت عام 2014 ومحاولة المالكي المستميتة للحصول على ولاية ثالثة، فإن جوهر المأزق الذي أصبح يعيشه العراق يكمن في نظام المحاصصة الإثنوطائفية الذي أصبح المرجعية التي يتم من خلالها تحديد اتجاهات السياسة في العراق والأساس الذي يتم عليه بناء الدولة وإدارة المجتمع. ولم يؤدِ ذلك فقط إلى انسداد أفق العملية السياسية، بسبب رفض المكون السني وتشكيك قطاعات اجتماعية وسياسية عريضة داخل المكون الشيعي كانت تدعو لدولة مدنية ديمقراطية، بل أدَّى إلى فشل مشروع بناء الدولة برمته ووصول المأزق إلى ذروته بعد أن أنتج دولتين في واقع الحال، إحداهما تحكمها جماعات دينية سياسية باسم الطائفة (الشيعة) والثانية تهيمن عليها أحزاب وعوائل (الأكراد) باسم القومية بينما ظل معظم أفراد المكون الثالث (السنة) خارج العملية في حين عاشت الأغلبية الشعبية من كل الطوائف والنِحَل مغَيَّبَة ومُقصاة عن المشهد.

ولقد أدى الاستقطاب الناتج عن ذلك المأزق في البداية إلى تفشي العنف والصراع المسلح ثم تطور ذلك إلى إرهاب دموي أعمى وضع العراق مرات عديدة على حافة حرب أهلية طائفية مدمرة، لم تفلح في إيقافه كل المحاولات التي جرت والوسائل التي اتُبعت. وكان واضحًا أن ذلك سيؤدي إلى المزيد من الإخفاقات على الصعيد السياسي والمزيد من التعاسات على الصعيد

الإنساني وهو ما تحقق في نهاية عهد حكومة المالكي الثانية بظهور تنظيم داعش الإرهابي، واستيلائه على ما يقرب من ثلث الأراضي العراقية وكل ما تبع ذلك من دمار ودمع ودم.

ولم يكن ظهور الحشد الشعبي والمليشيات الشيعية بعد ذلك بكل ما يمثله من حشد طائفي وبناء قوىً عسكريةٍ موازية تعمل خارج إطار الدولة، إلّا التعبير الآخر عن حالة الاستقطاب القصوى التي وصل إليها المجتمع العراقي، بكل ما يمثله ذلك من بؤر صراعات وحروب مستقبلية وانهيار للدولة وسلطتها وهيبتها والبدء في ظهور الدولة الموازية.

طرحَتْ حالة الاستعصاء التي وصل إليها العراق نهاية فترة المالكي الأولى سؤالين، أولهما.. هل نظام المحاصصة ذلك سيكون قدرًا محتَّمًا لا يمكن الفكاك منه؟ أم أن الأمور لم تكن قد وصلت بعد إلى تلك المرحلة وكان بالإمكان إيقافها يومئذ والعودة إلى البحث عن مشروع وطني مغاير لإعادة البناء؟

شخصيًا انشغلتُ بمحاولة دراسة الحالة العراقية ومحاولة الإجابة على هذا السؤال، فقد بدا لي أن المسلسل الجهنمي لِما سُمِّيَ تدليسًا في العملية السياسية قد وصل إلى منتهاه بإنتاج دولة طائفية فاشلة بائسة ومنحطة، سبق أن سميتها دولة علي بابا، ولكنه يمكن أن يستمر ما لم يَتم قطع دابره بالتحدي والمقاومة ومن ثَمَ العمل على بناء البديل.(1)

كانت العملية السياسية قد فقدت شرعيتها نتيجة التلاعب بالدستور وتجاهل القوانين والانفراد بالسلطة والقرارت وتجاوُزِ البرلمان وتعطيل عملِهِ وعدم إنشاء محكمة دستورية ومحكمة اتحادية تُعِين على ضبط العلاقة بين السلطات والفصل بينها. كما أن فكرة المصالحة الوطنية كانت قد وصلت بدورها إلى طريق مسدود ولم يعد لها أي معنى، مما يعني ضرورة العمل على خلق مشروع مغاير تمامًا للعملية السائدة إذا ما أُريد حقًا هزيمة التطرف والإرهاب والهيمنة والإقصاء والتهميش ووقف انهيار الدولة والتقسيم.

كان المشروع البديل من وجهة نظري يتلخص في بناء دولة نقيضة لكل مقومات دولة المحاصصة القائمة، أي دولة مواطنة ديمقراطية حقيقية قائمة على العدالة والمساواة وضمان الكرامة واحترام حقوق الإنسان والحريات. كما كان المشروع الذي أتطلع إلى رؤيته قائمًا على ضمان وحدة العراق الإقليمية وسيادته واستقلاله ومُفضيًا إلى بناء دولة حديثة تقوم على روح العصر ومنجزاته وعلى أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بالاعتماد على موارده البشرية الغنية وخيراته الطبيعية الوافرة.

بمعنىً آخر كان المطلوب على المدى البعيد هو العمل للوصول إلى عقد وطني واجتماعي جديد مغاير لفلسفة المحاصصة الطائفية والإثنية ولكل ما قام عليه النظام الجديد من تفاهمات

واتفاقات وتسويات .أما على المدَيَيْنِ القصير والمتوسط فهو الشروع في فترة انتقالية أخرى يتم خلالها وضع الأسس لعملية تفاوضية جديدة بين الأطراف الوطنية للخروج بذلك العقد.

أما السؤال الثاني، فقد كان يتعلق بالخيارات المتاحة أو السيناريوهات الممكنة للشروع في العمل من أجل التغيير.

بكل المعايير كان وضع العراق، ولا يزال، استثنائيًا من جهة طبيعة النظام القائم والآليات التي تتحكم بعمله والظروف المحيطة به مما يجعل أي عملية تغيير أو الدعوة إليها استثنائية كذلك. كان خيار الانقلاب العسكري مستحيلًا بسبب تركيبة الجيش والقوات الأمنية التي تفتقر لوحدة القيادة والتنظيم وعلاقات ضباطه بالنخب الحاكمة وولائات الجنود الموزعة بين الطوائف والإثنيات والقبائل والأحزاب وجماعات المصالح.

وبالتأكيد فإن التغيير من الداخل، سواء بالطرق السياسية أو الآليات البرلمانية كان مستحيلًا أيضًا، بسبب نظام المحاصصة الذي قد يضطر إلى تغيير الوجوه ولكن ليس النظام نفسه، إضافة إلى علاقات المنافع والمصالح التي أقامتها طغم الحكم الناشئة. كما أن هذا النظام أشاع أجواء من التحشيد والتعبئة الطائفية في البلد بحيث أصبحت أي دعوة للتغيير والإصلاح تُعتَبَرُ عملًا معادًيا للطوائف ذاتها، مما يستوجب الزجر والتخوين والتصدي والمقاومة لكل قوة تعمل من أجل التغيير.

كان استنتاجي الخاص أن هذا النظام لا يمكن أن يبني دولة عراقية حديثة ديمقراطية لكل مواطنيها، وإذا ما استمر الإصرار على المُضِيّ به فإنه سيحمل كل عوامل فناء العراق كدولة موحدة. وعلى هذا الأساس فقد اعتبرت أن عام 2010، بما يمثله حدثان رئيسان فيه وهُما: قرب مغادرة القوات الأمريكية، وإجراء انتخابات جديدة، يمكن أن يكون محطة انطلاق لمشروع جديد للتغيير. كان الاستنتاج يقوم على فكرة ضرورة أن يهدفَ أي عمل سياسي إلى تصحيح مسار العملية السياسية، والتأكيد على عدم اعتبار حكومة المالكي مرحلية تأسيسية للدولة التي ستكون بالنتيجة دولة طوائف وجماعات إثنية تحمل بذرة فنائها بداخلها، وعلى ضرورة استمرار المرحلة الانتقالية بهدف إقامة الدولة البديلة، دولة المواطنة المدنية الجامعة.

لكن المعوِّق الأساسي أمام تلك المهمة كان بطبيعة الحال غياب الأدوات والآليات التي ستُلقَى على عاتقها هذه المهمة، أي بمعنى أوضح غياب تنظيمات أو حركات حقيقية وذات مصداقية وعابرة للطوائف تُعَبِّرُ عن المشروع السياسي الوطني الجامع المطلوب للمساهمة في تحقيق هدف الدولة المدنية. فإذا كان صدام قد جَرَّفَ الحياة السياسية في العراق عبر هيمنة الحزب الواحد طيلة أكثر من ثلاثة عقود، فإن الجماعات السياسية الحاكمة بعده أقامت نظامًا تسلطيًّا من نوع آخر يقوم على الديماغوغية والاحتكار والإقصاء، يحُدُّ من النضالات

الديمقراطية ويسعى لتوجيه الحوارات السياسية نحو الفضاء الطائفي الذي خلقه وفق نظام المحاصصة.

وعلى هذا الأساس كنت أرى أن أي مشروع للتغيير ينبغي أن يتجاوز كل هذه الخطابات ويتوجه مباشرة إلى إطلاق حراك شعبي وطني عابر للطوائف والأديان والأعراق، يقوم على توحيد العراقيين ويستند إلى حقيقة فشل مشاريع المرحلة الانتقالية المتمثل أساسًا في عجز نظام المحاصصة الطائفية والإثنية في عملية البناء، والانهيارات الأمنية والاقتصادية المستمرة وتفشي الفساد وغياب الخدمات الأساسية وعزلة العراق الإقليمية والدولية ومخاطر الانهيار المجتمعي والحرب الأهلية الشاملة واحتمالات التقسيم.

كنت أدرك بالتأكيد أن أي حراك شعبي من هذا الطراز يتطلب إضافة إلى العوامل السياسية والاجتماعية، تَحَقُّقَ شروط ذاتية لم تكن متوفرة وعلى رأسها وجود فاعِلِين سياسيين أكْفاء على مستوى النخبة للقيادة والتخطيط والتفكير والتنظيم، وكذلك على مستوى الكوادر التي بإمكانها أن تتولى مهام تحريك الشارع ودفع الناس للمشاركة، إضافة إلى وجود رؤية متكاملة وبرنامج عمل جامع وواضح المعالم يتَبَنَّى الأهداف المرجوة.

في تقديري لم تكن هناك قيادات أو جماعات كثيرة في الساحة يمكن الالتفاف حول مشروعاتها، فالغالبية العظمى من الشخصيات التي لعبت أدوارًا قيادية في معارضة صدام أو في

الفترة التي أعقَبَت إسقاطه كانت قد احترقت سياسيًا او استُنزِفت وفقدت مصداقيتها، في حين شاخت أخرى منذ زمن طويل وفقدت قدرتها على تقديم مبادرات وأفكار خلَّاقة تتفق مع المرحلة وظروفها ومتطلباتها وكانت لا تزال تُرواح مكانها في مفاهيم وسياسات الماضي البالية.

لم تكن هناك جماعة شابة تمتلك الحيوية للتنظيم وحشد التحرك المطلوب يمكن الالتفاف حول مشروعاتها التي تنطلق من البيئة الجديدة، وسيكون هناك حاجة لوقت طويل جدًا كي تظهر وجوه جديدة قادرة على إعادة بث الأمل في نفوس الناس واكتساب مصداقية لديها، مما يعني أن أي حراك كان يعني اللجوء إلى بعض التنظيمات والشخصيات التي كانت مطروحة في الساحة، على الرغم من تواضع إمكانياتها وقدراتها التنظيمية والسياسية والفكرية حتى يتم بناء نموذج التنظيم الجديد.

لم تنقطع الاتصالات التي بدأت منذ عام 2007، وخاصة بين مجموعتين كانت إحداهما في لندن تتمحور حول الدكتور فاروق رضاعة ومجموعته في "اتحاد الديمقراطيين العراقيين" وفي "لجنة دعم الديموقراطية في العراق"، والأخرى في القاهرة نواتها الشخصية الوطنية والقومية الديموقراطية، والمعارض المخضرم لنظام صدام والوزير السابق أحمد الحبوبي والقيادي السابق في الحزب الشيوعي العراقي والشخصية البارزة في الحركة العالمية للتضامن بين الشعوب الآسيوأفريقية نوري عبد

الرزاق حسين وأنا. ما يجمع بين المجموعتين على صعيد القضية المطروحة هو تجربتهم المشتركة منذ انضماهم إلى كتلة نداء طلب التنحي لصدام حسين في فبراير/شباط 2003 عشية الغزو الأمريكي، ومن بعد ذلك المشاركة في نشاطات مشتركة مثل المصالحة الوطنية والتوجُّه إلى الأمم المتحدة والمطالبة بتولي المنظمة الدولية الوصايةَ على العراق لفترة انتقالية، وكذلك نشاطات الدعوة لقيام الدولة المدنية مثل مؤتمر"سبل تفعيل الوسط الديموقراطي لبناء الدولة المدنية الاتحادية الديموقراطية" في أربيل ربيع عام 2009، والذي فشل فشلًا ذريعًا كما أسلفتُ في شرح ذلك بعد أن اتضح أنه يُخفي غايات وأجندات بعيدة عن هدف المؤتمر المعلن.

وسواء في لندن أو في القاهرة أو في عواصم ومدن أخرى كان الهمُّ الوطني والرغبة في التغيير تفرض نفسها دائمًا على كل هذه اللقاءات، وعادة ما تتحول التحليلات والنقاشات إلى أسئلة تنتهي غالبًا إلى سؤال جوهري عما يمكن فعله على المستوى الشخصي والجماعي من أجل العمل على إنقاذ الوطن من الحالة المتردية التي وصل إليها، بل من الانهيار القادم. كان معظم المشاركين ممن أفنوا أعمارهم في العمل الوطني والسياسي، وخاصة في مقارعة دكتاتورية نظام صدام حسين، وممن يرون بحق أن ثمرة نضالاتهم تلك والتي تمثلت في إسقاط صدام، جرى تبديدها على يد الزُّمَر والجماعات التي اختطفت مشروع التغيير

وحولته إلى مشروع طائفي إثني للحكم من خلال صفقات لتقاسم السلطة والثروة فيما بينها.

كان الحماس من أجل العمل للتغيير متوفرًا، وأحيانا سخيًّا ومندفعًا، ولكن كان يعوزه التفكير العميق في متطلبات التغيير والرؤية والتدبير والتنظيم لتحقيقه. خلال الأشهر الأولى من عام 2010 جرت مراسلات ونقاشات معمقة محورها البحث في إمكانية العمل لإطلاق تحرك ما باتجاه التغيير في الوضع السياسي القائم وإنقاذ العراق من المحنة الوطنية وإخراجه من المأزق الذي كان قد دخل فيه. كانت الأفكار الأولية متعددة ومتشعبة وتعكس خلفيات واتجاهات سياسية وفكرية متباينة، إلّا أنها كانت تجتمع على هدف أساسي وهو ضرورة مواجهة الوضع القائم بالطرق الديموقراطية والسلمية، بهدف إنهاء نظام المحاصصة الطائفية وبناء دولة مدنية تقوم على أساس المواطنة.

أدَّت المناقشات والمراسلات التي جرت إلى الوصول إلى بعض الأفكار سواء بشأن الأهداف المرجوة أو وسائل تحقيقها، والتي كانت بحاجة ماسة إلى المزيد من النقاشات بهدف بلورتها وصياغتها في وثيقة أولية يتم على أساسها الاتفاق على الأفكار العامة والأهداف الرئيسة قبل المضي قُدمًا في الاتفاق على شكل التحرك وبرنامج العمل، وغيرِ ذلك من أساسيات العمل المطلوبة لإطلاق مشروع سياسي يأخذ على عاتقه مهمة التنفيذ.

ومع كل مخاوفي من إمكانية الفشل وهواجسي من إمكانية تكرار تجارب الماضي، سواء تلك التي شاركت بها أو اطَّلعتُ عليها، وكذلك إدراكي للتباينات الموجودة بين الأطراف التي عزمت على المشاركة، فقد اعتبرتُ أن تلك فرصة مهمة، وربما أخيرة، ينبغي ألّا ُتهدَرَ وأنَّ بالإمكان استثمارها لإنجاز شيء ما حتى ولو كان الأمر وضع لبنة أولى في مشروع التغيير.

لم تكن توقعاتي كبيرة، ولكن كان يحدوني الأمل أن النيَّات الصادقة والتجرد الأخلاقي والضمير الوطني والإدراك المطلوب لخطورة المرحلة والشعور بالمسؤولية واستيعاب دروس الماضي الأليمة والثقة المتبادلة والتطلع إلى المستقبل والحماس.. ستكون العوامل الجامعة لتحقيق المشروع. وعلى هذا الأساس فقد وافقتُ أخيرًا على العمل وعلى اعتبار أن أتولى بعض جوانب التحضير وخاصة إعداد الوثائق الرئيسة التي ستضع التوجهات العامة، ريثما يتم إقرارها في مؤتمر موسع مزمع عقده.

ولم تكن عملية إجراء النقاشات والأطروحات التي قُدِّمَت سهلة أو يسيرة، بل تميَّزَت كما كان متوقعًا بتعقيدات ناجمة عن عوامل عديدة، بعضها يرتبط بنوعية التحليلات التي قُدمت عن طبيعة المرحلة ومستوى الوعي السياسي للمشاركين في إدراك وفهم تعقيدات الوضع العراقي داخليًا وإقليميًا وعالميًا، وبعضها الآخر يتعلق بالخلفيات السياسية والتجارب الشخصية لكل المشاركين.

وخلال أسابيع عديدة جَرَتْ بلورة عدة مسودات تتعلق بنص نهائي تَقَرَّرَ أن يخرج به اجتماع تحضيري، يتم في نهايته إطلاق المشروع الذي سيتم مناقشة أبعاده المختلفة خلال الاجتماع المزمع، كما جرت مناقشات بشأن إعداد قوائم المشاركين في الاجتماع التحضيري وإجراء الاتصالات اللازمة بهم.

جرت مناقشات موسوعة بشأن مكان انعقاد الاجتماع وتم اقتراح القاهرة لاعتبارات عديدة، منها ما يتعلق بالجوانب اللوجستية كوجود عدد من المشاركين الأساسيين وسهولة الانتقال للمشاركين الآخرين إليها، ومنها مايتعلق بالمكانة الرمزية للعاصمة المصرية وموقفها الحيادي في الأزمة العراقية ووجود الجامعة العربية وكذلك الإمكانات الإعلامية المتوفرة فيها.

كانت المفاجأة الأولى هي رفض السلطات المصرية عقد اجتماع علني موسع في أحد الفنادق كما كنا نأمل. أجريتُ ومعي الأستاذ نوري عبد الرزاق والدكتور فاروق رضاعة اتصالات عديدة مع الجهات المصرية، لكننا لم نتوصل إلى شيء سوى أنهم سيغضون النظر عن أي اجتماع يُجرى دون تواجد إعلامي أو حضور من مدعوين من أحزاب ومنظمات المجتمع المدني ومن ممثلي الأمم المتحدة والجامعة العربية والهيئات الدولية المعنية، كما كنا نأمل لإعلان المشروع.

في شهر مايو/أيار عام 2010، عُقد الاجتماع غير المعلن إعلاميًا، والذي تقرر أن يكون تحضيريًّا للإعداد لمؤتمر تأسيسي في بغداد في الفترة اللاحقة بهدف الإعلان الرسمي عن التحرك، بعد أن يكون قد تم بلورة الاتجاهات العامة وأهداف التحرك وتم عرضها على كل القوى والشخصيات الراغبة والساعية لإعادة بناء العراق، دولةً مدنيةً ديمقراطية تعددية لجميع أبنائها، وعلى أساس المواطنة كما كنا نهدف.

ضمت قائمة المشاركين في اجتماع القاهرة التحضيري شخصيات من بينها سياسيين مخضرمين وأكاديميين وشيوخ عشائر ونشطاء سياسيين وحقوقيين من مختلف الخلفيات، إضافة إلى تأييد ومباركة شخصيات أخرى كانت تستعد وتنتظر دورها للمساهمة في المؤتمر التحضيري، بعد أن باركت وأيدت المسعى منذ بدايته. وبسبب الطابع غير العلني المفروض فقد عُقِدَت الاجتماعات في بيتي وبيت الأستاذَين أحمد الحبوبي ونوري عبد الرزاق على مدى أربعة أيام متتالية.

وكما هو واضح من هذا السرد وأكيد، فقد جرت كل خطوات التحرك بمبادرة عراقية ذاتية محضة دون أي تدخل أو مساعدة أو حتى اطلاع من قِبَل أي طرف أجنبي، ومن ضمن ذلك التكاليف المالية التي تحمَّلَها المشاركون أنفسُهم. لم تكن غاية الإصرار على الابتعاد عن أية أطراف خارجية في عملية الإعداد للمشروع ترسيخَ مبدأ استقلالية المشروع ووطنيته فقط، بل

وأيضًا تفادي تلك التجربة المريرة للمعارضة العراقية ضد صدام وارتهانها بالأجنبي.

إن انعقاد الاجتماع في الظروف الصعبة التي صاحبته والتحديات التي واجهته كان بالتأكيد تعبيرًا عن الإرداة والتصميم اللذَين أبداهما المشاركون، وكذلك الآمال التي رسمها عليه المئات من الشخصيات التي تم طرح الفكرة عليها وتمت استشارتهم وغيرهم من العراقيين الذين كانوا ينتظرون بحرارة إطلاق المشروع للانضمام إليه، أو دعمه.

إضافة إلى ذلك، فقد كان مجرد النجاح في لَمِّ شمل جماعة عراقية، ولو صغيرة عدديًا، تعبيرًا عن القدرة التي يوفرها التقاء الإرادة والعمل لفتح كوَّةٍ في جدار اليأس وجعلِ التحول والتغيير ممكنَيْن.

وخلال الأيام الأربعة للاجتماع جرت نقاشات معمقة بشأن الأفكار والمبادئ التي طرحتها الورقة التي قدمتُها لإطلاق "المبادرة الوطنية العراقية"، والتي اقترحتها كي تقوم بالأساس على فكرة استنهاض الأغلبية الصامتة في العراق وتحريكها واستقطاب النخب السياسية الوطنية في تحرك جماهيري لتحقيق الهدف المطلوب من خلال تحفيز الشارع وإقحامه في النضال من أجل التغيير.

وسواء في الوثيقة التي قدمتها أو في النقاشات التي أجريتُها.. كنت أسعى إلى إقناع المشاركين بالالتفاف حول المشروع الذي اقترحته، أن يبدأ كمجموعة ضغط تشكلها نواة تسعى من خلال العمل السياسي والإعلامي والحقوقي إلى التحرك، حتى الوصول به تدريجيًّا إلى حركة سياسية شعبية واسعة تقوم على استقطاب القطاعات الرافضة لصيغة العملية السياسية في المجتمع العراقي والمؤيدة للتغيير.

وخلال المناقشات التي جرت استعرضتُ تجارب عمليات التغيير من أسفل، أو ما يُدعى بحركات الشارع، التي جرت في بعض البلدان وركزت على تجربة داعية الديموقراطية المصري البارز محمد البرادعي والجمعية الوطنية للتغيير في مصر، والتي كان قد أسسها قبل أشهر من اجتماعنا، والحملة التي أطلقها لجمع التوقيعات بهدف تعبئة الشارع المصري للنضال في مشروع التغيير ضد نضام حسني مبارك.

كما كانت في البال تجربة حركات التغيير الجَنينية في مصر آنذاك، ومنها حركة كفاية المعارضة للتوريث وحركة 6 إبريل، باعتبارهما من تجارب العمل الجماهري للتغيير، والتي يمكن الاستفادة منهما مع الأخذ بعين الاعتبار تباين الظروف والموروثات السياسية والثقافية والخبرات التاريخية في البلدين، وخاصة الوضع العراقي وظروفه ومتطلباته وتعقيداته.

وبسبب وجودي في مصر كنت خلال سنين طويلة أراقب عمل هذه الحركات الاجتماعية عن كثب، كما كنت أدرس تجارب عالمية أخرى في التغيير والثورات وأحاول المقارنة بين البيئات التي جرت فيها وبين البيئة العراقية وأتعرف على الاستراتيجيات التي وضعت والتكتيكات التي استخدمت، كما كنت أحاول أن أحلل أسباب النجاح أو الفشل وألتمسُ إجابات عن الأسئلة المتعلقة بكيفية صياغتنا لتجربتنا العراقية في هذا المجال.

وبالرغم من النيَّات الطيبة والجهود المخلصة التي أبداها المشاركون والإحساس الطاغي بضرورة العمل على إنقاذ العراق من محنته، إلّاأن الاجتماع فشل في الخروج بنتيجة إيجابية نظرًا لخلافات ظهرت بشأن بعض الأفكار والصياغات والتكتيكات والأهداف المرجوة من التحرك. كانت بعض الخلافات قد ظهرت أثناء فترة التحضير، كما أنني شخصيًا كنت أتوقع أن تبرز بعض الاختلافات نتيجة تعدد التجارب وتباين في بعض المواقف، وحتى لأسباب شخصية ووجود أجندات ومصالح خاصة، ولكني كنت أعول على إمكانية التوافق في النهاية على حلول وسط باعتبار أن تلك كانت مجرد بداية، وأن المزيد من الجهد بعد الإعلان عن المشروع سيكون كفيلًا في النهاية بتحقيق الحد الأدنى من وحدة الموقف والاتفاق على الأهداف الرئيسة.

ظهرت خلال النقاشات خلافات جوهرية، أولًا بشأن الوثيقة الرئيسة وثانيًا حول ثلاث قضايا أساسية تتعلق بهدف وطبيعة التحرك والتكتيكات المطلوبة.

قاد الاستاذ أحمد الحبوبي معظم الاعتراضات بدءًا بالوثيقة التي صغتُها كمسودة لبيان وبرنامج العمل، وقدم بدوره ورقة كان قد أعدَّها تضمَنَت أفكارًا وصياغات مختلفة وأحيانًا متناقضة.

لم يطلب الحبوبي تضمين أفكاره في الورقة الرئيسة كما يُفترض وطرحِها للنقاش للتعديل أو الإضافة، بل طلب تقديمها كاملة كبديل وهو ما جرى فعليًّا، إذ توقف الاجتماع الثاني لساعات طويلة للانتهاء من الطبع وإجراء المناقشة. ونتيجة لذلك أصبح هناك ورقتان مختلفتان في الصياغات وفي الأفكار الرئيسة وفي الأهداف، مما كان يعني إعادة النقاش إلى المربع رقم واحد الذي بدأنا به العمل واستغرق شهورًا طويلة.

في المضمون لم يوافق الحبوبي على فكرة إطلاق المشروع في البداية كمجموعة ضغط هدفها الشروع بتحرك إعلامي وسياسي، كما اعترض على فكرة القيام بأي محاولة للاتصال مباشرة مع نخب السلطة والحكم بأي طريقة كانت سواء بكتابة المذكرات للاعتراض أو الاحتجاج أو القيام بمحاولات الضغط، واعتبر الاتصال بهم خطًّا أحمرَ ولا يسَعُه قبول القيام بذلك.

وطبيعة الحال أن ذلك كان يتنافى مع أهداف التحرك، كمجوعة ضغط وتحريض جماهيري، وطبيعة العمل المطلوب في المواجهة اللاعنفية وأساليب العمل السياسي المرن التي تتطلب الضغط السياسي والإعلامي والشعبي وإيجاد تحالفات سياسية جديدة وشق صفوف الخصم واكتساب تعاطف وتأييد الشارع العراقي والرأي العام الإقليمي والدولي وغيرها من التكتيكات المعروفة، بهدف شق طريق للتحرك وسط الظروف الصعبة التي سيواجهها التحرك بالتأكيد.

كان على أي حركة تنبثق أن تكون مستعدة للحوار مع جميع الأطراف في ذات الوقت الذي تواجههم فيه سلميًا، باعتبار ذلك ليس تكتيكًا مرحليًا من أجل التمكين فقط، وإنما استراتيجية بناءة للاشتباك السياسي في الفضاء العام. وعمليًا لم يكن لدى أي حركة جديدة تنبثق رفاهية المعارضة المطلقة والرفض قبل أن يشتد عودها وتتعمق جذور قواعدها الشعبية والسياسية، كي تكون ندًا يُعتَدُّ به من قِبَل الخصوم مثلما يحظى بتأييد واحترام الشارع.

الخلاف الثاني كان يتعلق برغبة الحبوبي في الإعلان فورًا عن قيام حركة أو تنظيم سياسي كنتيجة للجهود المبذولة من قِبَل المشاركين، وليس مجرد جماعة ضغط سياسي، أو مبادرة وطنية للإنقاذ كما كنت اقترح. كانت تلك الرغبة تتعارض كلية مع التفاهمات التي انبنى عليها التحرك منذ البداية باعتماد المرحلية

في العمل، ثم إنها كانت تفتقر إلى الإمكانات المادية، وخاصة القاعدة الشعبية والحقائق التي يمكن على أساسها إطلاق تنظيم سياسي بين شخصيات وأطراف لا تجمعهم أرضية سياسية وعقائدية وفكرية مشتركة سوى الرغبة والإرادة في تغيير الوضع القائم من خلال منبر عام يسعى لتنظيم حراك جماهيري.

كان التركيز على مسألة تأسيس تنظيم بمثابة إطلاق رصاصة الرحمة على المشروع وهو لم يزل جنينًا، في حين كان المرجو النجاحَ في استهداف تحول جذري في اتجاهات الرأي العام تجاه مشروع وطني جامع سيحتاج نضوجه والوصول إلى نتائج مُرضية وعميقة منه إلى فترات طويلة من العمل.

اما الخلاف الجوهري الثالث فقد تركَزَ حول طبيعة التحرك السلمي والسياسي والديموقراطي الذي اقترحتُه كاستراتيجية للعمل، وتبناه أغلبية المشاركين بينما أَلَحَّ الحبوبي على ضرورة القبول بإمكانية اللجوء إلى وسائل أخرى، سمَّاها في ورقته بـ"المقاومة الوطنية المشروعة."، لم يكن ذلك التعبير إقرارًا بحق مقاومة المحتل أو كونه حمَّالًا للأوجُهِ كما قد يتبادر إلى الذهن، بل كان يعني تحولًا جذريًا في فكرة المشروع وأهدافه التي لا يمكن أن تتحق إلا من خلال تحرك سلمي سياسي شعبي.

في رفضي الصارم لفكرة المقاومة الغامضة تلك والتي كانت تنطوي ضمنيًا على التسليح والعنف، رأيت أنه أولًا سيكون اقترابًا مباشرًا من جماعات العنف وخاصة الإرهابيين والبعثيين،

وثانيًا أنه لا مبرر له إذا كان المقصود هو مقاومة المحتل الأمريكي طالما أن الاتفاقية الموقعة ستعني انسحاب القوات الأمريكية خلال الفترة القادمة.كما أنه ثالثًا.. سيؤسس لمشروع عنف يتناقض مع هدف بناء دولة مدنية الذي هو بطبيعته مشروعٌ سلمي.

كنت أدرك من متابعاتي واهتماماتي بنشاط وتاريخ الحركات السياسية في العالم قديمها وحديثها، أن الجدل الساخن حول التكتيكات يخفي في حقيقة الأمر خلافًا مستترًا حول الاستراتيجية. كما أن بعض الشعارات السياسية والفكرية والأيديولوجية قد تُخفي مواقفَ ذاتيةً مضمَرَةً تتعلق بالتاريخ الشخصي وبالتجارب الخاصة، والتحسس من الآخرين أو المخاوف وعدم الاطمئنان أو حتى العزة بالنفس التي يصعب إقناع صاحبها بأهمية التنازل، أو التخفيف عنها لصالح التوافق على المشتركات.

من ناحية أخرى، فإن العجز عن فهم فروق أساسية بين التجارب السابقة والتجربة الحالية أو عدم إدراك ظروف ومتطلبات الوضع العراقي الجديد، ومحاولات إسقاط مفاهيم الماضي وسياساته على الحاضر، كانت تبدو لي مؤشرات أولية على صعوبة أو استحالة إدارة المشروع مستقبلًا على أساس صيغة الحل الوسط التوافقية بسبب حدة المواقف التي تم التعبير عنها،

وعدم ظهور مؤشرات على تكوين أغلبيةٍ بأمكانها حسم النقاش ومعالجة الخلافات الأساسية بالصياغات النهائية.

بعد تلك النقاشات بدأتُ أدرك أن ما كان يتطلبه المشروع من مدخل إبداعي وخيال سياسي واسع يتناسب مع حجم المأساة العراقية.. وكذلك القدرة على التضحيات بالمواقف الصغيرة، هو أمر يفوق ما لدى بعض المشاركين من أفق وتجربة واستعداد. كنت مستعدًا لأن آخُذَ بعين الاعتبار أية مخاوف أو اعتراضات قوية أو وجهات نظر منطقية وأعالجها بالصياغة المعقولة لضمان التوافق، ولكني وجدت أن التضحية بالأفكار الأساسية وبالهدف الرئيس منذ البداية لن يكون مفيدًا، مما جعلني أقف بصرامة ضد أي محاولة لتحويل المشروع إلى اتجاه آخر غير المطلوب.

أعتقد أن الاجتماع وما سبقه من نشاطات واتصالات مَثَّلَت فرصة مهمة للعمل على إطلاق شرارة التغيير في العراق في ظل ظروف كانت مواتية حينها، وهو ما أثبتته الانتفاضة التي انطلقت بعد شهور في بداية عام 2011 في سياق ثورات الربيع العربي التي جرت في عدة بلدان عربية وأسقطت بعض أنظمتها. إذ لنا أن نتصور الآن الفروق الجوهرية في مستقبل تلك الانتفاضة التي كانت ستحدث لو كان وراءها تنظيم قوي مساند لها في الداخل والخارج، يقودها ويشد من أزرها ويحشد خلفها الملايين من العراقيين ويوفر لها دعمًا إعلاميًّا وسياسيًّا دوليًّا.

إن فشل تلك المبادرة يعود بمجمله إلى تفشي الأمراض المزمنة التي عانت منها حركات المعارضة العراقية في عهد صدام حسين، والتي وقفت دائمًا بعقليتها وممارساتها التقليدية وارتباطاتها العقائدية والسياسية وعجزها وترددها وأنايتها عائقًا في طريق إنجاز المشروع الوطني. وهي بذلك توفر دروسًا غنية للأجيال الجديدة من العراقيين، وهي أن عليهم الاعتماد على أنفسهم بالدرجة الأولى في اكتساب الأفكار وأساليب التنظيم والعمل الجماهيري والمقاومة السلمية، وليس على التقاليد البالية لجماعات وشخصيات سياسية استهلكت نفسها منذ زمن طويل وهي لا تبحث إلا عن مكان في العمل السياسي العام ونصيب من كعكة السلطة، من خلال ركوبها موجات الاحتجاج والرفض، وهو ما اتضح جليًّا في تجربة الحراك الجماهيري والاحتجاجات التي جرت عام 2015.

شخصيًا كان من الطبيعي أن أشعر بالمرارة الشديدة والألم، وحتى بالسخط، من فشل الاجتماع وعدم تمكن المشاركين من الوصول إلى أرضية مشتركة، وإهدار تلك الفرصة الثمينة في محاولة وضع لَبِنَاتٍ لمشروع وطني واعد للإنقاذ كان قد جاء في وقته تمامًا.

لم أتعامل مع الموضوع برومانسية أو حساسية بقدر ما شعرتُ بخيبة الأمل من أنَّ العراق الذي تقوم على حُكمِه طُغَم وجماعات ممن لا هَمَّ لها إلّا الجلوس على كراسي السلطة وسرقة ثرواته

ونهبها والعبث بمقدراته لا يجد -وهو في محنته هذه- من أبنائه من يستطيع أن يعلو بحسه التاريخي والوطني والأخلاقي لمستوى المهمة المطلوبة لإنقاذه.

بقيت محتفظًا بعلاقات إنسانية وصداقة واحترام متبادل مع جميع الإخوان الذين ساهموا في المشروع لأني اعتبرت الخلافات السياسية هي مجرد اجتهادات ووجهات نظر، وأن مسيرة التجربة العراقية والتاريخ كفيلان بأن يحكما في من كان منا على صواب ومن كان على خطأ.

وفي السنوات اللاحقة رفضتُ المشاركة في العديد من المحاولات التي جرت تحت شعار إحياء "التيار المدني"؛ لأني كنت أرى أن العلة كامنة في نفس الأذهان وذات الجماعات التي تحاول أن تركب الموجة لتحقيق مصالحها وأجندتها الخاصة وليس لتأسيس مشروع حقيقي للتغيير في العراق. ما يدعم هذا الاستنتاج هو التحديات التي واجهتها محاولتان، الأولى هي "تشكيل التيار الديموقراطي" وخوضه انتخابات 2014 بطريقة عشوائية أسفرت عن نتيجة متواضعة، والثانية هي محاولة ما يدعى بالتيار المدني الهيمنة على الحراك الشعبي الذي انطلق صيف 2015 والذي سرعان ما فقد زمامه بعد أن اتضح مرة أخرى أن ذات الجماعات السياسية تبغي توظيفه لمصلحة أجندتها الخاصة.

لم تكن لي تجربة للعمل في أحزاب أو تنظيمات سياسية من قبل، إلّا أنني عملت في المجال السياسي العام طيلة أربعة عقود من الزمن، واعتبرت نفسي دائمًا مثقفًا سياسيًا، وهو الدور الذي وضعه على عاتق عراقيين كثيرين مثلي، انحطاطُ السياسة في العراق وممارساتها خلال حقب طويلة، مما يحتم عليهم، وخاصة في فترات الأزمات الكبرى، أن يساهموا بأفكارهم ورؤاهم، ويتقدموا بمبادراتهم الخاصة، وهو ما كان الهدف وراء مساهمتي في كل تلك المحاولات والمشاريع.

يكفيني أن جميع الأفكار التي طرحتها خلال تلك السنين ومنها ما يتعلق بالمصالحة الوطنية والوصاية الدولية والدولة المدنية والمبادرة الوطنية والتسوية التاريخية.. قد أخذت طريقها في الجدل العام وتبنَّتها جماعات وشخصيات كمنهج وأدوات للتعامل مع المأزق الوطني العراقي.

وحين أضع هذه الشهادة أمام التاريخ فإني أأمل ألّا يكون الوقت قد فاتأمام القوى الناهضة من الأجيال الشابة في العراق لكي تستوعب الدروس والعبر من فشل الأجيال التي سبقتها ومن وعجزها وترددها وأنانيتها ولكي تستنهض قواها من أجل بدء ثورة التغيير، ثورة بناء دولة عراقية مدنية ديموقراطية لكل مواطنيها بدلًا عن دولة المحاصصة الإثنوطائفية الغاربة.

--

ملاحق

ملحق (1)

بيان التنحي

نداء من شخصيات عراقية بارزة

تنحي قيادة النظام ينقذ العراق من الدمار

أصدر عدد من الشخصيات العراقية السياسية والثقافية والعلمية النداء الآتي:

تتجمع غيوم حرب جديدة على العراق مما ينذر بأخطار مدمرة بالنسبة للشعب العراقي وشعوب المنطقة والأمن والسلم في العالم. لذا فإن درء الحرب وتفادي عواقبها المريعة يتطلبان من دون شك تغييرًا شاملًا في العراق، وخاصة تنحي قيادة النظام الحالي وفتح الطريق لمستقبل أفضل للبلاد.

إن النظام الحالي وأسلوبه في الحكم كان العامل الرئيس للعديد من الأزمات والكوراث التي لحقت بالعراق والمصالح العربية بوجه عام. ولا يمكن الخروج من هذا المأزق الخطير إلا بإقامة

حكم ديموقراطي تعددي يلتزم بعدد من الأسس والمبادئ، وأهمها:

أولًا: قيام حكومة تمثل الإرادة الشعبية الحرة وتنبثق عن مجلس تأسيسي يُنتخب انتخابًا حرًا مباشرًا في انتخابات ديموقراطية نزيهة ويقوم بوضع دستور عصري لاغيًا كافة القوانين والقرارات التي تعيق ذلك، كما تشرف هذه الحكومة على الانتخابات العامة لانتخاب الجمعية الوطنية (البرلمان) حسب الدستور.

ثانيًا: تصفية آثار القمع السياسي والاضطهاد القومي والطائفي وتأمين الحريات والحقوق السياسية والمدنية للمواطنين من غير عوائق وتمييز فيما بينهم ووفق سيادة القانون ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية الأخرى ذات الصلة.

ثالثًا: حماية وحدة العراق وسيادته الكاملة على أرضه وتعزيز الوحدة الوطنية للمجتمع العراقي على أساس التمسك بمبدأ المواطنة العراقية واستحقاقاتها ورفض أية انحرافات عن هذا المبدأ أو الإساءة إليه لاعتبارات ضارة سواء كانت إثنية أو طائفية أو دينية أو جغرافية. وفي هذا السياق ينبغي التأكيد على أهمية احترام الحقوق القومية للشعب الكردي انطلاقًا من مبدأ الشراكة العربية/الكردية في الوطن الواحد واختيار الصيغة المناسبة لتجسيدها وضمان الطموحات المشروعة لجميع الأقليات الإثنية والدينية من غير تمييز أو مفاضلة.

رابعًا: المطالبة برفع الحصار والعقوبات الدولية فورًا ومعالجة قضايا الديون والتعويضات بما يكفل للعراق إعادة بناء اقتصاده بطريقة كفء وتوفير المستلزمات والثقة اللازمة للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب للمساهمة في ذلك.

خامسًا: تبني سياسة نفطية تساهم في إعادة إعمار العراق والتعاون من خلال صيغ شفافة بين الجهات المعنية والعمل مع بقية الدول المنتجة من أجل استقرار الأسواق النفطية العالمية.

سادسًا: الوقوف إلى جانب نضال الشعب الفلسطيني ودعم تطلعاته المشروعة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وكذلك السعي لتحرير الأراضي العربية المحتلة الأخرى، وإشاعة السلم والأمن في المنطقة على أساس قرارات الأمم المتحدة.

وبسبب الظروف المعقدة والشائكة التي تعيشها البلاد يتعين إيلاء مسؤولية الحكم في المرحلة الأولى بعد تنحي القيادة الحالية أو انهيار الحكم الراهن إلى إدارة مؤقتة بالتعاون مع الأمم المتحدة ووفق برنامج زمني واضح وصلاحيات محددة في الحفاظ على الأمن الداخلي والدفاع عن الوطن وتوفير الخدمات الأساسية للشعب والتمهيد لانتخاب مؤسسات نظام الحكم الجديد.

إننا نهيب بهيئة الأمم المتحدة والحكومات العربية والجامعة العربية ومحبي الحرية والسلام في العالم أن يعبِّروا عن تضامنهم مع نضال شعبنا ضد الديكتاتورية والقمع وبذل الجهود

الحثيثة لبلوغ هذه الأهداف سلميًا وإنقاذ العراق من حرب مدمرة والحفاظ على أمن وسلامة المنطقة.

أسماء الموقعين:

نوري عبد الرزاق حسين - السكرتير العام لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية.

أحمد الحبوبي - وزير سابق.

د. سعد عبد الرزاق - باحث اجتماعي.

أديب الجادر- وزير سابق والرئيس السابق للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

أدهم السامرائي - رجل أعمال.

د. حاتم جاسم مخلص - طبيب.

دلال المفتي - فنانة تشكيلية.

صلاح النصراوي - إعلامي.

د. طارق الخضيري - مهندس صناعي ومدير سابق بمنظمة اليونيدو.

طارق شفيق - مستشار بترولي.

د. عامر خياط - مهندس.

د. عباس النصراوي - أستاذ جامعي.

د. عبد الحسن زلزلة - وزير وسفير سابق والأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية سابقًا.

عبد الستار الدوري - سفير سابق.

د. عدنان الباجه جي - سفير ووزير سابق بالخارجية.

عصام الجلبي - مهندس/وزير النفط السابق.

د. علي حنوش - خبير زراعي.

د. فاروق برتو - طبيب/المدير العام المساعد السابق لمنظمة الصحة العالمية.

د. فاروق رضاعة - طبيب أسنان/السكرتير العام لاتحاد الديمقراطيين العراقيين.

د. فاضل الجلبي - المدير التنفيذي لمركز دراسات الطاقة ونائب الأمين العام لمنظمة الأوبك سابقًا.

فاطمة المحسن - كاتبة.

د. فالح عبد الجبار- باحث اجتماعي وأستاذ جامعي.

فخري بكر- رجل أعمال.

د.قيس العزاوي - إعلامي ومحلل سياسي.

د. كاظم حبيب - خبير اقتصادي وأستاذ جامعي.

ماجد مكي الجميل إعلامي.

مالك الياسري - رجل أعمال.

محسن العذاري - رجل أعمال.

د. محمد الربيعي - أستاذ جامعي.

محمد الظاهر- رئيس اتحاد الديمقراطيين العراقيين.

د. محمود تامر- طبيب.

د. مهدي الحافظ- المستشار الخاص السابق للأمين العام لمنظمة اليونيدو ورئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

د. منذر عريم - دبلوماسي/الوكيل السابق لوزارة الخارجية.

مهدي الشيخ علي - مدير عام سابق في وزارة النفط.

مؤيد الحسيني - طبيب.

ميسون الدملوجي - مهندسة معمارية.

نازنين قعطان - أستاذة تاريخ/ناشطة نسائية.

د. وليد خدوري - خبير نفطي وإعلامي.

ملحق (2)

رسالة إلى بان كي مون

سعادة بان كي مون،
الأمين العام للأمم المتحدة المحترم
مقر الأمم المتحدة
نيويورك
بواسطة مكتب الأمم المتحدة - القاهرة

صاحب السعادة،

يجتاز العراق فترة بالغة الصعوبة في تاريخه، منذ الغزو الأمريكي عام 2003 بسبب الخراب الذي حل فيه خلال خمس سنين من احتلاله واستمرار العنف الدموي، والفشل في العملية السياسية الرامية لإعادة بناء كيانَي الدولة والمجتمع فيه وفق أسس الديقراطية والمشاركة على أنقاض النظام الشمولي السابق.

ولا شك أن الأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المختلفة على اطلاع كامل على مجريات الأوضاع المأساوية في العراق والتي تهدد الآن حياة الملايين من سكانه بكوارث إنسانية أكثر فظاعة، مثلما تهدد بتمزيق البلد نفسه إلى (كانتونات) طائفية وعِرقية، وبكل ما يحمله ذلك من احتمالات ومخاطر على الأمن والسِّلم في منطقة الشرق الأوسط والعالم بأسره.

إن السبب الأساسي لفشل عملية إعادة البناء يعود إلى استئثار إدارة الاحتلال والقوى السياسية التي جاء بها بالسلطة، واستعجالها في فرض مشاريع فئوية واستبعادها لكافة القوى الحية في المجتمع العراقي، وهو الأمر الذي أدى إلى انطلاق دائرة العنف والإرهاب وتعثر الاتفاق على حل توافقي بين المكونات الوطنية العراقية كافة. وفي ظل استمرار تواجد عشرات الآلاف من الجنود الأمريكيين، الذين ينظر إليهم العراقيون كقوة احتلال، وتعنُّت القوى السياسية الحالية وعدم رغبتها في التوصل إلى تسويات خلَّاقة، إضافة إلى استمرار التدخلات السلبية من بعض دول الجوار، فإن هناك مخاطر جدية من أن يؤدي الطريق المسدود الذي وصلت إليه العملية السياسية إلى نهاية المطاف بالنسبة للدولة العراقية ولكيانها المجتمعي.

إننا كعراقيين وطنيين يمزقنا ما آلت إليه الأوضاع المأساوية في بلادنا، وشعورًا منا بالمسؤولية الوطنية والواجب الأخلاقي نرى

أن الفرصة الوحيدة المتبقية لإنقاذ العراق من مصير قاتم ما يزال غيرَ محتمٍ، هو التوجه إلى المجتمع الدولي، وإلى ضمير العالم الحر المتمثل في منظمة الأمم المتحدة، لَتَحْمِلَ مسؤوليتها كاملةً، وفقًا لميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية، في منع الكارثة المحدقة بالعراق. إننا نرى أنه من الضروري البدء منذ الآن في نقل كامل الملف العراقي إلى الأمم المتحدة بهدف إعادة وضع العملية السياسية على مسارها الطبيعي والصحيح الهادف إلى إعادة بناء العراق.

وفي هذا الإطار، فإننا نرى أن الخطوة الأولى يجب أن تنطلق من رعاية الأمم المتحدة وقيادتها لعمليتين، أمنية وسياسية، تهدفان بالنتيجة إلى تحقيق الاستقرار، وإلى مصالحةٍ وطنية شاملة، تُفضِيان إلى إعادة بناء الدولة والأمة المدمَّرَتين في العراق. إن مثل هذه الخطوة تتطلب وضع العراق تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة زمنية محددة، تتيح خروج القوات الأجنبية وإنهاء الاحتلال تمامًا، على أن يتزامن معها الشروع في عملية سياسية جديدة تقوم على تصحيح الاختلالات الدستورية والسياسية التي حصلت في الفترة الماضية.

إنَّ مثل هذا الأمر يتطلب تشكيل حكومة وحدة وطنية محايدة ومؤقتة، تأخذ على عاتقها إدارة البلد لفترة قصيرة محددة، وتسهيل تحقيق أهداف العملية السياسية الجديدة بجوانبها الدستورية والقانونية اللازمة وإجراء انتخابات نيابية جديدة في

أجواء من المصالحة والعدالة والمشاركة الحقيقية. إن دورًا للأمم المتحدة في الرعاية والإشراف والتسهيل سيكون ضروريًا وحاسمًا لاستعادة استقلال وسيادة الدولة العراقية، كما أنه سيكون متفِقًا مع مسؤولياتها المنصوص عليها في الميثاق ومع جملة القرارات التي اتخذها مجلس الأمن الدولي بخصوص الأزمة العراقية منذ غزو الكويت عام 1990، وخاصة قراراته المتعلقة بالحرب الأخيرة، ومنها القراران 1483 و 1546 حيث نصَّ الأول على أن تقوم الأمم المتحدة بـ "لعب دور حيوي في تقديم المساعدات الإنسانية وعملية إعادة بناء العراق وفي إعادة تنظيم وتأسيس المؤسسات الوطنية والمحلية من أجل حكم تمثيلي"، بينما وفر الثاني أسبابًا أخرى لمساعدة العراقيين في إنجاز العملية السياسية الجديدة.

صاحبَ السعادة،

إن العالم مدين للعراق بالكثير. فعلى أديم هذه الأرض وُلِدَت ونشأت أولى الحضارات الإنسانية والأديان والدول في أكد وسومر وبابل وآشور. لقد عاشت على أرض العراق خلال أكثر من خمسة آلاف سنة أقوام وأديان ومذاهب، تصارعت أحيانًا، وتعايشت في أكثر الأحيان، فتزاوجت واختلطت دماؤها وارتبطت مصائرها، بحيث أنها أنتجت في النهاية وصفة فريدة لمجتمع متعدد الأطياف، ظلت البشرية كلها تنظر إليه كمثال ساطع على غِنَى الإرث الإنساني، وإمكانية التعايش بين بني

البشر، مهما اختلفت أطيافهم وهوياتهم. كما أن بغداد ظلت عاصمة لإمبراطوريات ودول تتالَت عليها طيلة 1300 عامٍ. واليوم فإن بإمكان العالم أن يَمُدَّ يد العون إلى العراقيين لإنقاذهم من المحنة، لا نجاةً لهم وحدَهُم من مصير مظلم، بل إنقاذًا للعالم نفسه من مخاطر التفتُّت والانقسام التي تُنذِر بها حروب الطوائف، ومنها تلك الجارية في العراق.

وفي الوقت الذي نتطلع فيه إلى استجابة المنظمة الدولية العاجلة لهذا النداء، فإننا نطلب من سعادتكم تسهيل مهمة طرح هذا النداء على مجلس الأمن الدولي من قِبَل وفد من الوطنيين العراقيين في أقرب وقت ممكن تحددونه.

مع فائق تحياتنا وتقديرنا لشخصِكم ولهيئة الأمم المتحدة.

ملحق 3

مسودة "بيان أربيل" الأخيرة كما صغتُها

يجتاز وطننا العراق مرحلة من أصعب مراحله التاريخية، كما تُخيم على سمائه غيوم داكنة ويتعرض إلى تهديدات وتحديَّات كبيرة تُعَرِّضُ كيانه ووجوده لمخاطرَ، بل لاحتمالات كارثية، مما يتطلب من القوى والشخصيات الوطنية بمختلف تياراتها ومرجعياتها السياسية تحمل مسؤولياتها لإنقاذ العراق من هذا المصير واستنهاض الجماعة الوطنية عامة، والتي غُيِّب صوتها تحت دوي الرصاص والمفخَّخَات في حين توارت ثقافة الحوار لصالح سياسات عدم التسامح والاستئثار والتهميش.

لقد وصلت العملية السياسية إلى طريق مسدود في ظل صراع حاد على السلطة والثروة بين الجماعات التي تصدَّت للعمل العام منذ سقوط نظام صدام حسين الشمولي وبدء الاحتلال الأجنبي لبلادنا في إبريل/نيسان عام 2003، وكان مبدأ المحاصصة الذي ارتكزتْ عليه هذه العملية سببًا رئيسًا في تحول الصراع إلى استقطابات قومية وطائفية حادة، ولا سَّيما مع التداخل بين المكونات الاجتماعية والجماعات السياسية، والذي أدَّى بالتالي إلى سيادة الخطاب القومي والطائفي على حساب

الخطاب الوطني ومسعى إعادة بناء العراق على أساس ديمقراطي تعددي موحد.

وفي ظل هذه المخاطر فإن هناك ضرورة لإعادة بناء النظام السياسي على أساس يعترف بالتعددية القومية والمذهبية في العراق، لكنه في الوقت ذاته قائم على أساس المواطنة ويمنح جميع المواطنين فرصًا متساوية للمشاركة في السلطة والثروة، ويَحُول دون تحَوُّل الممارسة الديمقراطية إلى نظامٍ لاحتكار جماعة ما للحكم وحرمان آخرين من المشاركة الفعلية، ويضمن ضرورة وضع قواعد دستورية وقانونية تمنع إضفاء أي طابعٍ قومي أو طائفي على الدولة من خلال آليات تعديل الدستور والتشريع.

إن طرح فكرة نظام سياسي يقوم على مبدأ تقاسُم السلطة بين المكونات العراقية المختلفة يجب ألَّا يمس ببنية الدولة ومؤسساتها، فالأخيرة يجب أن تعتمد مبدأ المواطنة والمساواة التامة في الحقوق والواجبات بين جميع العراقيات والعراقيين أساسًا لها. إن ذلك يستوجب إزالة الأسباب والعوامل التي تقف وراء الأزمة السياسية العميقة التي يمر بها الوطن والتي منعت إلى الآن إعادة بناء الدولة التي خربتها عقود الحروب والطغيان، كما يستوجب إنجاز المشروع الديموقراطي التعددي الاتحادي، وعلى رأس تلك العوامل:

- نُمو الإرهاب والعنف واتساع ظاهرة المليشيات والجماعات المسلحة غير النظامية وعصابات الجريمة المنظمة مما أدى إلى انهيار الأمن والاستقرار في أجزاء كبيرة من البلاد وشيوع مناخ من الخوف والرهبة فيها مما عطل الحراك السياسي.

- تعثُّر العملية السياسية الحالية بسبب سيادة مفاهيم الهيمنة والاحتكار والمحاصصة الدينية والطائفية والقومية الضيقة والفئوية إضافة إلى تفَشِّي حالة الاستبداد السياسي وافتقار عملية المصالحة الوطنية إلى الجدية بهدف الوصول إلى وفاق وطني شامل.

- استمرار وجود القوات الأجنبية على الأرض العراقية ومخاوف تحول ذلك إلى وجود دائم، خاصة مع عدم وجود حدود واضحة لطبيعة ولاية هذه القوات، الأمر الذي يتعارض مع متطلبات إنجاز السيادة الوطنية ومفهوم الاستقلال، ويعرقل القدرات الوطنية في بناء الجيش وأجهزة الأمن الوطنية.

- استمرار التدخلات الخارجية وخاصة من دول الجوار بطرق مباشرة وغير مباشرة بما يضر بالسيادة العراقية وبجهود إحلال الأمن والاستقرار وبعملية الوفاق الوطني.

- العجز عن البدء في بناء الدولة ومؤسساتها وتَفَشِّي الفساد والمحسوبية والفشل في إعادة الخدمات الأساسية لإدامة الحياة،

وخاصة في ميادين الصحة والماء والكهرباء وغيرها من الضرورات الحيوية.

إن الخروج من هذه الأزمة المستحكِمة يتطلب جهدًا وطنيًّا عامًّا بهدف كسر دائرة الاحتكار والتسلط، والتي نتجت عن ارتباك العملية السياسية والإصرار على تحقيق مآرب وغايات تتناقض مع مشروع بناء العراق الجديد الديمقراطي التعددي على أسس من العدالة والمساواة والتكافؤ والمشاركة الحقيقية والهوية الوطنية الجامعة.

وفي الوقت الذي تسود فيه النزعات الطائفية والقومية الضيقة، تبرز الحاجة الملحة إلى دعم الاتجاهات الوطنية والديموقراطية التي يتوجب عليها أن تأخذ على عاتقها المهمة التاريخية في استنهاض الجماعة الوطنية العراقية التي تتطلع إلى مشروع للنهوض، يأخذ على عاتقه مهمة بناء وتدعيم الدولة المدنية الديموقراطية التعددية الملبية لحاجات العراقيين جميعًا، وهي الضامن الوحيد لمستقبل العراق ووحدته.

إن انبثاق تآلف للقوى والشخصيات الوطنية الديمقراطية هو حاجة ملحة ومسعىً وطني يصب في جهد كل القوى التي تعمل لخير العراق ووحدته وتقدمه، ولا يهدف إلى عزلٍ أو أية خصومةٍ مع أيّ من القوى والتيارات الأخرى، بل التنافس على خير العراق على أسس التعددية والتنوع التي هي جوهر العملية الديموقراطية.

إن التيارات الوطنية الديموقراطية هي صوت الأغلبية التي هُمِّشَت وأُجبِرَت على الصمت، والتي حان وقت سماع صوتها بعد أن طغى طويلًا صوت الطائفية والكراهية والتعصب. وانطلاقًا من واجبها والتزامها الوطني والأخلاقي فقد حان أيضا الوقت لهذه التيارات على العمل وفق برنامج شامل للدفع بإصلاح العملية السياسية الجارية؛ كي تقوم على أساس المشاركة الحقيقية في صنع القرار بمشاركة الأحزاب والهيئات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني من جمعيات ونقابات، وعبر التعبير الحر عن الرأي في وسائل الاعلام.

إن هذا المسعى يتطلب:

أولًا: إصلاح العملية السياسية الجارية كطريق وحيد لإنجاز المصالحة الوطنية وتوسيع المشاركة للأطراف كافة، الأمرُ الذي يتطلب الإسراع في عملية إعادة كتابة الدستور وإنجاز القوانين الخاصة بالأحزاب وباقي التشريعات الخاصة بتطوير ودعم العملية الديموقراطية بما يضمن تحقيق المشاركة الشعبية والتعددية وتقاسم السلطة على أساس المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات.

إن ذلك يتطلب أيضًا السعيَ لاجتذاب الجماعات التي امتنعت عن الانخراط في العملية السياسية إلى الآن وتشجيعها ودفعها للمساهمة في عملية إعادة البناء، والسعي للانتهاء من حل الملفَّات المتبقية ومنها ملف منتسبي الجيش العراقي السابق،

وملف اجتثاث البعث بصيغة المساءلة والعدالة التي تضع قواعد للتسامح والعفو على أسس تحقيق العدالة لضحايا النظام الديكتاتوري السابق.

ثانيًا: تحقيق الأمن والاستقرار من خلال القضاء على الإرهاب وكل أشكال العنف وخاصة الطائفي، وحل الجماعات والمليشيات وكل القوى المسلحة التي تعمل خارج الأُطر الرسمية للدولة.

ثالثًا: العمل على ضمان توزيعٍ عادل للثروة الوطنية واستخدام هذه الثروة لتطوير كل المناطق العراقية اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا.

رابعًا: العمل على الإسراع في بناء الجيش والأجهزة الأمنية على أسس وطنية بما يكفل ضمان الأمن الوطني والسِّلم الأهلي ضد التهديدات والمخاطر الخارجية والداخلية ويُعَجِّل برحيل القوات الأجنبية.

خامسًا: استكمال مشروع بناء الدولة المدنية الديموقراطية التعددية، بوصفها مشروعًا وطنيًا يشارك فيه كل العراقيين على اختلاف أديانهم وقومياتهم وطوائفهم وطبقاتهم الاجتماعية وأحزابهم وقواهم السياسية وتنوعهم الثقافي، كإنجازٍ حضاري يُعيد ويضع العراق على سلم التقدم الإنساني. إن بناء الدولة الجديدة يتطلب تشجيع صياغة هوية عراقية وطنية.

سادسًا: محاربة الفساد المالي والإداري المستشري من خلال إعادة صياغة برنامج متكامل لمكافحة الفساد. والدعوة إلى تقديم كل المتورطين في قضايا الفساد إلى القضاء، وتعميم وسائل الشفافية والمحاسبة بهدف القضاء على هذه الآفة التي يمنع استشراؤها بناء الدولة المنشودة. كما يصبو هذا المسعى إلى إحلال مبدأ تكافؤ الفرص بديلًا عن المحاصصة في الوظائف العامة والمحسوبية التي أصبحت الطريق الوحيد للعمل في هذه الوظائف؛ مما أدى إلى ضعف الإدارة وتحول القطاع الحكومي إلى إقطاعيات شبه خاصة.

سابعًا: العمل على تأكيد مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء ومنع التدخلات في شؤون القضاة وحمايتهم كطريقة لإحقاق العدالة باعتبار كل ذلك صمام الأمان للديموقراطية.

ثامنًا: مواجهة التدخلات الدولية والإقليمية في العراق بجميع أنواعها، واعتبار أن تقرير مصير العراق الموحَّد الديموقراطي التعددي المتعايش سلميًّا مع جيرانه هو شأن عراقي لا ينبغي تجاوزه والتأثير فيه.

تاسعًا: العمل على تشجيع ودعم الإعلام الحر وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات ورفض أي تدخل في عمل الصحفيين والأجهزة الإعلامية. والدعوة إلى إعادة تنظيم شبكة الإعلام العراقي والتأكيد على أنها وسيلة إعلام وطنية مملوكة للدولة

وليست للحكومة، وينبغي أن تكون متاحة للجميع خاصة أنها تموَّل من المال العام.

عاشرًا: التأكيد على أهمية دور المرأة في المجتمع والسعي لتمكينها وتفعيل إسهاماتها في الحياة العامة، وتبَنِّي سياسات تؤدي إلى تعضيد مكانتها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وتشجيعها على المشاركة في التنمية بأشكالها كافة.

لقد آن الأوان لأصوات العراقيين التي غيبها الإرهاب والعنف والاحتكار أن ترتفع لحماية حقها في الحياة وفي الوجود، كما حان الوقت لإرادة العراقيين أن تنهض للدفاع عن مستقبلها ومستقبل الأجيال القادمة الذي تحوم حوله سحب داكنة. إننا نتوجه بندائنا هذا إلى ضمائر كل العراقيين، من كل دين وطائفة وقومية، للانضمام إلى حملة وطنية شاملة هدفها العمل العاجل على وقف دائرة الدم والدمار، وإعادة وضع العملية السياسية على سكة بناء عراق ديموقراطي تعددي موحَّد لكل أبناءه.

ملحق 4

الكلمة التي قدمتُها في لقاء النخبة

يسعدني ويشرفني أن أكون مشاركًا في هذا المُلتَقَى الفكري وبين هذا الجمع الكريم من النخبة العراقية الثقافية والسياسية، والتي سعت إلى الحضور من أجل البحث والنقاش في الهَمِّ الذي يجمعنا جميعًا، ألا وهو السعي المخلص لبلورة ما يمكن من أفكار وآراء للخروج من المأزق الذي يمر به وطننا العراق.

أود في البداية أن اتقدم بالتحية وبالشكر الجزيل إلى وزارة الدولة للحوار الوطني، إلى معالي الوزير الأخ السيد أكرم الحكيم، للدعوة الكريمة التي تفضل بها، وإلى الإخوان من مسؤولي الوزارة على التنظيم والإدارة والاستضافة، آمِلًا أن يحقق الملتقى الأهداف النبيلة التي جئنا إليه من أجلها.

أود في المقدمة أيضًا أن أشير إلى أن إطلاق تسمية لقاء النخبة على هذا الملتقى، هو اختيار مُلفت لأنه يضع على عاتق المشاركين فيه مسؤولية أدبية ووطنية كبيرة، ذلك أنه يُحَمِّلها مسؤولية الصدق والصراحة والمكاشفة باعتبار أن المساهمين هم قطاع، أو جزء من ممثلي النخبة الثقافية العراقية التي كانت دائمًا وكما هو متوقع منها، ضمير شعبها والمُعَبِّر عن تطلعاته وآماله وحوائجه، وخاصة في أزمان المحن والنكبات والأزمات الوطنية الكبرى.

من هذا المنطلق فإننا جميعًا نتطلع إلى أن يكون الملتقى منبرًا لطرح الآراء الصريحة والموضوعية، وللأفكار الجادة والبناءة وللرؤى الخلاقة والجسورة التي تساعد على إنارة الطريق نحو إعادة بناء الدولة والمجتمع في العراق، والذي دمرته عقود الدكتاتورية والتسلط والحروب والغزو والاحتلال الأجنبي والإرهاب والتعصب الأعمى. إن هدف الملتقى، كما أرى وأطمح، أن يكون نواة لوضع ركائز متينة لحوار وطني سياسي ومجتمعي حقيقي، يضع أسُسًا لعقدٍ وطني شامل يُنهي المأزق الوطني العميق، ويضع حجر الأساس لمشروع إعاة بناء الدولة والمجتمع.

إن البداية الصحيحة لهذا العمل هي محاولة استخلاص نتائج عملية من النقاشات التي ستجري خلال جلسات الملتقى، والذي ينبغي أن يتحول إلى ورشة فكرية لصياغة المستقبل، لا إلى سجالات حول الماضي. هذا لا يعني بطبيعة الحال نسيان أو تجاهل ذلك الماضي وتبعاته، إذ إن ذلك ليس من العمل الفكري بشيء، ولكن على أساس إعادة قراءة للواقع بعيون وطنية تتخذ من المصلحة العراقية الوطنية مقياسًا، وبذهن سياسي واقعي ومنفتح، وعلى أساس أن إنهاء الأزمات الوطنية الكبرى تتطلب تضحيات وتسويات وحلول وسط. إن خلاصة عملنا الفكري يجب أن يكون التركيز على تقديم رؤى وأفكار واستراتيجيات

ومشاريع وطنية، والبداية الصحيحة لذلك هي العمل على تعظيم المشتركات وتقليص التباينات.

لقد قَدَّمتُ إلى هذا الملتقى ورقة بحثية اجتهدتُ أن أعرض من خلالها خلاصةً لما رأيته من أنها الأسباب التي تقف وراء استمرار المأزق الوطني، كما استعرضتُ بعض التجارب العالمية المماثلة وتقدمت في الختام ببعض الأفكار التي وجدتها قد تساهم في مسعى إيجاد مخرج من هذا المأزق. إن جوهر الأفكار التي تدور حولها الورقة هي أن الأزمة الوطنية الحالية تعود إلى ثلاث مشكلات أو معضلات أساسية تواجه عملية البناء الوطني، والتي تشكل عملية الوفاق والمصالحة ركيزتها الأساسية. وهذه المعضلات هي التقسيم الوظيفي الطائفي والإثني الذي أُقيم عليه النظام السياسي الجديد بصورة المحاصصة، وفشل عملية التخلص من الإرث الاستبدادي والتسلطي للنظام السابق، المتثمل في حزب البعث، والإخفاق في التصدي للتدخلات الإقليمية في الشأن العراقي التي أصبحت معرقلًا أساسيًا لجهود إعادة بناء الدولة العراقية.

ولا يمكن أن يخفى أن هذه المعضلات الثلاث أصحبت تشكل دائرة مغلقة تتفاعل مع بعضها البعض لتمنع أيةَ عملية مصالحة وطنية حقيقية، ولتعيد إنتاج الأزمة الوطنية وإبقائها دون حل، الأمر الذي يتطلب العمل على فك الاشتباك بينها كوسيلة لحل كل مشكلة منها، وفق رؤىً واستراتيجياتٍ وطنية توافقية، تصب

جميعُها في مشروع إعادة بناء الدولة والمجتمع الذي ينبغي أن يكون الهدف الأساس لأي حوار وطني شامل.

نعلم جميعًا أن نقاشاتٍ وعملًا سياسيًّا ودستوريًّا كبيرًا قد تناول كل هذه القضايا خلال السنوات الماضية في إطار العملية السياسية الجارية، ولكننا ندرك أيضًا أنها بقيت بلا حلول جذرية، بل إن صراعًا ضاريًا لا يزال يدور حولها، الأمر الذي يتطلب إعادة فتح النقاش وبشكل جدي وموضوعي ومعمق. إن أول خطوة بالاتجاه الصحيح هو تحديد أين أخطأنا وأين أصبنا، وبالتالي العمل على تصويب الأخطاء والبناء على الخطوات الصحيحة. من الضروري أن نضع في الاعتبار أيضًا أن الأخطاء التي يجب تصويبها هي ليست تلك التي ارتُكِبَت في الفترة التي تلت الحرب وسقوط نظام البعث، بل مجمل الأخطاء التي ارتُكِبَت منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، والتي ساهمت في ترسيخ الخلل في البناء السياسي والاجتماعي للدولة والتي أدَّت إلى اهترائها وسقوطها بهذا الشكل المريع.

الأخوة الأعزاء..

إن المعيار الأساسي لنجاح أي تغيير هو مدى تأثيره في الناس وفي حياتهم وسعادتهم ورفائهم. ومن هنا فإن السؤال الجوهري بشأن ما جرى منذ الحرب وإسقاط نظام صدام حسين، هو.. ما

الذي جاء به هذا التغيير في حياة العراقيين كي يدفعهم للاعتقاد بأنهم انتقلوا فعلًا من عهد الدكتاتورية والقمع والاضطهاد والظلم إلى عصر الحرية والمساواة والعدل والديمقراطية؟ إن سؤال الناس هو.. هل كان التغيير على مستوى توقعاتهم وتضحياتهم؟ وهل كان يستحق الثمن الباهظ الذي دفعوه من أجله؟ ولعلَّ أسوأ ما يمكن أن يواجهه شعب هو أن يجد في التغيير انتكاسة لأحلامه وتطلعاته، وأن يبدأ بالحنين من جديد لأيام الدكتاتور. إن مهمة الجماعات السياسية المتصدية للساحة هي أن تمنع اليأس من أن يصل إلى قلوب الناس وأن تفتُرَ عزيمتهم وأن تَهِنَ إرادتهم وأن يُضطروا للانتظار من جديد مُخَلصًا على طريقة الدكتاتور أو الحزب الفاشي.

يجب ألا يأتي ذلك اليوم.

إن الطريقة الوحيدة لشحذ الناس بالأمل من جديد هي العمل الجاد والمضني والصادق من أجل إنهاء المأزق الوطني ومنع انحداره نحو كارثة تعصف بالوطن نفسه، تلك هي مهمة السياسيين، أما المثقفون والمفكرون فإن مهمتهم أن يبقَوا حراسًا للضمير الوطني، وعونًا صادقًا وأمينًا، بما يقدمونه من خبرات وأفكار ورؤىً، وبما يساهمون به في إبقاء جذوة الأمل متقدة في نفوس الناس المتعطشة للأمن والاستقرار والنزاهة والازدهار والتقدم وللحرية والمشاركة والعدالة.

أشكركم جميعًا لحسن استماعكم، وفقنا الله لخير هذا الوطن.

ملحق 5

الورقة المُقَدَّمة للمُلتقَى الأول للنخب الثقافية العراقية حول موضوعات المصالحة الوطنية

مساهمة في النقاش بشأن قضايا المصالحة والوفاق الوطني في العراق

دروس من تجارب الآخرين

صلاح النصراوي

بعد ست سنوات من إسقاط نظام صدام حسين الدكتاتوري والغزو الأمريكي، لا يزال العراق يعاني من أزمة وطنية خانقة تتمثل سماتها الرئيسة في انسداد أفق العملية السياسية القائمة على أسس التقاسم الوظيفي الإثني والطائفي، واستمرار مناخ العنف، وهما عاملان يعيقان عملية إعادة بناء الدولة والمجتمع اللذَين دُمِّرَا نتيجة لسياسات النظام الشمولي ولممارسات الاحتلال الأمريكي على أسس جديدة، قوامها المواطنة والتعددية والديموقراطية والمشاركة والعدالة. إن استمرار الأزمة الوطنية وتعمُّقِها بسبب السياسات التي تَتَّبعها الجماعات المختلفة، وفي ظل غياب مشروع وطني جامع، سيؤدي لا محالة إلى المزيد من المِحَن والكوارث الإنسانية وإلى انزلاق البلاد إلى مَهاوٍ خطيرة، ولن يكون بعدها بمنجى من الحرب الأهلية ومن التقسيم والتجزئة. ومن دون الإقرار بحقيقة المأزق، وتشخيصِ أسبابِه بدقة

ومسؤولية وإدراك التحديات الخطيرة التي يشكلها أمام جميع العراقيين، سيكون من الصعب، بل من المستحيل التوصل إلى حلول ناجعة، أو حتى قواسم مشتركة، للخروج من المحنة الوطنية.

لقد دلت الأحداث التي شهدها العراق ربيع 2009، ومن بينها التوترات السياسية التي نشأت على خلفية انتخابات مجالس المحافظات، والتي أدت بدورها إلى عملية تفكيك واسعة النطاق للكيانات السياسية المشاركة، والخلافات المستمرة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، سواء بشأن كركوك أو باقي المناطق المحاذية للإقليم، أو بسبب الصلاحيات المتعلقة بتقاسم السلطة والثروة، إضافة إلى عودة أعمال العنف والإرهاب في بغداد وعدد من المحافظات والمدن، دلَّت على أن حالة الاستقرار الأمني التي تحققت خلال عامي 2007 و2008 ما هي إلا حالة شديدة الهشاشة، تفتقر إلى الكثير من المقومات التي تسندها لكي تتحول إلى حالة اجتماعية وسياسية صلبة ودائمة. والواقع أن هذه الأحداث والتطورات المرتقبة خلال الأشهر القادمة المرتبطة بانتخابات مجلس النواب المقررة نهاية العام، واقتراب مواعيد الانسحاب الأمريكي، أولًا من المدن، وبعدها من كامل الأراضي العراقية، ستجعل المشهد العراقي أكثر سخونة نظرًا لكونها مرتبطة بالصراع السياسي حول المستقبل.

تشكل المصالحة الوطنية إحدى أساسيات عملية إعادة البناء في المجتمعات الناهضة من الأزمات والكوارث الوطنية، وهي مهمة لكي تصل إلى نتيجة ناجحة ينبغي أن تجري على المستويين الوطني العام والمحلي، كما أن من أهم سماتها وخاصة في المجتمعات الفسيفسائية والمتعددة الإثنيات والأديان هي الحساسية المفرطة للقضايا التي تتناولها، بسبب تعلقها بقضايا الهوية وبالجماعات والتشكيلات القومية والمذهبية والعشائرية والاجتماعية، وما يرتبط بكل ذلك من قيم وعادات وتحيزات فئوية، تنعكس دائمًا على فرص التوصل إلى تسويات وحلول وسط مطلوبة. إن إحدى التحديات التي تواجه عملية المصالحة في مجتمعات لا تزال تعيش تحت تأثير العنف والنزاعات المسلحة هي ضرورة، لا كسر حلقة العنف وإنهائه فقط، بغية فتح الباب أمام حلول تفاوضية، بل أيضًا العمل قبل الولوج في العملية التصالحية ذاتها على عملية أخرى تستهدف تضميد الجراح وإبداء الاستعداد لتقبل المسؤولية المشتركة عن أعمال العنف، والبدء في إظهار بعض إجراءات بناء الثقة المهمة.

هناك ثلاث قضايا رئيسة ينبغي لأية عمليةِ مصالحةٍ وطنية عراقية أن تعالجها في سبيل تحقيق عملية توافق وطني حقيقية وناجعة وإعادة بناء العراق، وهي ملف حزب البعث، والطائفية، والأبعاد والتدخلات الإقليمية. إن معظم مشاكل العراق الحالية،

ومن ضمنها استمرار العنف وغياب الأمن وانعدام الاستقرار، وتعثُّر العملية السياسية والبناء الديموقراطي، وهيمنة القوى الفئوية واحتكارها للسلطة وللمعارضة، وتغوُّل الفساد الإداري والمالي، وانهيار منظومات القيم الاجتماعية، وتعزيز النفوذ الإقيلمي، تعود كلها على استمرار تلك القضايا دون حل، كما أن هناك خشيةً حقيقية من أن بعض الجماعات المشاركة في العملية السياسية تجد في ذلك مرتعًا خصبًا يتيح لها الاستمرار في لعبة السلطة، مثلما يجد فيها خصومها وسيلة للقفز عليها، مما يجعل عملية المصالحة تدور في حلقة طويلة مفرغة.

أولًا، ملف البعث:

تأتي ضرورة معالجة مشكلة "حزب البعث" على رأس جدول أعمال عملية الوفاق الوطني بعد أن أثبتت أنها تشكل العقبة الرئيسة بوجه المصالحة، بسبب الاختلافات الجذرية في مواقف الفرقاء العراقية، بين من هو رافض تمامًا لأية حلول تتيح للحزب العودة إلى الحياة العامة، ويرغب في حجر نشاطاته، واجتثاثه ومعاقبة مرتكبي الجرائم من أعضائه السابقين، وبين أولئك الذين يصرون لا على عودة البعث للعمل السياسي فحسب، بل وأيضًا على إلغاء كامل العملية السياسية، وإعادته إلى قيادة العراق والثأر من كل من يرَون أنه ساهم في إسقاطه. هناك طبعًا بين الموقفين مواقف أكثر ليونة تدعو إما إلى التمييز بين البعث والبعثيين، أو حتى إلى التسامح مع الماضي كله وغفران جرائم

من أخطأ منهم وإلى البدء من جديد على قاعدة عفا الله عما سلف. وتشكل هذه المواقف خلافات مجتمعية شديدة الحدَّة لم تتمكن الإجراءات التي اتُخِذت حتى الآن، سواء التي جاء بها الدستور، أو قانون اجتثاث البعث والعدالة والمساءلة من حلها، كما لم تُقَدَّم خلال عملية الحوار الدائرة بشأن المصالحة مقترحات واقعية يمكن من خلالها التوصل إلى حلول وسط تُرضي الأطراف المعنية جميعها، وليست مجرد اتفاق محاصصة آخر يُمَيِّعُ القضية الأساسية، ألا وهي تحقيق العدالة لضحايا البعث وإنصافهم للمعاناة التي تكبدوها، من ناحية، وتعبيد الطريق نحو إقامة عراق جديد دون أحقاد وضغائن، من ناحية ثانية.

إن أية مصالحة في الظروف التي يمر بها العراق لا يمكنها أن تقوم من دون معالجة أخلاقية وسياسية وقانونية ودستورية جذرية لآثار كلا الفترتين، الدكتاتورية التي قادها حزب البعث، والصراع الأهلي الذي تلى سقوطه. فعلى الصعيد الأخلاقي ينبغي أن يكون هدف أية مصالحة معالجة الجروح العميقة التي خلفتها هاتين الفترتين، وتعويض الضحايا ماديًا ومعنويًا، ومحاولة تسليط الضوء على كامل الجريمة وحتى التفاصيل المؤلمة فيها وإتاحة الفرصة للعدالة أن تأخذ مجراها في محاسبة كل من ارتكبها، ومن أعطى الأوامر لتنفيذها، أو من تستر عليها. وإذا كان الجزء الأخلاقي من هذه العملية يرمي إلى مراعاة الجانب الإنساني والقضائي، أي إلى إنصاف الضحايا، وإقامة

العدل، فإن الجزء السياسي والدستوري يهدف إلى ضمان ألّا تكون هناك عودة إلى تلك الممارسات المدمرة في المستقبل، والعمل على إعادة بناء الدولة والمجتمع على أسس جديدة.

إن الإخفاق في حل هذه المشكلة عبر مشاريع واقعية وقوية ومنسقة سيُصَعِّبُ من عملية المصالحة وسيُديم أمد الأزمة الوطنية ويضع العراق من جديد على طريق العنف، إنْ لم يكن طريق الحرب الأهلية، لأن استراتيجيات وآليات إدارة الصراع الأخرى ستبقى عاجزة عن التعامل مع جذور الصراع في العراق، وخاصة محاولة إعادة اللُحمة الوطنية وتماسك النسيج الوطني. إن ما يُصَعِّب من التوصل إلى قواسم مشتركة بهذا الشأن هو أن مشكلة البعث يتماثل فيها البعدان السياسي والطائفي، حيث لا يزال البعض يجد في المكون السُّني العربي نفسِه مُتَمَوِّهِين في البعث ومدافعين لا عن ماضيه فحسب، بل عن حقه في العودة إلى حكم العراق، في حين تقف أغلبية المكوِّنَيْن الشيعي والكردي بالضد من ذلك، رافضين أية إمكانية لإعادة تأهيله، بل حتى وجوده في الحياة السياسية.

هناك تجارب تاريخية مماثلة عديدة تمت فيها معالجة آثار الدكتاتوريات والأنظمة التسلطية والحروب الأهلية بهدف تحقيق وفاق وطني تَمَيَّز نجاحُها، أو إخفاقُها، بدرجات متفاوتة وفقًا للظروف التي تمت فيها ومدى استعداد كل طرف لتَقَبُّل نتائجها. لقد لجأ الحلفاء والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية إلى

اجتثاث النازيين والقوميين في كل من ألمانيا واليابان، كإجراء عقابي على الجرائم التي ارتكبوها، سواءً بسبب شنِّهم الحرب، أو بسبب السياسات الشمولية والقمعية ضد شعوبهم وشعوب أخرى. وإضافة إلى الإجراءات الدستورية التي اتُّبِعت في ذلك فإن إجراءات عقابية أيضًا اتُّخذت بحق المسؤولين المباشرين، كما أن الأيديولوجيا والفكر النازي والقومي ظَلَّا مُحَرَّمَيْن حتى يومنا هذا. غير أن هذا لم يمنع من محاولات جرت بعد ذلك لإعادة تأهيل القوميين الألمان واليابانيين وتليين مواقفهم والسماح لهم بالمشاركة في الحياة السياسية بتسميات أخرى، لأسباب عدة، على رأسها الحرب الباردة ومحاولة إيجاد توازن محلي وإقليمي مع القوى الشيوعية واليسارية الصاعدة يومذاك. لقد توفرت للتجرِبتَين الألمانية واليابانية ظروف محلية ودولية عديدة ساعدت على بلوغهما أهدافهما، منها ما يتعلق بمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلدين، ومنها ما يتعلق بالقيود التي وضعتها تحالفاتهما الدولية الجديدة في دعم بناء ديمقراطي يمنع العودة إلى الأنظمة الشمولية والفاشية، وهي ظروف غير متوفرة في العراق، ومن غير المتوقع أن تنضج خلال الفترة القادمة لإسباب داخلية وإقليمية.

وفي فترات لاحقة حصلت تجارب مهمة في بلدان عديدة خرجت من تجارب الحكم الدكتاتوري والصراعات الأهلية، وفي إطار عمليات إيجاد نقطة التوازن بين العدالة والحقيقة ومتطلبات إعادة

البناء، كما جرى في شيلي والبرازيل والأرجنتين والسلفادور وسيراليون وغيرها. إلّا أن تجربة جنوب أفريقيا تبقى هي الأبرز بسبب حجم وفظاعة الانتهاكات التي ارتكبها نظام الأقلية البيضاء العنصري ضد المواطنين الأصليين من الأكثرية السوداء، إضافة إلى أنها توفر إحدى الدروس السياسية والأخلاقية المهمة في كيفية الوصول إلى المصالحة الوطنية وإعادة بناء دول ومجتمعات مرت بفترات حالكة من تاريخها. وإذا كان الهدف الذي وضعه الجنوب الأفريقيون هو معادلة تحقيق العدالة وإظهار الحقيقة، فإنه لم يكن مجديًا أن يتم ذلك دون آلية تشريعية محكَمَة، والتي تمثلت في "قانون الوحدة والمصالحة الوطنية" و"لجنة الحقيقة والمصالحة" التي أخذت على عاتقها مهمة الاستماع إلى ضحايا النظام العنصري وإلى جلَّاديهم في القضايا المرفوعة، بهدف أساسي، وهو محاولة البحث عن الحقيقة ومنح الفرصة للضحايا أن يكشفوا عن المعاناة التي ظلت حبيسة في نفوسهم سنوات طويلة، في الوقت الذي مُنِحَت فيه الفرصة للجُناة أن يقروا بالجرائم التي ارتكبوها، ويعتذروا عنها، ويطلبوا العفو والمغفرة عنها، في عملية هي أشبه لعلاج نفسي للطرفين من أن تكون انتقامًا أو مجرد محاولة لإثبات الجريمة وتقرير العقوبة بحق الجناة. كان الأمر متروكًا بعدئذ للّجنة التي تمتلك مطلق الصلاحيات القانونية بأن تدرس طلبات العفو التي يتقدم بها المُدانون، وأن تقرر بعد ذلك أن تعفو

أو لا تعفو عن المجرمين. وعلى الرغم من أن تشكيل اللجنة كان يرتكز على جوانب قانونية وشرعية لتحقيق العدالة، من بينها القانون الإنساني العالمي واتفاقيات جنيف الدولية، إلا أن جوهر عملها كان يقوم على الجانبين الأخلاقي والسياسي، من خلال وضع حدٍ لسلسلة الأحقاد والضغائن التي كانت ستبقى مفتوحةَ الجروحِ دون تسليط الضوء على الجريمة وتضميد جراح الضحايا، من جهة، وتوفير الفرصة للجلادين لكي يُظهروا ندمًا حقيقيًا على ما ارتكبوه، من جهة أخرى.

وعلى الرغم من أن المقاربة الجنوب أفريقية تبقى ملهمة بكل المقاييس، إلا أنها كتجربة معيارية قد لا تخلو من عيوب ومشاكل كشفت عنها ومن بينها:

- إن محاولة التوفيق بين مقتضيات الحقيقة ومتطلبات العدالة من خلال العمل على كشف الجرائم التي ارتُكِبَت تؤدي إلى إثارة الأحقاد والضغائن والثأر بشكل يمكن أن يعصف بعملية المصالحة وإحلال السلام الاجتماعي.

- إن العفو الذي توفره آليات اللجنة لمن يكشف دوره في ارتكاب الجرائم كجزء من مقتضيات الكشف عن الحقيقة تتعارض مع مقتضيات العدالة، أي ضرورة إنزال العقوبة على الجناة مادامت التهم قد ثبتت بحقهم، مما يؤدي إلى التشكيك بمقتضيات العدالة من قِبَل الطرفين، أي الضحايا والمجرمين.

- تؤدي جلسات الاستماع العلنية إلى الضحايا، الذين يكونون عادة مستعدين لسرد قصصهم، وإلى الجناة الذين من المؤكد كذلك أنهم يشعرون بالخزي والإحراج، إلى تناقضات في مشاعر وأهداف الطرفين، مما يجعل العملية تبدو وكأنها انتقام وثأر من مجمل مرحلة الأبارتايد ومن رجالها.

- أوضحت التجربة أن كشف الجريمة وحده غير كافٍ لغرض تحقيق العدالة ما لم يصاحب ذلك عملية لمعالجة الجراح التي ولدتها وتعويض الضحايا تعويضًا ماديًا ومعنويًا كافيًا.

- من الضروري أن تكون إدارة عملية الكشف عن الحقيقة وإقامة العدل نزيهة ومحايدة وبعيدة عن كل أنواع التحيزات بهدف إيجاد نقطة التوازن بين الحقيقة كما هي، وليس الحقيقة كما يراها القائمون على المصالحة من خلال مشاعرهم.

- من المهم أيضًا ألّا يبقى عمل اللجنة حبيس المستوى السياسي الوطني، بل يجب أن تكون فاعلة على المستوى المحلي أيضًا.

ومن المؤسف القول أن العراقيين لم يتعلموا كثيرًا من هذه التجربة الفريدة في تاريخ الإنسانية، ولا من غيرها، وهم يصوغون تجربتهم الخاصة في المصالحة الوطنية بعد سقوط نظام البعث الشمولي الدكتاتوري على الرغم من تشابه كثير في المعاناة والألم بين الشعبين، مما جعلهم يدفعون الثمن مرتين. من

المفهوم أن جزءًا من مسؤولية ذلك يتحمله الاحتلال الأمريكي ضمن الأخطاء والخطايا الكثيرة التي ارتكبها، ولكن جزءًا آخر تتحمله الأطراف العراقية التي حاولت، ولا تزال، أن تتعامل مع هذه المسألة المصيرية بخفة، ودون أي إحساس بالمسؤولية تجاه المبادئ والقيم الأخلاقية والسياسية التي ينبغي أن يُبنَى عليها العراق الجديد، أي الحقيقة والعدالة والحرية.

هناك ضرورة لمعالجة قانونية وسياسية تتناول جذور مشكلة البعث في إطار المصالحة الوطنية وإعادة البناء، ولكن دون التضحية بتلك القيم النبيلة ولا بالواقعية السياسية التي تحتاجها ظروف العراق. من الناحية القانونية يجب إدراك ألّا مفر من تحقيق العدالة وعدم إفلات أي شخص من العقاب، مع إمكانية توفير حلول توافقية سواء عن طريق آليات الحقيقة والمساءلة، أو عن طريق الأحكام والأعراف والتقاليد الدينية والاجتماعية. هناك حاجة لتطبيق مفاهيم العدالة الانتقالية وعلى رأسها أن صفحات القمع والاضطهاد والدكتاتورية وخروقات حقوق الإنسان الفظيعة يجب ألّا تُطوَى دون حساب أو مساءلة، بل لابد من توفر استراتيجية شاملة لا لتحقيق العدالة ورد المظالم فقط، بل لمنع تكرار تلك الانتهاكات والممارسات وردع كل من تُسَوِّلُ له نفسه بالقيام بها.

إن ما يعيب العملية السياسية الجارية وما سيظل يُلحق الضرر بها هو غياب أية رؤية أو استراتيجية واضحة سواء في الدستور

أو في القوانين والتشريعات بشأن تحقيق العدالة الانتقالية، بل وحتى غيابها عن الخطاب السياسي للجماعات الحاكمة، مما يثير تساؤلات عديدة، بل الريبة والظنون بشأن نيَّاتها وأهدافها من ذلك. من الضروري أن يعالج الدستور والتشريعات القانوينة ذلك الخلل إضافة إلى ضرورة قيام الحكومة بالانضمام إلى اتفاقية روما الخاصة بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية حتى لو كان نظامها لا يشمل الفترة السابقة لإنشائها، والتوقيع على كافة الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية وضمان حقوق الإنسان والأمن الإنساني والعمل على أن تكون التشريعات الدولية بهذا الشأن جزءًا أساسيًّا من النظام القانوني العراقي.

أما من الناحية السياسية فهناك حاجة لعمل جاد بهدف تفكيك الكثير من المفاهيم والأوهام والمواقف والاشتراطات التي تحاول إقامة ربط تعسفي بين معالجة آثار الفترة البعثية والحكم الدكتاتوري الذي أقامه الحزب، وبين المصالحة وإعادة توزيع السلطة والثروة في العراق الجديد. من الضروري أولًا رفض النهج الذي يحاول ربط البعث بالمكون السُّني العربي، سواءً من ناحية تحميل هذا المكون مسؤولية جرائمه، أو من ناحية محاولة التَمَوُّه فيه. ومن الضروري ثانيًا التمييز بين قضية اجتثاث حزب البعث وبين تحقيق العدالة، على اعتبار أن الأولى نسبية ويمكن أن تعالَجَ سياسيًّا بأُطُر الجدل العام، في حين أن الثانية مبدأية وتحتاج لمعالجات قانونية. وثالثًا.. هناك واجب أخلاقي وتاريخي

في إلحاق الإدانة بالسياسات الشريرة لحزب البعث وعدم السماح لها بأن تتكرر مرة أخرى، مما يعني أنه يجب الوقوف بحزم ودون تردد ضد أنصاف الحلول التي ستسمح للجناة لا بالإفلات من العقاب فحسب، بل بالحلم أيضًا بإمكانية العودة إلى تلك الممارسات. ورابعًا هناك ضرورة لعدم استخدام دعوات محاسبة البعث في عمليات الثأر والانتقام، مما يستوجب إقامة نقطة توازن دقيقة لا تسمح بالإفراط من قِبَل أولئك الذين عانوا لكي يمنحوا أنفسهم مرتبة القداسة، والحقَّ في أن يفعلوا ما يشاؤون لمجرد أنهم عانَوا في الماضي، ولا تسمح بالمِثل لبقايا البعث بأن تستخدم السجالات المتعلقة بمستقبله منصة انطلاقٍ لتخريب عملية المصالحة وإعادة البناء.

ثانيًا، الطائفية:

تُعتبر القضية الطائفية في العراق إحدى العقبات الرئيسة التي تقف أمام التجانس الاجتماعي والإجماع الوطني، أو حتى الوفاق السياسي، وهي التي تعرقل التوصل إلى مصالحة وطنية حقيقية تنهي إلى الأبد الأزمة الوطنية العميقة وتهدف إلى إعادة بناء الدولة والمجتمع. والطائفية بمعنى المذهبية العقائدية بحد ذاتها، كتعبير عن اجتهاد أو رؤية محددة في الدين، قد لا تكون هي المشكلة، إذا ما تم النظر إليها في حدود التنوع والتعدد المذهبي في إطارَي الإسلام والوطن العراقي، لكنها تغدو مشكلة خطيرة

حين تتحول إلى نظام سياسي يلغي أو يُضعف الهوية الوطنية ويقوم على أساس المحاصصة دون اعتبار لمفهومي المواطنة والمشاركة وحقوقهما وواجباتهما. ولقد أثبتت التجارب أن نظامًا قائمًا على المحاصصة الطائفية السياسية يؤدي لا محالة إلى خلق حالة طائفية بكل أشكالها الفردية والمؤسسية والثقافية والاجتماعية، بكل ما ينطوي عليه ذلك من سلوكيات وتحيُّزات واصطفافات، تتجاوز الحياة الشخصية والخيارات الفردية لكي تنعكس على النشاط العام وميادين العمل على شكل احتكاكات وتوترات وأحيانًا صراعات قاتلة.

وكبداية، فمن الضروري عند تناول التجربة العراقية عدم تحميل مبدأ إعادة توزيع الثروة والسلطة في النظام السياسي الجديد كل أوزار المشكلة الطائفية المستجدة، وخاصة مسؤولية خلق الصراع الطائفي، إذ لم يكن هناك بد من أن تكون السمة الأساسية لمخرَجات هذا النظام في التعامل مع المشكلة الإثنية هي اقتسام السلطة والثروة سواءً بصيغة توافقية أم بصيغة اندماجية. فلا يمكن إنكار أن الحالة الطائفية لها جذورها العميقة في تشكيل الدولة العراقية الحديثة منذ 1923، إذ وُلِدت ككيان هش ومتصدع لم يمتلك أسسًا للاندماج الوطني الداخلي، مما انعكس في ممارسات ذات طبيعة طائفية تم التعبير عنها بشتى سبل الحرمان والاحتكار والإقصاء، توَغَّلت في جسد الدولة ونخرت في نسيجه الوطني ووضعت من وحدة المجتمع واستقراره. إن

الإقرار بذلك هو البداية الصحيحة للحل المتمثل في إعادة بناء الدولة والمجتمع على أسس جديدة من المواطنة العامة ونظام حكم ديمقراطي يلتزم بتحقيق المساواة بين مختلف العراقيين والعراقيات بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والقومية والسياسية، كما يمنع التفرقة على أساس العرق والجنس، مثلما يقوم على أسس الوحدة الوطنية والعدالة ودولة القانون والمساءلة.

وفي هذا المجال هناك أيضًا تجارب غنية في العديد من مناطق ودول العالم والتي تم من خلالها، وأيضاً بدرجات متفاوتة من النجاح والإخفاق، حل المشكلة الإثنية من خلال الآليات الدستورية ووفقًا لمبادئ التوافق الديموقراطي. لقد حققت دول كثيرة نجاحات باهرة في هذا المجال، مثل كندا وهولندا وبلجيكا وسويسرا وماليزيا وسنغافورة، كما أن هناك تجاربَ أخرى واعدة مثل تجربة إيرلندا الشمالية وجنوب أفريقيا، بينما فشلت تجارب قبرص ونيجريا، في حين أن تجارب أخرى، لا تزال تتعثر، وخاصة في دول الجنوب، كالسودان مثلًا، لسبب واضح وهو ارتباط مشاكل الهوية بالتخلف السياسي والثقافي وضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن إحدى أبرز التجارب في هذا المجال هي الحالة اللبنانية والتي تضاهي الحالة العراقية إلى حد كبير، سواء من ناحية التركيبة الإثنية، أو من ناحية تأثيراتها في عملية بناء الدولة. فقد تطلبت

الحالة اللبنانية قبيل الاستقلال التوصل إلى عقد شراكة بين الجماعات الدينية والمذهبية التي يتكون منها المجتمع كوسيلة لتوزيع السلطة في الدولة الجديدة تتيح توازنًا معقولًا بين القوى النافذة يومها، أي المسيحيين الموارنة والمسلمين السُّنة، وفي ظل تغيُّب للمسلمين الشيعة، وغياب الاتفاق على هوية وطنية موحدة. وتمثل عقد الشراكة ذلك بالميثاق الوطني لعام 1943 الذي خدم هدف تحقيق اتفاق الحد الأدنى وكإطار للتعاون السياسي والتعامل مع متطلبات إقامة إدارة الدولة الوليدة. كان الميثاق اللبناني نتيجة عمل دؤوب استمر سنين عديدة استهدف استنباط شكلٍ لتنظيم دولة مسيحية/مسلمة بمنتهى الدقة والتوازن في عملية توزيع السلطة بين الطوائف ابتداءً بالرئاسات الثلاث، أي رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ورئاسة مجلس النواب، ثم توزيع المقاعد في المجلس على أساس ستة للمسيحيين وخمسة للمسلمين، وكذلك حصص الطوائف في الحكومة ومن ثم تقاسم الوظائف الكبرى في الدولة.

غير أن الميثاق، غير المكتوب، لم يقتصر على أن يكون آلية للمحاصصة فقد حاول أيضًا أن يعبر عن هوية الدولة الجديدة التي كانت تخضع قبل ولادتها إلى ضغوط تبادلية بين الداخل والخارج بسبب طبيعة تشكيل لبنان سياسيًا وجغرافيًّا وإثنيًّا، والمتأثرة بمحيطها الإقليمي والدولي والعلاقات التي صاغتها الجماعات اللبنانية مع الدول المجاورة والدول الكبرى حتى قبل

الإستقلال. كان لبنان تحت تاثيرات القومية السورية والقومية العربية والتطلعات إلى الغرب بحضارته وأيضًا عقيدته الدينية، وهي كلها أيديولوجيات ضاغطة على دولة لم يكن بإمكانها أن تصطبغ بأي من هذه الأيديولوجيات دون سواها. لذلك فلم يكن أمام الآباء الأوائل للاستقلال في سبيل إنجازه سوى ابتداع صيغة تتعايش بها تلك المؤثرات الضاغطة، والتي جاءت بالعبارة المشهورة التي أطلقها أول رئيس وزراء لبناني وهو رياض الصلح في بيان وزارته، الذي اعتبر بمثابة الإعلان عن الميثاق، وهو قوله أن " لبنان وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب."

لقد دافع مؤيدو الميثاق عنه كونه دليلًا على الاعتدال والواقعية ومرتَكَزًا للتوافق في الحدود المتاحة يومئذ سواءً بالنسبة لتوزيع السلطة بين الطوائف أو لجهة هوية البلد التي كانت تخضع لضغوط من كل الجهات. والنظرة التاريخية للبنان وصراعات المِلَل والنِّحَل فيه والظروف التي كان يمر بها بعد الحرب العالمية الأولى لتحديد مستقبله، ربما تؤيد هذا التحليل باعتبار أن الميثاق كان الصيغة الوحيدة لتلاقي الطوائف على أرضية وطنية في ظل انعدام الهوية الوطنية الجامعة. غير أن السنوات القليلة اللاحقة بينت العيوب والشوائب التي انطوت عليها تلك الصيغة باعتبارها خلقت وكرست نظامًا طائفيًّا قائمًا على المحاصصة الضيقة، يديره زعامات ونخب طائفية يضعون كما

يشاؤون أطرًا ومعادلات وسقوفًا متحركة حسب الأهواء والظروف، دون أي اكتراث أو مسعىً لبناء دولة مواطنة ومؤسسات ديموقراطية حقيقية. وفي ظل التوترات المستمرة بين الطوائف والاختلال في علاقات الداخل والخارج والتأثيرات الإقليمية والدولية، كانت الصيغة اللبنانية أشبه بوصفة لأزمات دائمة وخاصة كلما اختلَّت المعادلات بين القيادات والرموز بالداخل والتغيرات والعلاقات الإقليمية والدولية بالخارج.

وتمثل أبشع فشل للميثاق الوطني اللبناني في الحرب الأهلية التي استمرت خمسة عشر عامًا، والتي حصدت آلاف الأرواح ودمرت ما تبقى من روح الثقة بين الطوائف اللبنانية ووضعت لبنان من جديد على طريق لا نهاية له من الانقسامات المجتمعية والخلافات السياسية وعدم الإستقرار. ولا يشكل كلٌّ من اتفاق الطائف، الذي أنهى الحرب الأهلية عام 1989، واتفاق الدوحة الذي منع حدوث حرب أهلية عام 2008، إلّا مثالَين ساطعين على هشاشة التوافق الوطني اللبناني وحاجته الدائمة إلى الاختبارات الصعبة والتدخلات لمنع انهياره. إن أبرز أسباب فشل المواثيق اللبنانية المتتابعة هو الجرعات الطائفية الكبيرة التي تضمنتها في المُحتوى، رغم محاولاتها أن تغطي ذلك بقشرة الانتماء الوطني في الشكل، وإلى هيمنة النخب الطائفية على القرار السياسي وتوجيهها دفة الحياة السياسية بما يخدم مصالحها الشخصية والاجتماعية باسم الطائفة، إضافة طبعًا إلى

استقدامها الطرف الخارجي، كلما ألمت بالتوافق الوطني مشكلة ما.

وبالنسبة للعراق الذي يخوض تجربة الوفاق الوطني على أنقاض دولة مهدمة، ومجتمع واهن القوى يقوم بمحاولات متسمية للحفاظ على وحدته، وعلى إيقاع عنف وصراع طائفي وإثني دامٍ، فإن الأمر يبدو تحديًّا هائلًا لقدرات العراقيين، أولاً لإمكانية الاندماج الوطني في إطار مجتمع تعددي، وثانيًا لأن يقدموا بدورهم مثالًا ملهِمًا للآخرين على كيفية حل مشكلات المجتمعات المنقسمة إثنيًا في إطار توافقي. هناك حاجة لدعم الهوية الوطنية وتكييفها مع الظروف العراقية، وهو مطلب لا يتحقق إلا بإعادة تأويل الهوية السياسية ومنحها الشرعية الدستورية اللازمة يوازن بين مبدأي التوافق والاندماج. وهنا فمن الضروري التفكير في الهوية الوطنية من وجهة نظر التعددية الثقافية والتنوع والتحول والمرونة والديناميكية، بدل التأويل التقليدي الذي يجسد الهوية في لغة وثقافة ودين وطائفة وإثنية ويحصرها ضمن أطر ثابتة ونوعية. إن تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى آليات على المستويين الوطني والمحلي، وعلى الصعيدين السياسي والاجتماعي تقوم بوضع خطط وبرامج لتَمتِين مختلف أشكال العلاقات بين المكونات، وحل النزاعات التي تواجهها بطرق تفاوضية وسلمية، وخاصة من خلال هيئات المجتمع المدني.

إن إحدى فضائل الدستور الحالي هو أنه ابتعد عن المحاصصة الطائفية والإثنية للسُلطة في النصوص، كما حاول أن يرسم إطارًا لهوية الدولة قائم على قواسم مشتركة وحلول وسط مقبولة في بُعْدَيْها الداخلي والإقليمي، ولكنه من ناحية ثانية لم يوفر الكثير، أو تجاهل، ما يمكن أن يزيل تلك الطائفية في النفوس. هناك الكثير في إطار المبادئ الدستورية والقانونية، وفي سياق تجربة السنوات الأخيرة والممارسة الفعلية، الذي ينبغي فعله، سواء في إقامة دولة واحدة ذات سيادة عامة أو نظام حكم ديمقراطي فاعل، وعلى صعيد تحديد دقيق للسلطات الحصرية لكل من الحكومة الوطنية وحكومات الأقاليم والمحافظات، في إطار من الإقرار بضرورة الوحدة مع التنوع ضمن الحكم الذاتي أو في الالتزام بتحقيق المساواة بين كافة الأفراد وعلى أساس المواطنة، ومن ضمن ذلك أن يكون معيار الكفاءة والفاعلية في أداء الخدمة هو الحكم في إسناد الوظيفة العامة. وعلى هذا الأساس فإن مراجعة الدستور وتنقيحه وإعادة كتابته هي ضرورة استثنائية، ليس فقط لأنه أُعد على عجل وفي ظروف خاصة، لم يُتَح للجميع لا المشاركة في كتابته، ولا في التصويت عليه، بل أيضًا لأن تجربة السنوات الماضية وفرت المزيد من الخبرات والمعرفة التراكمية التي بإمكانها أن تضيف الكثير إلى استراتيجيات العمل الوطني وتغني وحدته وتعدده وشموليته.

ثالثًا، الارتباطات أو التداخلات الإقليمية:

إن إحدى خصائص الأزمة العراقية هو امتداداتها الإقليمة، سواء بسبب الوضع الاستراتيجي الذي يحتله العراق داخل الإقليم، أو بسبب الارتباطات الدينية والمذهبية والقومية العابرة للحدود مع دول الجوار. وتتمثل هذه المشكلة في التدخلات التي تقوم بها بعض الدول في الوضع العراقي بهدف التأثير، أو حتى تغيير نتائج أي عملية مصالحة، قد تعتقد دولة معينة، أو مجموعة دول، أنها ضد مصالحها أو أنها تخدم مصالح طرف إقليمي آخر، كما هو عليه الأمر في الاتهامات الموجَّهة إلى إيران الشيعية بأنها تسعى لمد نفوذها في العراق على حساب الجوار العربي السُّني، أو الاتهامات الموجهة إلى بعض دول الجوار العربية بأنها تؤوي وتساعد جماعات المقاومة المسلحة، أو أنها تغض النظر عن تسلل الجماعات الإرهابية إلى العراق. ويحتم هذا الوضع اللجوء إلى التعاون وطلب مساعدة أو تدخل هذه الدول، أو بعضها، أو دول أخرى مؤثرة، لكي تلعب دورًا في الوساطة والتحكيم وتقريب وجهات النظر، أو استخدام النفوذ، بهدف التوصل إلى تسويات وحلول وسط. إن مثل هذا الطلب لا يعبر عن خضوع أو تنازل، بل عن متطلبات الضرورة وأحكام الواقع الذي تفرضه إمكانيات هذه الدول بالتأثير السلبي والتدخل لخدمة مصالحها وأهدافها.

وفي هذا المجال أيضًا هناك أمثلة عديدة جرت فيها المصالحات الوطنية والتسويات من خلال التدخل الخارجي، بعضها بشكل إيجابي، وبعضها سلبي، غير أنها جميعًا تعكس العلاقة الوثيقة بين المشكلات الوطنية والصراعات الإقليمية والدولية، لأسباب معظمها يتعلق بتوازنات القوى الإقليمية والبحث عن أدوار. هناك أمثلة عديدة في هذا المجال، منها التجربة اللبنانية، سواء في التوصل إلى الميثاق الوطني عام 1943، أو اتفاق الطائف عام 1991 أو اتفاق الدوحة عام 2008، وكذلك في يوغسلافيا السابقة والصومال وإيرلندا الشمالية، غير أن التجربة السودانية ربما كانت إحدى التجارب الأقرب للحالة العراقية، سواء ما يتعلق بارتباط الداخل بالخارج، أو بسبب تشابه الصراعات الإقليمية في منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط مع منطقة القرن الأفريقي والتي تقوم على أساس تنازع النفوذ بين القوى الإقليمية المختلفة.

تعود محاولات المصالحة السودانية إلى عام 1965، حيث عقد ممثلو الشمال والجنوب أول مؤتمر على شكل مائدة مستديرة في جوبا، جنوب السودان، بهدف مناقشة العلاقات الدستورية بين الطرفين، ولكنه أخفق بسبب الاختلافات العميقة في وجهات النظر. وعلى مدى نحو ثلاثين عامًا خاض الطرفان محاولات شتى للوصول إلى تسويات سلمية، إلا أنها فشلت جميعًا، مما أدى إلى العودة إلى الحرب الأهلية وإلى المحاولات العبثية لحل

القضية عبر السلاح. ولم يكن غائبًا عن وعي الطرفين أن بعض مسببات الفشل تعود إلى الشكوك المتبادلة في دعم خارجي متمثل في العرب ويقدَّم للشماليين، وآخر يقدمه الأفارقة للجنوبيين، مما أضاف بُعدًا خارجيًّا للمأزق الوطني، واستدعى تدخلًا إقليميًا. وعلى هذا الأساس اضطُّرت حكومة جعفر النميري عام 1972 أن تقبل بدور أفريقي لحل النزاع تُوِّجَ باتفاقية أديس أبابا، التي توسطت بها أثيوبيا، وتم بموجبها الاتفاق على حكم ذاتي للجنوب.

غير أن فشل الاتفاق وكل المحاولات التي بذلتها أطراف عربية، كمصر وليبيا، أدى مرة ثانية إلى جولات جديدة من المفاوضات برعاية أفريقية في كوكادوم (أثيوبيا) عام 1986 وأبوجا (نيجريا) عامي 1992 و 1993، والتي توجت بعد ذلك بمبادرة دول الإيغاد عام 1994، والتي نتج عنها اتفاقيات مشاكوس (كينيا) عام 2002 ونيفاشا (كينيا) عام 2003 اللذان ظلا صامدين إلى الآن. ولم يقتصر الدور الأفريقي على محاولات حل مشكلة الجنوب، بل إنه امتد أيضًا إلى الأزمات السوادنية في دارفور وشرقَي السودان وجبال النوبة وباقي المشكلات التي يواجهها السودان، في مؤشر على مدى ارتباط جهود الوفاق والمصالحة بالدور الذي تلعبه أفريقيا مجتَمِعَةً عن طريق الاتحاد الأفريقي، أو منظمة الإيغاد، أو بشكل فردي، عن طريق دور الجوار. إن سبب دخول أفريقيا كوسيط مباشر في الأزمة

السودانية يعود إلى حقائق جيوسياسية ذات علاقة بقضايا الهوية، يتعلق بعضها بالانعاكسات التي يشكلها الطابع الصراعي بين العروبة والإسلام والهوية الأفريقية الذي اتخذته مشكلة الجنوب على مشاكل الأمن والاستقرار، والتي فتحت بابًا للتدخلات الإقليمية، وبالتبعية الدولية، نظرًا لتعلق ذلك بحسابات المصالح والنفوذ في المنطقة، وهو الأمر الذي زاد تأكيده في مسألة دارفور.

ليس المقصود من التركيز على التجربة السوادنية هو إبرازها كقصة نجاح في عمليات المصالحة فذلك منوط بالنتيجة النهائية التي سيقررها الاستفتاء في الجنوب بشأن حق تقرير المصير المقرر عام 2011، وكذلك مستقبل الوضع في دارفور وباقي المناطق الساخنة في السودان، ولكن الهدف هو إظهار التعقيدات المحيطة بها من ناحية علاقة الداخل بالخارج، وأيضًا سياسات التدويل المتعلقة بها كونها تتشابه إلى حد كبير مع الوضع العراقي. لكن في نفس الوقت لا يمكن استنساخ التجربة السوادنية، ولا غيرها من التجارب لأسباب عديدة، مما يعني ضرورة البحث عن أساليب وأشكال جديدة من الاستعانة بالتأثير الإقليمي والدولي للمساعدة في عملية المصالحة في العراق. لا محالة من الإقرار بأن استمرار التأثيرات والتدخلات والضغوط التي تمارسها دول الجوار يجعل من المستحيل إنهاء الأزمة الداخلية في العراق دون مساعدة ودور ما تقوم به دول الجوار.

كما أن هناك مسؤولية أخلاقية وسياسية تتحملها المجموعة الدولية ودول الجوار تجاه المأساة العراقية؛ بسبب الدور الذي لعبته سواءً خلال الفترة الدكتاتورية أو تسهيل الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق أو الفترة التي تلت ذلك. غير أن تضارب المصالح والمنافسة الحامية بين دول الجوار يحتم أن تتم أي محاولة لضبط هذه التدخلات وتشجيع دور بناء لهذه الدول عبر فرض ضمانات دولية لمنع أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية العراقية وحماية العراق من التهديدات الآتية من الخارج، مما يتطلب عقد مؤتمر دولي-إقليمي وبإشراف ورعاية الأمم المتحدة يضع اتفاقية دولية ملزمة تضمن عدم التدخل الخارجي وعبر وضع آليات محددة بهذا الشأن. هناك أسس ينبغي البناء عليها في هذا المجال وهي قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالغزو وخاصة قرار رقم 1483، وكذلك مقررات مؤتمري شرم الشيخ والعهد الدولي الخاص بالعراق وآلية اجتماعات دول الجوار.

استنتاجات وآليات مقتَرحة:

بالرغم من التطورات السلبية التي شهدها الوضع خلال المرحلة الأخيرة المتمثلة في الانتكاسة الأمنية واستمرار حالة التعثر السياسي، يمكن القول أن عملية المصالحة لا تزال ممكنة، بل

هي ضرورية بنفس القدر الذي كانت عليه منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 والتحلل الذي أدى إليه في بنية الدولة والمجتمع في العراق. غير أن ذلك يتطلب جملة اشتراطات لإنجاح العملية يأتي على رأسها:

- يجب الإدراك منذ البداية أن عملية المصالحة هي بين المكونات الإثنية، أي المصالحة بين الأهداف والتوقعات والمصالح التي تعبر عنها هذه الجماعات وبين المصادر المتوفرة للسلطة والثروة في الدولة، وهي ليست تسويات أو صفقات بين أحزاب أو جماعات أو نخب أو أفراد تحتل موقع القيادة حاليًا أو على أسس عقائدية أو توجهات سياسية.

- أن يكون الحوار هو الوسيلة لتحقيق المصالحة وفق شروط وآليات الحوار وأخلاقياته، وعلى رأسها القبول بالآخر، والمعرفة الصحيحة به، وبأهدافه ومصالحه وعدم إصدار أحكام مسبقة.

- توفر نية حقيقية وصادقة للحوار والمصالحة من جميع الأطراف المعنية، لا مجرد إطلاق شعارات هدفها إما سد الذرائع أو النَّيل من الخصوم وإحراجهم أو قتل الوقت بهدف تحسين موازين القوى أو لأهداف قصيرة المدى توفر الفرصة لفرض شروط ومواقف مغايرة في فترة لاحقة.

- على المتحاورين أن يتخلوا قبل الدخول في عملية الحوار عن استخدام القوة والعنف والإرهاب بهدف التأثير على عملية المصالحة أو تعطيلها وأن يُقبِلوا على الحوار بنِيَّاتٍ طيبة وبهدف إنجاحه.

- يجب أن تجري أية مصالحة وفق أسس واضحة متينة هدفها إنهاء الأزمة الوطنية والعمل على إعادة بناء الدولة والمجمتع، خاصة وأن هناك ميل للاعتقاد بأن اتفاقات المصالحة يجب أن تنحو في صياغاتها نحو العمومية وتتجنب الوضوح والمباشرة، وربما حتى تعتمد الإبهام بهدف تجنب الاختلافات الحادة.

- لاغنى عن وجود آليات محددة أولًا للبدء في عملية الحوار والمصالحة، وثانيًا لتنفيذ أي اتفاق يتم التوصل إليه ولمتابعة تنفيذه.

- أن تكون الحاجة إلى الحوار نابعة من إحساس وقناعة بالضرورة الوطنية وليس بإملاءات وأهداف خارجية.

- أن لا يقتصر الحوار على الأطراف المشاركة بالعملية السياسية وخصومها، بل أن يكون شاملًا وبمشاركة أوسع قطاعات مجتمعية ممكنة وعلى كل المستويات المحلية. لقد دلت تجربة السنوات الماضية على أن القوى السياسية المتصدية من طرفي الصراع، تحاول احتكار عملية المصالحة وتفرض شروطها مع تهميشها وإقصائها للقوى الأخرى وللتيار الوطني العام، وهو

نزوع خطير؛ لأنه يُعتقد أن المصالحة إذا ما تمت بشكل فوقي بين محتكري العملية السياسية يمكنها أن تتم كذلك على المستوى التحتي المحلي وفي الإطار الوطني العام.

- لا ينبغي أن يكون هناك خطوط حمراء أو ضوابط يُرتَقي بها إلى مصاف المقدسات في عملية الحوار، كما لا ينبغي أن توضع على طاولة النقاش اشتراطات تهدف إلى نسف الحوار من بدايته أو لمنع الوصول إلى قواسم مشتركة للمصالحة.

- من الضروري التخلي عن الميل للاقتناع بأن المصالحة تعني أن يُقْدِمَ طرف على التنازلات أو أن يتحمل المسؤولية في حين يرفض الطرف الآخر ذلك وينأى بنفسه عن تحمل أي نوع من المسؤولية أو الالتزام والاستعداد للمساومة.

- على المتحاورين تجاوز الماضي والأمور الثانوية والتركيز على الأمور الجوهرية وعلى المستقبل.

- من المهم توظيف المشتركات في المواقف دون المساس بما هو مختلف عليه.

على الصعيد العملي والإجرائي يتطلب الحوار توفير آليات دقيقة لمعالجة المسائل الآنفة كما يلي:

- تشكيل لجنة مستقلة دائمة للحوار تقوم بالإشراف الإدراي والتنظيمي على عملية المصالحة برمتها وفتح نقاشات أولية والإعداد لمؤتمر المصالحة ووضع ضوابط المشاركة فيه ووضع أجندة محددة له.

- عقد مؤتمر وطني جامع للمصالحة بأوسع مشاركة ممكنة بهدف الاتفاق والمصادقة على إصدار ميثاق وطني يتضمن المبادئ العامة للمصالحة ويكون بمثابة رديف للدستور الذي قد يتطلب الأمر تعديلًا عليه خلال الفترة الانتقالية.

- تجميد العملية السياسية الحالية وكذلك بعض القرارات والخطوات التي تفتقد للتوافق وتأجيل الانتخابات البرلمانية القادمة، وتشكيل حكومة مستقلة مؤقتة تأخذ على عاتقها الإشراف على تطبيق مبادئ الميثاق وإجراء انتخابات جديدة.

- تأسيس معهد للحوار والمصالحة يأخذ على عاقته دراسة وبحث قضايا المصالحة وتقديم الدراسات والأفكار والمقترحات بشأن العقبات التي قد تنتج عن تطبيق الميثاق.

ملحق (6)

نص مسودة إعلان المبادرة الوطنية العراقية

المبادرة الوطنية العراقية

تزداد الدلائل يومًا بعد يوم على فشل العملية السياسية الجارية في العراق منذ الغزو الأمريكي له عام 2003 في عملية إعادة بناء الدولة والمجتمع، بعد أن تم تدميرهما وتفكيكهما نتيجة لممارسات النظام الدكتاتوري الشمولي السابق، وسياسات الاحتلال واستمرار عمليات الإرهاب وإخفاق الجماعات السياسية التي تصدت للحكم خلال السنوات السبع الماضية.

ويأتي عجز الطبقة السياسية التي أنتجتها هذه العملية في تشكيل حكومة بعد أسابيع طويلة من إجراء الانتخابات البرلمانية في السابع من مارس/آذار عام 2010، وإدخال البلاد في أزمة حادة، دليلًا دامغًا على أن هذه العملية تتحمل المسؤولية المباشرة لِما آل إليه الوضع من ترَدٍّ وتفكك وفوضى، ودخول العراق في نفق مظلم لا شيء يبدو في نهايته غير المزيد من التحديات الخطيرة والمخاطر الوجودية التي يواجهها العراق، وطنًا ودولة وشعبًا.

وتتحمل العملية السياسية الجارية مسؤولية تعطل عجلة الدولة ومؤسساتها وأجهزتها الأساسية عن العمل الطبيعي في ظل حالة من انعدام الأمن والاستقرار والسلم الأهلي، وتفشّي بيئة من

الإرهاب السياسي والعنف المجتمعي والتي أدت إلى هجرة داخلية وخارجية قسرية، مثلما أدت إلى انهيار البِنَى الاقتصادية، وشلل العملية التنموية، وانتشار حالة شاملة من الفساد السياسي والإداري، وقيام نظام حكومي على أسس من الفوضى والعشوائية وسوء الإدارة والمحسوبية وانعدام الكفاءة.

وصاحَبَ الشلل الداخلي للدولة العراقية وتفتت المجتمع إلى كتل متناحرة تدخلات خارجية سافرة، بحجج وذرائع شتى، عمقت من بؤرة النزاعات الطائفية والعرقية، كما أدت إلى استباحة كاملة للسيادة العراقية وإلى إضعاف الكيان العراقي وانفتاحه على المزيد من التدخلات الخارجية في شؤونه الداخلية، وإبقائه رهينة للقوى المهيمنة والمتصارعة ولمصالحها الأنانية.

ويكمن السبب الرئيس في إخفاق العملية السياسية في نظام المحاصصة الإثنوطائفي الذي ارتكزت عليه، في التحول إلى حالة احتكار سافرة للسلطة واختطاف لمؤسسات الدولة والهيمنة على مصادر الثروة الوطنية، من قِبَل فرقاء العملية السياسية ، الذين هيَّؤوا لأنفسهم الفرصة لتفصيل نظام سياسي يلائمهم وإقصاء باقي أطراف الحركة الوطنية، مما أدى إلى حالة تغريب شاملة في المجتمع وظهور أغلبية صامتة غير قادرة على المشاركة الفاعلة في العمل السياسي بسبب سيادة مناخ العنف والهيمنة والاحتكار.

لقد أدى تفكك الدولة، وحالة الانقسام المجتمعي التي صاحبتها، وإضعاف الهوية الوطنية العراقية في غياب مشروع بديل، إلى مأزق وطني مستمر منذ سبع سنوات أفرز على الدوام المزيد من الأزمات السياسية والتوترات الطائفية، والتي دائمًا ما تُعَبِّر عن نفسها بعنف وإرهاب دموي، حتى بات العراق يتربع على حافة هاوية سحيقة، يمكن أن يؤدي سقوطه فيها في أي وقت إلى حرب أهلية دامية.

إن استمرار العملية السياسية وفق نهج المحاصصة والإصرار على توزيع الأدوار بين الجماعات الحاكمة وغياب المشاركة الشعبية الحقيقية يعمق المأزق الوطني ويغلق كل السبل المؤدية إلى إعادة بناء الدولة، مما يثير المخاوف الحقيقية من إمكانية استمرار الصراعات الإثنوطائفية بكل ما تحمله من مخاطر ابتداءً بالصومالة وانتهاءً بالتقسيم.

ويعني ذلك بالدرجة الأولى أن الفرقاء السياسية المتربعة على دفة الحكم منذ الاحتلال استنفذوا كل فرص وإمكانيات ذاتيةٍ للحل الوطني، الأمر الذي بات يستدعي بإلحاح إلى تحشيد كل النخب والجماعات العراقية الوطنية من كل الاتجاهات للعمل الجاد على تصحيح مسار هذه العملية ووضعها على أسس سياسية ودستورية وتشريعية جديدة، عبر مشروع وطني شامل للتغيير، قائم على مبادئ العمل السياسي والنهج الديموقراطي السلمي.

إن ذلك يتطلب استنهاض عموم التيار الوطني العام خلف برنامج سياسي يعمل على إقامة بديل وطني حقيقي، من خلال الشروع في تأسيس تيار سياسي معبر عن الهوية الوطنية العراقية الجامعة، ومتجاوز وعابر للمذاهب والقوميات، يصبح نواةً صلبة لكتلة تاريخية تضم الجماعات المؤمنة بمشروع إنقاذ وطني مرحلي نحو الهدف الأسمى وهو إرساء قواعد الدولة المدنية، دولة المواطنة الكاملة، كبديل لدولة التمييز ودولة المحاصصة الإثنوطائفية.

إننا كعراقيين مهمومين بمصير بلدنا ومستقبله، نرى أن هناك جملة قضايا أساسية عاجلة ينبغي معالجتها بروح المصلحة الوطنية العليا لتمهيد الطريق لقيام الدولة المدنية المنشودة. ويأتي على قمة هذه القضايا التصدي لحل المأزق الوطني الذي وضُعَت الأطراف المتصارعة العراق فيه بسبب أزمة القيادة وفشلها المستمر في تقديم حلول بارعة للمشكلات التي يواجهها العراق، وهو الأمر الذي سيضع شرعيتها موضع تساؤل، في الداخل والخارج، مهما كانت الصفقات التي ستتوصل لها لتسكين الأزمة.

ولمواجهة احتمالات تدهور الموقف بسبب الأزمة الناشبة على خلفية تشكيل الحكومة وانعكاسات ذلك على مستقبل البلاد فإننا ندعو .....(تحديد ذلك من قبل المشاركين)

إن الملمح الرئيس للمأزق الحالي هو الفوضى العارمة التي تضرب بالبلاد، مما يتطلب إعادة تطبيع الأوضاع، وإنهاء حالة العنف، وترسيخ الاستقرار والسلم الأهليين، الأمر الذي يتطلب بناء قوات أمن وطنية تعمل بشكل مهني، وإنهاء هيمنة المليشيات والجماعات المسلحة، وتحقيق سيادة القانون، بما يفتح الباب أمام تحقيق المصالحة الوطنية، كإحدى ركائز إعادة بناء الدولة والمجتمع في العراق.

كما يأتي على سلم أهدافنا العمل دون هوادة على مكافحة الفساد السياسي والإداري والمالي واعتبار ذلك أولوية وطنية ملحة، ويضمن ذلك تشكيل هيئة وطنية لمكافحة الفساد، تعمل على تقديم كل المتورطين فيه للمحاكم وإعادة الأموال والممتلكات التي نُهبت. إن من ضمن أهدافنا أيضًا تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في الوظيفة العامة وتجريم المحاصصة والمحسوبية، بكل أشكالها، من خلال إقامة مرصد وطني للرقابة والمطالبة بتشريعات قانونية ودستورية ضامنة.

كما أنه من أهم أهدافنا المرحلية العاجلة العمل على دفع الحكومة المركزية والحكومات المحلية لصياغة برامج عاجلة لتقديم الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والصحة والبلديات والمواصلات، وغيرها، وتحسين ظروف الحياة المختلفة بما فيها تنمية العمل الثقافي والفكري والفني، بما يهيِّئ الظروف الطبيعية

التي تسمح للعراقيين بالانخراط في العمل السياسي السلمي، وينمي جهود إعادة بناء الدولة.

وسنركز خلال تحركنا القادم على دعوة الحكومة والسلطات المحلية إلى الإسراع بوضع خطط تنموية تعيد إحياء الاقتصاد العراقي المنهار، وإقامة مشاريع بِنَى تحتية، تعوض تلك التي دُمِّرَت في الحروب، وخلال أعمال العنف، وعن سنوات الحرمان، بالتركيز على القضاء على البطالة ومن خلال استثمار موارد النفط استثماراً عادلًا، يحقق تنمية متكافئة لجميع المناطق العراقية.

وسيكون على رأس أهدافنا أيضًا تعزيز جهود المصالحة الوطنية الحقيقية ومن ضمن ذلك السعي لتكوين هيئة حوار وطني مستقلة، تُعنى بشأن تحقيق المصالحة الوطنية والمجتمعية، والمساعدة في حل وإدارة الأزمات الناشبة.

كما سنعمل على حث الحكومة والجماعات السياسة على العمل الجدي على تعزيز استقلال وسيادة العراق، وإنهاء الاحتلال الأجنبي بكل أشكاله، ومنع التدخلات الخارجية مهما كان نوعها ومن أي جهة كانت، مع العمل الحثيث على إقامة أوثق العلاقات مع الدول المجاورة على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، وتوثيق صلات العراق بمحيطه العربي.

إن طريقنا لتحقيق تلك الأهداف هو التحرك المنظم من أجل تشكيل جماعة ضغط وتأثير ورقابة، هدفها العمل على استنهاض القطاع الواسع من التيار الوطني العام في العراق والأغلبية الصامتة، والعمل على تعديل مسار العملية السياسية الجارية، وتصحيح الأخطاء التي حصلت خلال السنوات السبع الماضية، وذلك للوصول إلى الهدف الأساس للتحرك، وهو العمل على إقامة دولة المواطنة المدنية، بدلًا عن دولة المحاصصة الإثنوطائفية القائمة.

إننا نهدف من خلال طرح المبادرة الوطنية العراقية إلى أن تكون هناك آلية للعمل على استقطاب النخب السياسية والفكرية والثقافية، من مختلف الجماعات العراقية، وبغض النظر عن خلفيتها الدينية والطائفية والقومية، وراء مشروع مرحلي انتقالي يتضمن العمل على تحقيق إصلاحات دستورية وقانونية وسياسية تضع أساس الدولة المدنية البديلة.

وستعمل المبادرة الوطنية العراقية على مد يد العون لكل الأطراف المؤمنة بعراق لكل العراقيين والعراقيات، بغية العمل سويًّا على تحقيق مشروع الإنقاذ الوطني، كما أنها ستعمل على فضح الممارسات والقوى التي تصر على تكريس المأزق الوطني، وخاصة تلك التي تهدد بتمزيق الوحدة الوطنية، وتفتيت الدولة العراقية.

ومن أجل ذلك ستقيم المبادرة مراصد وطنية للرقابة على أداء الحكومة والجماعات السياسية، داخل البرلمان وخارجه، لبيان مدى انسجامها وتوافقها مع الأهداف والمصالح الوطنية العليا، كما ستدعم وتنشئ الهيئات اللازمة ضمن إطار المجتمع المدني بغية تحشيد قواه للدفاع عن حقوقه وحرياته الأساسية وضمان قيامه بدوره في عملية البناء.

وستعمل المبادرة على إقامة أقوى الصلات مع العراقيين في المنافي والمهاجر، بكل اتجاهاتهم، لضمهم وتعبئة وتحشيد جهودهم وطاقاتهم بهدف تبني برنامجها المرحلي في تحقيق الإصلاح المنشود والسعي لإنجاز هدفها الأكبر، وهو إقامة الدولة المدنية - دولة المواطن.

إننا نتوجه بندائنا هذا إلى كل العراقيين والعراقيات في الداخل والخارج للانضمام إلى المبادرة الوطنية العراقية من أجل إيقاد شعلة الأمل لدى شعبنا المنكوب بويلات الحروب والاحتلال والإرهاب والفوضى، والعمل على تجاوز الخراب والدمار المادي والمعنوي الذي تسبب به نظام الطغيان البائد، وسنوات الاحتلال الأجنبي الغاشم، والإرهاب الأعمى، وسلطة المحاصصة الطائفية، وكل ماخلفته من ضغائن وأحقاد وجروح مفتوحة.

إن بناء عراق جديد أمر لم يفُت أوانه بعد، ولا ينبغي أن يكون ذلك مجرد كلمات أو شعارات، بل جهدًا مضنيًا، ونضالًا لا يفتر،

ضد كل قوى التعصب والتدمير والإقصاء، وإزاء مخططات الشر التي تتربص ببلادنا.

عبر آلاف السنين بنى العراقيون حضارات وشيَّدوا دولًا وأقاموا مجتمعات غنية بتنوعها الثقافي والديني والمذهبي، ومنحوا العالم مثالًا رائعًا على قدرة التعايش بين بني البشر وهم لن يعجزوا اليوم عن إعادة بناء وطنهم ومجتمعهم على أسس عصرية جديدة قائمة على الحرية والعدالة والمشاركة.

****